اقرأ

سلة ثقافية شهرية
صدر عن دار المعارف

طارق حجي

الثقافة.. أولاً وأخيراً

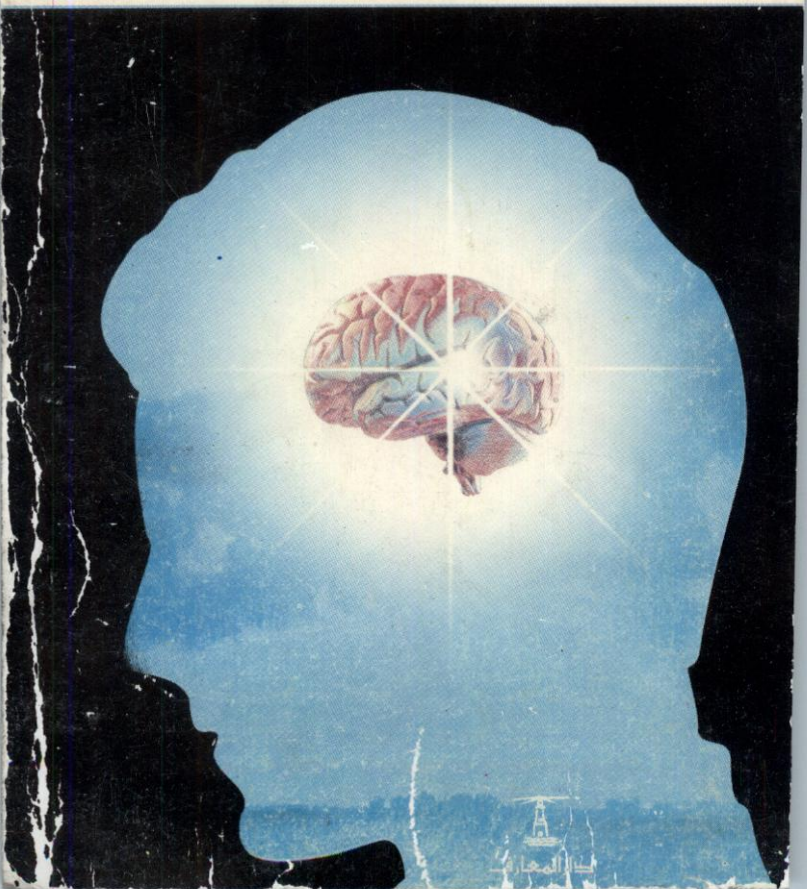

اقرأ
سلسلة ثقافية شهرية
صدر عن دار المعارف
[٦٥٣]

رئيس التحرير : رجب البنا

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

طارق حجّى

الثقافة.. أولاً وأخيرًا..

دار المعارف

إن الذيـن عنـوا بإنشـاء هـذه السلسـلة ونشرها، لم يفكروا إلا فى شىء واحـد، هو نشر الثقـافة من حيث هى ثقافة، لا يريـدون إلا أن يقـرأ أبنـاء الشـعوب العربية. وأن ينتفعوا، وأن تدعوهم هذه القـراءة إلى الاسـتزادة مـن الثقافـة، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. م.

الإهداء

إلى الفريقين المُتنازعين (سياسياً وفكرياً و ثقافياً) فى مصرَ اليوم :

- فريقُ الديناصوراتِ التى تقفُ علـى أعتـابِ الإنقـراض وهى تُبشرُ إما بماضٍ عتيق لا يصلحُ إلا لإلقاءِ مُجتمعِنا فى رحِمِ القرونِ الوسطى أوَ تُبشرُ بمعالمِ مـاضٍ قريـبٍ ساقنا لواقعٍ مُهترىٍ ...
- وفريقٍ يدعو لغدٍ أفضلَ يبدأ بنقـدٍ ذاتـى ثـمَ بصُلحٍ مـعَ الذاتِ ثم بصُلحٍ مع الآخـرِ والعـالم بأسـرهِ وتوافقٍ مع مسـيرةِ التقـدمِ الإنسـانى (ديمقراطيـة ... علـم .. حداثة.. حريات عامة... حقوق إنسان ... إلخ).

إليهما أقولُ بكل ثقةٍ أنه كما إنقرضت ديناصوراتِ العهدِ الجيوراسى فإنَ أولهما منقرضٌ أيضاً لا محالـة، وأنَ ثانيهما سيملكُ الغدَ أبى من أبى وقبلَ من قبل ...

طارق حجى

مُقَدِّمَة

يعتقد البعض أن "إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي" ستكون بمثابة جسر الذى تعبر عليه مصرُ إلى بر الإستقرار والإزدهار .والحقيقة أن نجاز هذه العملية" بنجاح كبير وحقيقى هو من أهم الأمور، إلا أنه جرد واحد من ثلاثة تحديات تواجهها مصر اليوم وهذه التحديات لاث هى :

- التحدى الأول المتمثل فى تحقيق الوفرة الاقتصادية التى يصعب تصورها بدون استكمال ناجح لعملية الإصلاح الاقتصادى بما ينتهى بأن تصبح مصر "خلية اقتصادية نشطة وفعّالة وناجحة ومثمرة" .

- والتحدى الثانى المتمثل فى تطوير الحياة السياسية بما يسمح بقدر ومساحات أكبر من الديموقراطية تقود لحدوث عملية حراك اجتماعى ايجابى ونشط وفعّال فى مصر بهدف أن تصل مصر إلى مرحلة المشاركة القصوى لأفضل أبناءها وبناتها فى عملية صياغة واقعها ومستقبلها .

- ثم التحدى الثالث والمتمثل فى "انتصار الحداثة" على أية توجهات أخرى فكرية بما يعنيه ذلك من انتصار "العلم" و"العصرنة" و"التقدم" و"الإنفتاح على

الإنسانية" .ولا يعنى ذلك على الإطلاق أى موقف سلبى من "الدين" وإنما من "فكر الكهنوت الثيوقراطي" والذى سيبقى دوماً عاجزاً عن إيجاد مجتمع مستقر ومزدهر ومصالح للعلم والعصر والإنسانية .وهذا التحدى الثالث فى جوهره تحدى ثقافى وتعليمى .

وهذا الكتاب، يتضمن فصولاً تتعلق كلها بالتحدى الثالث، بمعنى أنها فصول تتصل بقضايا فكرية وثقافية إتصالاً يهدف للحداثة والصلة مع العلم ومسيرة التمدن الإنسانى دون الإنغماس فى عداوة لا مبرر لها مع المقدسات، إذ أن المشكلة (كل المشكلة) تتعلق بالفكر الماضوى (وليس بالماضى فى حد ذاته) وبالفكر المتعصب (وليس بالهوية فى حد ذاتها وبالكهنوت وثقافته (وليس بالدين فى حد ذاته).

ورغم أن الفصول التى يضمها هذا الكتاب بين دفتيه كانت فى أصلها فصول نُشرت بالصحف فرادى، إلا أن وحدة الهدف والموضوع تجعلها منسجمة مع بعضها بما يسمح بتجاورها فى هذا الكتاب كفصول تتصل كلها بمحور واحد هو دور الثقافة والتعليم فى صنع مستقبل أفضل .

طارق حجي

١٠ فبراير ٠

١

مشروع ثقافى لمصر المستقبل

أؤمنُ بأن صُنعَ مستقبل أفضل لمصرَ هو عمليةٌ لا تتم إلا بثلاث أدواتٍ .أداةٌ أولى اقتصادية تعملُ على ايجادِ حياةٍ اقتصاديةٍ ناجحةٍ تحققُ مردوداتٍ عاليةٍ تسمحُ بالوفرةِ الانتاجيةِ اللازمةِ لأى برنامجٍ من برامجِ الإصلاح .ثم أداة ثانيةٍ سياسيةٍ تتمثلُ فى توسيعِ الهامشِ الديمقراطى وبالتالى كفالةُ مشاركةٍ أوسع لإعدادٍ أكبر من أبناءِ وبناتِ هذا الوطن فى صياغةِ الخياراتِ السياسيةِ له .ثم تأتى أداةٌ ثالثةٌ لا تقل أهمية عن الأداتين الأخريين وهى "الأداة الثقافية" والتى يشترك فى صياغتِه وتوظيفِها كلُ ما يندرج تحت مسميات المؤسساتِ التعليميةِ والإعلاميةِ والثقافيةِ .وإذا كان لزاماً علينا أن ننتقل من (العموميات) إلى (المحددات) : فإننى أصيغُ فى هذا المقال معالمَ عدة ركائز أعتقدُ أنها لازمةٌ وحتميةٌ لإيجادِ الجوِ الثقافى العام الذى بتوفرِهِ تتضافرُ جهودُ الأدواتِ الثلاث (الاقتصادية و السياسية والثقافية) لصنعِ واقعٍ ومستقبلٍ أفضل لهذا الوطن .ورغم أنَ هذهِ الركائزَ (كلها أحياناً وبعضها أحياناً أخرى) تجعلُ "الفكرَ" الذى تقدمه هذه الركائز فى خلافٍ مع معظمِ التياراتِ الفكريةِ السائدةِ فى واقعنا ومع سَدَنَةِ هذهِ التياراتِ (من الماركسيين والناصريين والإسلاميين والقوميين وأيضاً أنصار مذهب "بقاء الحال على ما هو عليه") إلاَ أن ذلك لا يمنعنى من صياغتِها وتقديمِه ليس فقط لإيمانى العميق بصوابِها وحتميتِها، وإنما أيضاً ليقينى أنَ تهدفُ للترويجِ لأهمِ معالمِ فكرِ المستقبلِ وهو (التخلى عن الأيدولوجيا فالإنسانيةُ المتقدمةُ (فى اعتقادي) تركت القرنَ العشرين ومعهُ التوجهاتُ

الأيدولـوجية ودخلت القرن الحـادى والعشرين بالإيمـان بالعلم والحداثة والمنافسـة والديموقراطـية وحقـوق الإنسان دونَ أن تـكونَ هـذه القيـم منطلقة من "إطار أيدولـوجي" .بـل إن أهـم أدوات التفـوق فـى العـالم المعاصر وهى (الإدارةُ الحديثة الفعّالة) هى أكبرُ دليـل على (أدوات غير أيـدولوجية) لصنع الواقع والمستقبل (أسوةً بالعلم والتكنـولوجيا واللذيـن لا يستندان أيضاً لأية خلفيةٍ أيدولوجية) .وفيما يلى عرضٌ موجـزٌ للركـائز الأساسية لجو ثقافى لازم للإصلاح الاقتصادى والتقدم الديموقراطى حتـى تنتج الأدواتُ الثلاث الثمرات المرجـوة وهـى الإزدهـار والإستقراروالسـلام الإجتماعى والتآخى الإنسانى و صيرورتنا جزءاً إيجابياً فعالاً مـن أجـزاء لعالم المعاصر.

الركيزة الأولى: الإيمان بالديموقراطية و الحرية :

حجرُ الأساس فى أى فكر (وجو ثقافى عام) يريد أن يكون متوائماً مع لعصر وفى سلام مع العالم الجديـد هـو الإيمـان بـأنَ الديمـوقراطية هـى عظمُ منتجاتِ ومنجزات مسيرةِ التمـدُن الإنسـانى .ويقينـى أنَ المنتجـاتِ كُبرى لمسيرةِ التمـدُن الإنسـانى قـد تحـدُثُ فـى ظِل حضـارةٍ مُعينـةٍ، ؛ أنـها تكونُ ثمرةَ تطور طويل عَبرَ مسيراتِ الحضارةِ الإنسانيةِ المختلفة. ذلكَ، فان الإيمان بجدوى الديموقراطية يحمى من السـقوط فـى خطيئـة كفر بـها بسبب كَوْن التجـارُبِ الديموقراطيـةِ المتقدمـةِ تَشوبُها نواقـصٌ عتريها خللٌ فى بعضِ جوانبها .بل – على النقيـض– يجـب أن يـزدادَ

إيماننا بالديموقراطيةِ لمعرفتنا المؤكدة بأنَ كلَ نظام جديدٍ أنتجهُ البشر قد يكونُ مُتجهاً صَوْبَ الكمال و لكنهُ لا يبلُغُ حدَ الكمال .ولا ينقُصُ ذلك قَطُ من الإيمان بأنَ البشريةَ لم تُنتجُ نظاماً أو فكرةً أسمى وأرقى من الديموقراطيةِ (بنواقِصها) .ويسيرُ فى محاذاةِ الإيمان بالديموقراطيةِ الإيمانُ بالحُرياتِ العامةِ وتقديسِها والإيمانُ الموازى بحقوق الإنسان (حتى لو كانت حركةُ حقوق الإنسان لا تزالُ فى بواكيرِ عُمرها ويَشوبُها الكثيرُ من النقص والخَلل وأحياناً الكَيلُ بأكثر من مكيال) .

الركيزة الثانية: الإيمان بالعلم والحداثة :

كذلكَ، ينبغى أن يكونَ الجو الثقافى العام عامراً بإيمان قوى بأنَ مخاصَمَةَ العلم (ومن عِندَهُم العلم) ومُحارَبَةَ الحداثةِ (ومن يقودونَ رَكبَ الحداثةِ) هُما خطيئةٌ لا تُغتفَرُ. فالعلمُ والحداثةُ يمثلان (محركَ و(وقودَ) التقدم و تحسين نوعيةِ الحياةِ الإنسانية. فكيفَ لا نكونُ محكومينَ بالإيمان العميق بالعلم والحداثة ؟ وبديهى أن يكونَ هذا الإيمانُ سبباً لرفض من يروجونَ لأفكار ماضويةٍ تجعلُ مجتمَعنا فى خصومةٍ مع "العلم"وتنافرٍ مع "الحداثة" . كذلك، فإنَ رحلتى مع دراسةِ الحضارة الإنسانيةِ بوجهٍ عامٍ والحضارةِ الغربيةِ الحديثةِ بوجهٍ خاص تجعلنى أرى دعوةَ البعض للفصل بين المنتجاتِ الماديةِ للحضارةِ الغربيةِ (العلم والتكنولوجيا وثمارهما) وبين الشق الثقافى لهذهِ الحضارة دعوةً لا أساس لها من المنطق والتاريخ .إذ أن المُناخَ الثقافى العام الذى وُجد فى الحضارة الغربيةِ هو الذى أنتجَ الشقَ المادى لهذهِ الحضارةِ .ولا يعنى ذلكَ المُحاكـ

لعمياءُ للحضارةِ الغربيةِ بقدر ما يعنى الإيمانُ بأن مجموعةَ القيم لإيجابية فى هذه الحضارةِ هى من جهةٍ أساسُ تقدمِها فى كل لجوانبِ ومن جهةٍ ثانية فإنها لا تنفى الخصوصيات الثقافية للآخرين لدليلُ على صحة هذا ما حدث فى جنوبِ شرقِ آسيا واليابان حينَ بنت هذه الشعوب الكثيرَ من القيمِ الأساسيةِ للحضارةِ الغربيةِ فحققت شكالاً عديدةً من التقدمِ دونَ أن تخسرَ خصوصياتها الثقافية.

لركيزة الثالثة: الإيمانُ بأنَ هناكَ عالمية للثقافة لا تنقض الخصوصيات الثقافية :

كذلكَ يصعبُ تصورُ وجودِ جو ثقافى عام ملائم للعصر بدون إيمان ميق بأنَ (الفكرَ) و(الإبداعَ) و(العبقريةَ) هى مجالاتٌ توجد فيها مناطقُ اسعةٌ "لا جنسيةَ لها". بمعنى أنها "إنسانية بحتة" .وقد أسهبتُ فى كتابةٍ عن هذه المسألة. وكان آخرُ ما نُشِرَ لى فى هذا بعنوان (هل فكر والإبداع جنسيه؟) .وجوهرُ هذهِ النقطةِ أنَ جُلَ الإبداعاتِ الفكريةِ لأدبيةِ والفنية تعلو فوقَ أرض الخصوصيات وتحلق فى سماء الإنسانية لعالمية .ولا يجعلنى ذلك أنفى على الإطلاق "الخصوصيات الثقافية"، ، أننى أدعو دوماً لحالاتٍ من "الوحدة" فى ظل "الاختلاف" كما أدعو حياةٍ ثقافيةٍ تعمل على إثراءِ المعرفةِ بروائعِ إبداعاتِ العقول الجبارةِ صرفِ النظرِ كليةً عن جنسيةِ أصحابها .كذلك، فإنَ على آلياتنا التعليميةِ لثقافيةِ أن تظهرَ أنَ الخوفَ مما يسميهِ البعضُ بالغزو الثقافى هو خوفٌ لامى ومبالغٌ فيه، إذ أنَ الذينَ ليسَ عندهم ما يفقدونه (ونحنُ لسنا من

هؤلاء) لا ينبغي أن يتخوفوا من مستجداتٍ ثقافيةٍ سيكونُ معظمَها في الأغلبِ أفضلَ من خِواءِهم الثقافي. أما من عِندهم خصوصياتٍ ثقافيةٍ إيجابية فإن مجردَ التعاملِ الحرِ والواسعِ مع الحضارةِ الغربيةِ لن يكنسر خصوصياتِهم الثقافيةِ الإيجابيةِ، لأن لهذه الخصوصياتِ جذورٌ أعمقُ وأقوى من أن تكنِسَها الكوكاكولا والهامبرجر كما يزعُمُ أصحابُ نظريـ "الذئب... الذئب" .والدليلُ القائمُ أمام أعيننا يتمثلُ في اليابان والنمادِ الناجحة في جنوبِ شرقِ آسيا.

الركيزة الرابعة: الإيمانُ بأن الدينَ مصدرٌ للأخلاقِ والقيمِ الرفيعـ أما النظمُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتتغير مـ الزمانِ ولا يمكنُ الزعمُ بوجودِ نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديـ واجتماعيةٍ في أي دينٍ:

فكلُ ما "يتصورهُ" البعضُ من نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ تنبـ من دينٍ من الأديان، ما هي إلا "أفكارٌ بشرية" إستقاها أصحابُها في ظـ ظروفٍ معينةٍ من فِهمهم الخاص لخطوطٍ دينيةٍ عامةٍ .وفي هذا المفهـ فأنني أؤمنُ أن الأديانَ يُمكنُ أن تُستلهمُ كمصدرٍ للقيمِ العليا، ولكننـ أرفضُ زعمَ من يزعم أن الأديان (كالماركسية) قد قدمت حلولاً تفصيليـ للمسائلِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ في كل زمانٍ ومكانٍ .وانطلاقـ من هذا الفِهم، فأنني أرى أن كلمة (العِلمانية) لا تعني الكفرَ أو (إنكـ الأديان) أو (الإلحاد) وإنما تعني أن البشرَ في كل زمانٍ ومكـ موكولٌ لهم وضعَ النُظمِ السياسيةِ والقانونيةِ والاقتصاديةِ والثقافيـ

والاجتماعية التى تحكمُ حياتهم وتجعلُ ظروفها على أحسن ما يكون. ومعنى ذلك، أننى ممن لا يجدون غرابةً فى قول البعض (على ندرتهم) أنهم يعتقدونَ بعلمانيةِ الإسلام .بل أننى أعتقدُ أن القول بذلك يتضمنُ دفاعاً حقيقياً عن الدين، إذ أن ارتفاعه فوق مستوى المتغيرات هو ما يليقُ به كدين .وما لم تغرسُ برامجُنا التعليميةُ و وسائلُ الإعلام هذا الفهمَ للدين، فإنَ الزمنَ الحالى والأزمنةَ المستقبلةَ ستكونُ فى صدام هائل مع أولئكَ الذينَ يُريدونَ أن يفرضوا فهمَهُم للدين كمنهجٍ شاملٍ يقدمُ نُظماً تفصيلية فى كل المجالاتِ الحياتية والمجتمعية

الركيزة الخامسة: الإيمان بأن التجارب الاشتراكية كانت كارثة فى كل صورات تطبيقها :

أفْردتْ ثلاثةٌ من كتبى (صدر أولها منذ ٢٢ سنة وصدر آخرُها منذ ١٨ سنة) لنقدِ الفكر والتجاربِ الاشتراكيةِ .وسيبقى اقتناعى راسخاً بأنَ الاشتراكيةَ (بمعناها المستقى من الماركسيةِ) ستبقى بالغةَ العجزِ عن تحقيقِ أيةِ وفرةٍ اقتصاديةٍ أو رخاءٍ اجتماعى أو مجتمعٍ يعرفُ الإزدهارَ. ستبقى من أهمِ مهماتِ من يتوخى تنقية الجو الثقافى العام فى مصرَ من سبابِ تأخُرِنا إظهارُ الكوارثِ التى تسببت فيها التجاربُ الاشتراكية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .وحتى ما يعتقده البعض من أن التجاربَ اشتراكيةَ كانت ذاتَ أثرٍ كبيرٍ على المجتمعاتِ الرأسماليةِ والتى أفرزت لماً ذاتَ مردودٍ كبيرٍ على العدالةِ الاجتماعيةِ، فهو فى رأيى (خطأٌ

صِرف)إذ أنَ الرأسماليةَ تطورت بعوامل ذاتية خلال القرن العشرين تطوراً كان فى صالحِ الاعتباراتِ الاجتماعيةِ .ورغم أننى أعطيتُ دراسةَ الفِكرِ والتجاربِ الاشتراكية آلافَ الساعاتِ ورغم أن كُتُبى الثلاثة الأولى كانت فى هذا المجال إلا أن إيمانى العميق بعجزِ الفكرِ الإشتراكى عن تحقيقِ أى نجاحٍ اقتصادى (وهو أساسُ كل أشكالِ النجاحِ الأخري) إنما جاءنى من تجربةِ ممارسة العمل القيادى الإدارى فى المؤسساتِ الاقتصاديةِ العالميةِ الكبرى، حيث رأيتُ بعينى أن أدوات النجاحِ لاتوجد بالكامل إلا فى المنظومةِ الرأسمالية، وأن انتظارَ تحقيقِ نفس النجاح عن طريقِ الفكرِ الإشتراكى يماثلُ وهم المتأسلمينَ القائمِ على اعتقادهم أن المسلمين لو إلتزموا بدقائق دينهم (من الصلاةِ و حتى المسواك) فإنهم سيتقدمون على العالم الغربى(الكافر)؛ فالحقيقةُ أن النجاحَ المنشود ليست له أدوات إلاّ(العلم) و(الإدارة) وكلاهُما فى الأزمنةِ الحالية مترعرعٌ فى ظلال الحضارةِ الغربيةِ .والخلاصةُ، أنَ تنقيةَ الأدمغةِ والجو الثقافى العام من الأفكارِ والتوجهاتِ والأُطُرِ التى تكونت فى ظلِ سيادةِ الفكرِ الاشتراكى هو شرطٌ لازمٌ لوجودِ إنسانٍ عصرى قادر على صُنعِ التقدمِ المنشود .

★ **ملاحظة** : أعنى بالاشتراكية فى كل ما ذكرته فى هذا الفصل كل المذاهب الاشتراكية المستقاة من "الماركسية" ولاأعنى بأى شكل الاشتراكيات التى نمت فى الغرب المتقدم (الاشتراكيات الديموقراطية والتى مثالها الأوضح"الحزب الاشتراكى الألماني"ومثيله فى السويد وغيرهما.

الركيزة السادسة: الإيمان بأن تجربة مصر فى الخمسينات والستينات بحاجةٍ لنقدٍ ذاتى :

رغمَ الشعبيةِ الواسعةِ لحقبةِ وقيادةِ الخمسيناتِ والستيناتِ، إلا أننى على يقين أنَ تقدمَ هذا الوطن ونمو عوامل ازدهارهِ واستقرارهِ ستجعلُ لكثيرينَ من أبناءِهِ يُدركون أنه من غير العلمِ والمنطق والحكمة عدمُ مراجعةِ وتقييم هذهِ الحقبةِ وممارسةِ نقدٍ ذاتى عقلانى غير منطلق من تَشَيُّعِ الوجدانى والتَحَزُّبِ السياسى بما يسمحُ برَصدِ الإيجابياتِ كما سمحُ برصدِ الأخطاءِ والسلبياتِ .فمن غير المعقول أن يستمرَ الكثيرونَ فى اقعِنا فى الدفاعِ عن الذينَ تسببوا خلالَ الخمسيناتِ والستيناتِ فى عديدٍ من النكباتِ وعلى رأسِها نكبةُ الخامس من يونيو ١٩٦٧ .كذلكَ، إنهُ من غير المنطقى أن تمنعَنا مشاعرُ الإعجابِ والوجدانياتِ من الوقوفِ لى الظواهرِ و القراراتِ التى إتُخِذَت إبّانَ تلكَ الحقبةِ وأدت إلى ما طَرَأ لى واقعِنا من انهيار فى التعليم و الأخلاق والثقافةِ والاقتصادِ والعديدِ ن معالمِ مُجتمعِنا وهو ما كان نتيجةً طبيعيةً لنظامِ شمولى كانَ ضيقَ صدر بالنقدِ كما أنهُ وأدَ تِلكَ الآليةَ اللازمةَ لأى تطوير وتقدم وهى ية النقدِ الذاتى .وإذا كانَ البعضُ يدين حِقبةَ الخمسيناتِ والستينات سالح ما قبل يوليو ١٩٥٢، فإننى لستُ واحداً من هؤلاء. فما قبل يوليو ١٩٥ لم ينجح – فى اعتقادي– فى تجاوز الواقعِ المؤلم والذى تمثل فى بقةٍ عليا صغيرة جداً ثم طبقةٍ وسطى صغيرة ثم طبقاتٍ دُنيا تشملُ غلبيةَ من الشعبِ فى ظلِ ظروفٍ حياتيةٍ لا يمكنُ قَبولُها أو غُفران ذنب

من سَمَح بإستشرائها .كذلك. فإنني لا أدينُ الخمسينات والستينات لصالح العهدِ الساداتي كما يفعلُ البعض. فأنا أعتقدُ أن السادات كان قائداً ذا رؤية صائبة في الشئون الخارجية وأن قرارَ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ثم قرار الإنتقال بالصراع لمائدةِ المفاوضاتِ وهو ما أدى لعودةِ كل الأراضي المصريةِ المحتلةِ كانا قرارين على أعلى مستوى من النجاح .ولكنني أرى أيضاً أنَ إدارتَه للشئون الداخليةِ كانت في معظمها أبعدَ ما تكونُ عن الصوابِ. وأن فهمَهُ للتحول من الإقتصادِ الموجهِ للإقتصادِ الحُر وآليةِ ذلك كانَ فهماً بسيط وغيرَ دقيق.والخلاصةُ.--هنا-أننا بدون تحرر من الإرتباط العاطفي بحقبةِ الخمسيناتِ والستيناتِ. سنبقى عاجزينَ عن ممارسة عمليةِ نقدٍ ذاتي تُظهرُ لنا (كمَ) و(حجمَ) الأخطاءِ التي إقتُرفت إبّانَ هذه الحقبةِ وكانت وراءَ العديدِ من مشكلاتِنا الكبرى لسنواتٍ عديدةٍ .و ينطبقُ نفسُ القول على أي عهدٍ سياسي. إذ أنَ عمليةَ تقييمهِ تصبحُ مدموغة بالخطأِ منَ بدايتها طالما شابَ التفكيرُ حماسٌ وتعاطفٌ وجداني .فالهوى في اللغةِ العربيةِ كلمةٌ رائعة لأنها تفيدُ (العاطفةَ) كما تفيدُ (السقوطَ) .

الركيزة السابعة: الإيمانُ بحتميةِ الوصولِ لسلامٍ شاملٍ في الشرق الأوسط حتى نتجنب سقوط المنطقةِ في يدِ الغلو والماضوية والتخلفِ والفقر:

الحقُ العربي في فلسطين حقٌ لا يُمارى .ولكنَ بنفس القدر فإن الأخطاءَ العربية في حق هذا الحق هي أيضاً حقائقُ لا تُنكر. وأكبرُ هذه الأخطاء هي النكبات الأربع التالية :

- موقفُ الفلسطينيينَ والعرب من الهجرةِ اليهوديةِ لفلسطين خلالَ نصفِ القرنِ السابقِ لإعلانِ قيامِ دولةِ إسرائيل (بما فى ذلك النزوح العربى خارج فلسطين) .

- رفضُ العربِ لقرارِ التقسيمِ فى سنة ١٩٤٧ ثم دخولهم الحربَ وقيادتهم على معرفةٍ بإستحالةِ النصرِ على ضوءِ حقائقِ الفوارقِ بينَ الجانبين عسكرياً .

- خطأُ التسببِ (بدون أى مبرر) فى المواقفِ التى أدت إلى هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

- خطأُ التخلى عن" أنور السادات" منذ قامَ بزيارَتِهِ للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ رغم أن السنواتِ قد أثبتت أنَ (الواقعَ) و(الممكنَ) لا يسمحا بحلٍ أفضلَ مما كانَ السادات يُحاولهُ.

فإذا كان الحقُ العربى فى فلسطين لا يُمارى، وإذا كانت تلك الأخطاءُ لأربعة الكبرى لا تُنكَر، فإن من أوجبِ واجباتنا أن نمارسَ عمليةَ نقدٍ .اتى لكل أساليبِ تعاملنا مع الصراعِ العربى الإسرائيلى .وفى يقينى أن ملية النقدِ الذاتى هذهِ ستقودُنا لموقفٍ معتدل قِوامُهُ الإعترافُ بأن (الحلمَ لأمثل) وهو قيامُ دولةٍ ديموقراطيةٍ لا دينيةً على كامل ترابِ فلسطين تساوى فيها اليهودُ والمسلمونَ والمسيحيونَ وغيرُهم فى الحقوق الواجباتِ هذا الحلمَ الأمثل غيرُ قابل للتحقيق على المدى القصير بسببِ أخطاءِ الأربعةِ الكبرى التى ذكرتها أعلاه (ولأسبابٍ غيرها). وعليه؛ ن المنطقَ والحكمةَ يحتمانِ ايقافَ نزيفِ الخسائرِ والهزائمِ والوصولِ فى

أقربِ وقتٍ ممكن لتسوياتٍ بين اسرائيل وجيرانها يتحولُ بعدها اهتمامُ دول المِنطَقةِ لبناءِ مجتمعاتٍ عصريةٍ وقويةٍ (من الداخل) عن طريقِ حياةٍ اقتصاديةٍ ناجحةٍ ونظمٍ سياسيةٍ تقومُ على الديموقراطيةِ والحُرياتِ العامةِ مع محاولةٍ جادةٍ للحاقِ بركبِ العلمِ والتقدمِ والحداثةِ .وبدونِ جوٍ ثقافي عامٍ يكونُ مشبعاً بهذهِ الرؤيةِ فسنظلُ ننظرُ للخلفِ عِوَضاً عن توجُّهِ وجوهِنا وعقولِنا و أرواحِنا للأمامِ.

الركيزة الثامنة: الإيمانُ بوجودِ ثقافةٍ عربيةٍ تربطُ العربَ ولكنها لا تنفي الخصوصياتِ الثقافيةِ الأخرى وبالتالي، فإنه ينبغي إثراءُ هذهِ الرابطةِ الثقافيةِ دون الوقوعِ في خطأ الاعتقادِ بأنها تكفي لوجودِ وحدةٍ سياسيةٍ شاملةٍ :

لا شكَ أنَ (البُعدَ العربي) هو أحدُ أبعادِ ثقافتنا كمصريينَ .ولكن لا شكَ أيضاً أنهُ ليسَ البُعد الوحيد، فإنَ لنا تاريخاً فرعونياً وقبطياً عظيماً يسبقُ الحقبةَ العربيةَ ، كما أننا تأثرنا كثيراً بحقيقةِ أننا بلدٌ يقعُ على البحرِ المتوسطِ ويرتبطُ تاريخياً وجغرافياً وثقافياً بثقافاتِ البحرِ المتوسطِ .وينطبقُ نفسُ الشيءِ على دولٍ عربيةٍ أخرى، فالبعدُ العربي من أبعادِ ثقافةِ لبنان وتونس والجزائرِ والمغرب. إلا أنَ هناكَ أبعاداً أخرى في ثقافةِ هذهِ البلدانِ لا يمكنُ إنكارُها . وعليه، فإننا يجبُ أن نُثري الروابطَ الثقافيةَ العربيةَ ولكن ليسَ على حسابِ الأبعادِ الأخرى . ومعنى ذلك أن نشتركُ مع العربِ الآخرين في الإرتباطِ بالثقافةِ العربيةِ، دونَ أن يكونَ ذلك مَدعاةَ حديثٍ عن وحدةٍ سياسيةٍ بناءً على ذلك الإرتباطِ الثقافي فلا شكَ أن بيننا روابطُ لا تُنكر. ولكنها لا تصلُ لمرحلةِ (فناءِ الجزءِ في

كل) .بل إن الحديثَ عن (وحدةٍ سياسيةٍ عربيةٍ) في ظلِ وجودِ أبعادٍ خرى لكل شعبٍ تخلقُ وضعاً من شأنه أن يحفزَ (الخصوصيات) ندخلَ في صِدامٍ مع (المناطق المشتركة) وهذا ما حدثَ في الخمسينات الستينات وأدى لفشل المشروع الوحدوى العربى .وعليه. فإنَ هناكَ سئولية جسيمة ملقاة على عاتقِ مؤسستنا التعليميةِ وأجهزتنا الإعلامية صلاحِ الخللِ الذى إستشرى خلالَ قرابةَ نصفِ قرن عندما اعتقدنا أنَ ثافتنا عربيةٌ صِرف و أهملنا ما لا يُمكنُ إهمالهُ من الأبعادِ غيرِ العربيةِ ي ثقافتنا .

ركيزة التاسعة: الإيمان بأن العولمة حقيقةٌ واقعيةٌ لا ينبغى التعاملُ معها كاقتراحٍ أكاديمى وإنما التعايش الفعال مع حقائقها :

عندما إنهارَ الإتحادُ السوفييتى والدولُ التى كانت تسيرُ فى ركابهِ تتبعهُ بشكل أو بآخر،كان ذلك إيذاناً بإنتهاءِ مرحلةِ الحربِ الباردة، بدأ العالمُ يرى أمامَهُ (دُنيا جديدة) لا تنقسم إلى (مُعسكر شرقي) ومعسكر غربي) .وكان معنى ذلك بالنسبةِ للمؤسساتِ الاقتصاديةِ لصناعيةِ والخدميةِ أنَ كلَ أسواقِ العالمِ أصبحت متاحةً أمامها لتصلَ يها وتتعاملُ فيها مع أسواقَ جديدةٍ .ومن رَحِمِ هذا الوضعِ الجديد نشأت الحالةُ التى سُميت بالعولمة .وعليه. فإن (العولمة) بَزَغتْ من (مطبخٍ ياسيٍ) يتمثلُ فى انتهاءِ الحربِ الباردةِ ومن مطبخٍ آخر (إقتصادي) هو واقعُ الجديدُ الذى وجدَ فيه المنتجونَ أنفسهم أمامه .وللأسف. فإن اك فارقٌ كبيرٌ-هنا- بين ما (ينبغى أن يكون) وبين (ما هو كائن

وما سوف يكون) .والعولمة تنتمى للظاهرة الثانية. فهى - بمعزل عن العدل أو عدم العدل والمنطق أو عدم المنطق- شيء يحدثُ وسوف يحدثُ بشكل أكبر وأوسع فى المستقبل لأنهُ يعكسُ واقعاً خرجَ من رَحِم أكبر الحقائق المعاصرة و هى إنهيار المعسكر الشرقى و إنتهاء الحرب الباردة .وعلينا أن نبثَ فى جونا التعليمى والثقافى العام إدراكَ حقيقة أن (العولمة) واقعٌ محتومٌ خرجَ من رَحِم الأوضاع العالمية الكبرى، وأنه ليست (ذئباً) يجبُ الإختفاءَ منهُ وإنما واقعٌ صعبٌ يمكنُ (بل وينبغي) أن نوجدَ لأنفُسِنا فى ظلهِ مكانةً طيبةً .مع التيقن من أنَ العولمةَ (شأنها شأ كل الآليات الكبيرة فى المجتمعات الرأسمالية) ستُطَورُ من نفسها فلا تمُرُ السنواتُ إلاَ وقد أصبحت شديدة الاختلاف عن صورتها القاسية الحالية (ليسَ بفعل عواملَ إنسانية وإنما لأنَ المصالحَ ستُملى ذلك).

الركيزة العاشرة: الإيمان بأن الكثير قد تم إنجازهُ فى مصر خلا العقدين الأخيرين، إلا أن الكثير مازال فى حاجة لأ يتحقق، وأن الرضا الزائد عن الذات أمرَ فى غاية الخطورة

أعتقد أن مصرَ قد شهدت منذُ سنة ١٩٧٥ (وليس منذ سنة ١٩٨١ كم يُكررُ المتزلفونَ دائماً) جهوداً عديدة لإصلاح الحياة الاقتصادية وجهو أقلَ لإصلاح الحياة السياسية .وأنَ هذهِ الجهود (بدءاً من المدن الجديد فى عهدِ الرئيس السادات ومروراً برحلة طويلة من عمليات التطوي لاسيما منذُ عام ١٩٩١) قد جنبت مصرَ أن تشهدَ انهياراً اقتصادي واجتماعياً كالذى شهدتهُ روسيا وغيرُها .ولكن ذلك لا يعنى أن يلتحم المفكرُ الحُر بجوقةِ الرياء ويأخذُ (معهم) فى عزفِ سيمفونية التزلف

والتملق والتى تُصوِّرُ ما حدث و كأنهُ (غايةُ المرام) .والحقُ أنَ ما حدثَ هو (بعض) وليس (كل) ما ينبغى تحقيقهُ. وأن إنجازاتِ الحكوماتِ المتعاقبةِ ليست تفضلاً وإنما هى الأمرُ المنتظرُ منها. كما أنه لا يحـق لحكومةٍ أن تقارنَ نفسها بحكوماتٍ أخـرى أقـلَ كفاءة فـى أزمنـةٍ وأمكنـةٍ مختلفـة وإنما المنطقى أن نقـارنَ أداءَ حكوماتنـا بـأداءِ حكومـاتٍ أخـرى فـى دول كانت من العالمِ الثالثِ وحققت من الإنجازاتِ ما جعلَ دُوَلَـها فى مصافِ لـدول الأكثرِ تقدماً .كذلك. فأننى أعتقـدُ أن ظـاهرةَ الرضـى عـن النفـس والمبالغةَ فى ترديدِ ما يُكتـب مدحـاً عـن "إنجازاتنـا" واحتشـادِ الصحـفِ بما يقولُهُ عنا "الآخرون" من المدحِ والثناءِ. هو ظاهرةٌ سلبيةٌ. وقـد سـاهمَ الإعلامُ المصرى فى تضخيمِ هذا العيبِ حتى صارَ مثـارَ حديـثِ الكثـيرينَ فى العالمِ، بل ولا يساورنى شكٌ أن بعضَ الجـهاتِ فـى العـالمِ تسـتعملُ هذا الميلَ فينا (لسماعِ المدحِ) لتحقيقِ أغراضِها هى .وقـد ثبـت أن الغـربَ كان يتبعُ نفسَ المنهجِ مع عددٍ من دولِ آسيا (بل ومع إندونيسيا بالذات) بل تعرَضِـها للهـزةِ الكبيرةِ التى تعرضت لهـا سنة ١٩٩٧.

التركيزة الحادية عشر: إصلاح التعليم المصرى:

لا يجادلُ أحدٌ فى أن مستوى معـارفِ وثقافـةِ ولغةِ (سواء كانت لغـة عربيـة أو أجنبيـة) وإتقـان خريـجِ المـدارس المصريـةِ (الحكوميـة) فـى عشرينـاتِ والثلاثينـاتِ والأربعينـاتِ كانَ أفضلَ بكثيرٍ من مسـتوى خريـجِ المدارس المصريةِ اليومَ وخلالَ السنواتِ العشرينَ الأخيرةِ. ولا يجادلُ أحـدٌ أيضاً، هذا (التدهور) هو (تدهورٌ كيفي) أى تدهورٌ فى مستوى التعليـمِ والقيـمِ

التى تُكتَسَبُ أثناءَ التعليم وليسَ (تدهوراً كمياً) .بل أننى أعتقدُ أن (التدهورَ الكيفي) هو نتيجةٌ لعدةِ عوامل منها (الحِرصُ على الكم) لا(الكيف) ناهيك عن الإنهيار الراجع لأخطاءٍ فادحةٍ فى البرامج التعليميةِ والإنهيار الراجع لتدهور لا ينكرُ فى مستوياتِ المدرسينَ .وقد حدثت خلالَ لسنواتِ العشرِ الأخيرةِ محاولاتٍ عديدةٍ لإصلاحِ التعليم إلا أن معظمَ الجهودِ كانت فى (الجانبِ الكمي) سواءٌ بالنسبةِ لبرامج التعليم أو عددِ المدارس الجديدةِ وتزويدِها بأجهزةٍ أفضل وذلك لا يمكنُ إنكاره ولكنه لا علاقةَ له بالمشكلةِ الأساسيةِ وهى "نوعية" التعليم و"نوعيةُ المدرس و"نوعية" القيم التى تُغرَسُ فى التلاميذِ والطلابِ إبّانَ العمليةِ التعليميةِ .ونحن الآن بحاجةٍ لثورةٍ فى التعليم تركزُ على جانب القيمِ التى تُزرَعُ أثناءَ التعليم. بحيث نضمن غرسَ قيمِ العصرِ الإيجابية بشكلٍ ثابتٍ وقوى .كذلكَ نحن بحاجةٍ لأن نتوقفَ عن الإجتهادِ فى المقرراتِ العلمية (أى المتصلةِ بالعلوم التطبيقية) إذ أن كلَ ما علينا أن نتوقف عن الإبتكار هنا (فلسنا بأيةِ حال من الأحوال من روادِ العلوم الحديثة) وأن نكتفى بأن تكونَ مقرراتُ الرياضياتِ والفيزياءِ والكيمياء والتاريخ الطبيعى مجردَ ترجماتٍ للمقرراتِ فى الدول التى سبقتنا فى التعليم بسنواتٍ ضوئيةٍ (مثل اليابان) .أما فى العلوم الإجتماعية والإنسانية. فنحنُ بحاجةٍ لأن نعهدَ لمجموعةٍ من أصحابِ القاماتِ الكبيرةِ (من غيرِ مدرسى المدارس) ليضعوا مقرراتِ هذهِ العلومِ بشكلٍ عصرى وبما يضمنُ خلوها من (أفكار الماضويين المسمومة) وأن تكون عامرة بقيمِ العصرِ والعلمِ والعملِ الحديثِ .

الركيزة الثانية عشر: الإيمان بالإدارة الحديثة كأساس للتقدم الاقتصادى :

لا يوجدُ سببٌ واحدٌ لتقدم كل المجتمعاتِ الناجحةِ سوى (الإدارةِ الفعّالةِ) .فالإقتصادُ الأمريكي وإقتصادياتُ أوروبا الغربية واليابان والنماذجُ الناجحةُ فى جنوبِ شرق آسيا هى أدلةٌ واضحةٌ على أنَ (الإدارةَ) تجلبُ (الثروةَ)، وأن العكسَ غيرُ صحيحٍ (فالثروةُ لا توفرُ الإدارةَ الناجحةَ) .بل أن النجاحَ العلمى و التكنولوجى هو ثمرةٌ من ثمار الإدارةِ الناجحةِ؛ وأيضاً فإنَ العكسَ هنا غيرُ صحيحٍ .

الركيزة الثالثة عشر: الإيمان بأن القطاع الخاص هو قاطرة التقدم الاقتصادى :

أياً كانت مواضعُ القوةِ والضعفِ فى الفكرِ الماركسى بوجهٍ عام والفكرِ لاقتصادى الماركسى بوجهٍ خاص، فإنَ تجربةَ القرنِ العشرين أكدت أن لنظمَ الاقتصادية القائمةَ على التخطيطِ المركزى أو الاقتصادِ الموجهِ قد تنجحُ على صفحاتِ الكتبِ، أما على أرضِ الواقعِ فإنها لم تتمكن ولو فى مرةٍ استثنائيةٍ واحدةٍ من أن تحققَ أى نجاحٍ .وفى المقابل فإنَ كلَ أشكال لنجاحِ الاقتصادى سواء فى التجاربِ الأوروبيةِ الغربيةِ والأمريكيةِ أو فى نجاربِ شرقِ آسيا كانت ترتكزُ على عبقريةِ المؤسساتِ الخاصةِ وقدرتها على توليدِ آفاقٍ من النجاحِ ما كانت تخطرُ لأحدٍ ببالٍ .وعليه، فإنَ أملَ مصرَ فى ازدهارٍ اقتصادى (يساهمُ فى تأسيسِ إستقرارٍ إجتماعي) هو أمرٌ

مرهونٌ بنجاحِ القطاعِ الخاصِ المصرى فى النموِ و تحقيقِ الأهداف المنشودةِ من وفرةٍ إنتاجيةٍ وخلقِ فرصِ عملٍ عديدةٍ وتواصلٍ مع حركةِ التوظيفِ التجارى العالميةِ للتكنولوجيا .إلا أنَ القطاعَ الخاصَ المصرى والذى عانى مِراراً من الضرباتِ (فى الخمسينات والستينات) ثم من البيروقراطيةِ والفسادِ والتخبطِ التشريعى فى سنواتٍ لاحقةٍ يحتاجُ لعمليةِ تنقيةٍ واعيةٍ لبيئةِ الإستثمارِ فى مصر حتى يكونَ بمقدورهِ أن يتحولَ إلى الشكلِ المؤسسى المستهدفِ وهو ماسيسمحُ له بتحقيقِ النهضةِ المرجوةِ بما تعنيهِ من عوائدٍ إقتصاديةٍ وإجتماعيةٍ.

الركيزة الرابعة عشر: شيوع ثقافةٍ إيجابيةٍ تجاه المرأة والأقليات :

لا يمكن تحقيقُ النهضةِ الكاملةِ المرجوةِ ونصفُ المجتمعِ (النساء) يعانينَ من ثقافةٍ ذكوريةٍ قرون أوسطية .وبنفس القدر فإنَ السلامَ الإجتماعى المنشود يقتضى أن تأخذَ الأغلبيةُ مُبادرةَ معالجةِ كل مشاكلِ الأقلياتِ فى إطارٍ من الروحِ الحضاريةِ القائمةِ على إحترامٍ عميقٍ للآخرِ وبعيداً عن الروحِ القرون أوسطية من الأقليات .

الركيزة الخامسة عشر: وجود جهاز أو أجهزةٍ إعلاميةٍ عصريةٍ وحرةٍ :

دورُ الإعلامِ هو تسليطُ الضوءِ على الحقائقِ العالميةِ والمحليةِ والمشاركةِ فى كشفِ الأخطاءِ إلى جانبِ الإثراءِ الثقافى والمُتعِ الراقيةِ .أما أجهزةُ

لإعلامِ التى نشأت فى العالمِ الثالثِ عن طريقِ خبراءٍ ألمانِ شرقيين من لامذةِ مدرسةِ جوبلز فإنها إما تندثرُ مع التطورِ العالمى وإما أن تواصلَ مليات الإضرار البالغةِ بالرأى العام (واللبيب بالإشارة يفهم).

.....

.....

وفى إعتقادى أن قيامَ وترويجَ مشروعٍ ثقافى لمصرَ المستقبل ينهضُ على ساس من تلك الركائز هو أمرٌ على أعلى درجةٍ من درجاتِ الأهميةِ، وهو ذلك أمرٌ ممكنٌ وغيرُ عسيرٍ متى وُجِدَت (الرؤيةُ) ولم نبق أسرى الركائزِ خرى التى سيكونُ تمسكنا بها تمسكاً تراجيدياً بكل أخطاءِ وهزائمِ نقائص و مشكلاتِ واقعنا خلالَ نصفِ القرنِ الأخيرِ.

وإذا كانت تلكَ الركائزُ تضعنا فى خلافٍ مع معظمِ الأيدولوجيينَ، يكن عزاؤُنا أننا نعرفُ جيداً ما الذى يمكنُ أن يقودَنا إليه الأيدولوجيونَ ، تأخرٍ وتشرذمٍ وهياجٍ اجتماعى وبعدٍ عن العصرِ وإنجازاتِه وربما العودةُ .ةَ قرونٍ للخلفِ.

٢

نحن . . وقيم التقدم

لا شك أن الوصولَ بمصرَ للحالةِ التي ينشدها معظمُ المصريين من إستقرار وإزدهار وسلام اجتماعي وصلح مع العصرِ وتياراته، لا شك أن ذلك يقتضي إستكمالاً ناجحاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي (ولعل أهمها اليوم تنقية بيئةِ العمل والاستثمار من الشوائبِ التي تجعل العملَ والاستثمارَ في بلدان أخرى أكثر جذباً لرؤوس الأموال بصرفِ النظر عن جنسيتها). كذلك لا شك أن تطويرَ الحياةِ السياسيةِ عن طريقِ تأصيلِ وتوسعةِ الهامشِ الديموقراطي هو عاملٌ آخرُ هامُ لصنع ذلك الوطن المنشود. إلاَّ أن (الإنسان) يبقى أهم أدواتِ صنعِ النجاح. وعليه، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج تطوير الحياة السياسية يحتاجان إلى جهدٍ ثالثٍ (داخل الإنسان). ولا شك أن تطويرَ التعليم هو أهمُ أدواتِ ذلك. ولا ينكر أحدٌ أن جهوداً عظيمةً قد بُذلت في هذا المجال وأن تعظيماً لا يُنكر قد تحقق لحجم الإنفاق على المؤسساتِ التعليميةِ. ولكن إلى جوار كل ذلك، تبقى مسألةٌ أخرى في حاجةٍ لنفسِ الاهتمامِ وهي مسألة "القيم" التي بدون تدعيمها وتأصيلها وترسيخها يكون من الصعب توفير الإنسان المصرى القادر على مواجهةِ تحدياتِ العصرِ والتي تعتبر مجموعة من القيم هي أهم أدوات وسبل وآليات هذه المواجهة. وفي هذا الفصل أتطرقُ لعشرة من هذه القيم جعلتني تجربةُ الانغماسِ في المؤسساتِ الاقتصاديةِ العالميةِ الكبرى أدرك أنها مثل "المحرك" الذي يقود الإنسان (والمجتمع) للنجاحاتِ المنشودةِ في هذا المجال. وهذه القيم هي كالتالي:

- **قبول الآخر:**

رغم أن الموروث الثقافي الإنساني كان عامراً بعكس قيمة "قبول الآخر" لا أن التطور الكبير خلال القرون والعقود الأخيرة لقيم الديموقراطية الحريات العامة وحقوق الإنسان أبرز قيمة قبول الآخر كأحد أهم القيم إنسانية التي يصعب أن نقول بتوفرها وإنما بدخولها - بلا شك - رحلة النضج كقيمة إنسانية أساسية تمليها اعتبارات عديدة. وقبول آخر قيمة نابعة من التسليم المعاصر بقيمة أخرى هي "التعددية" بمعناها واسع، فتعددية الحياة هي ليست فقط من معالمها وإنما من أسباب إثها. وقبول الآخر قيمة ترتبط - كما أسلفت - بقيم الديموقراطية لحريات العامة وحقوق الإنسان ولكنها ترتبط بنفس القدر بالتعددية التي سمة الحياة ومصدر ثرائها.

ومن المهم للغاية أن تتضافر جهود التعليم والإعلام والثقافة لغرس قيمة ول الآخر في الوجدان من الصغر وتدعيمها عبر سنوات التكوين... سواء ن الآخر هو الآخر من وجهة نظر الجنس أو العرق أو الثقافة أو الدين اللون أو العادات أو التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... آخره. ويزيد من ضرورة غرس قيمة قبول الآخر أن البشرية تدخل ن الحادى والعشرين بمعطيات جديدة من أبرزها سقوط الجدران بين ول والشعوب وانتقال التجارة ووسائل الإعلام بين الدول والشعوب هولة كبيرة وبدون موانع عديدة - هو ما ينبئ بأن "التعامل مع خرين" سياسياً واقتصادياً وثقافياً سيكون فى المستقبل أكبر وأوسع

وأعرضَ مما كان في الماضي. ولا يُتصور حدوث هذا التعامل الكوني الواسع والعابر للحدود مع بقاءِ تراثِ الإنسانيةِ (النسبي) من عدمِ قبول الآخر فالتعاملُ الواسع مع عدم قبول الآخر مقدمةٌ حتميةٌ للمواجهةِ والصرا (وربما الصدام) وليس مقدمةً للتعاون وتبادل المصالح والنمو. وهكذا، يصبح قبول الآخر من زاويةٍ "قيمةً إنسانيةً" تلخص تطور مفاهيم الديموقراطيـ والحريات العامة وحقوق الإنسان ومن زاويةٍ أخرى "قيمةً نفعيةً" حيث يستحيل بدونها التعامل الواسع بين كافة الأطراف (وهو حقيقة مؤكدة إلاَّ في ظل قيم إيجابيةٍ في مجال قبول الآخر. وتكفي نظرةٌ واحدةٌ لأحوا أوروبا الغربية سنة ١٩٣٩ وأحوالها اليوم (بعد ستين سنة) لنرى الرحلـ الكبيرة التي قطعتها أوروبا في قبول الآخر (داخل المنظومة الأوروبية وهو ما يثبت إمكانيةِ إحراز تقدم إنساني كبير في هذا المجال بين فرق عديدين بشرطِ توفرِ عوامل عديدةٍ أهمها "الإرادة السياسية" لحدوث قبوا الآخر، وهو أمر أكثر احتمالية في ظل النظم الديموقراطية وأكثر صعوبة في ظل النظم الأوتوقراطية. ولغرس وتدعيم قيمةِ قبول الآخر فوائد لا تحصـ لمجتمعٍ مثل مجتمعنا المصري، إذ تسمح له بإقامة علاقات جوار (مـ الآخرين) أكثر سلمية وسماحاً بالنمو، كما أنها تسمح له بسلامٍ داخلـ لا أمل في التقدم بدونه. ولا شك أن تجارب بعض الدول المعاصرة تحـ نظمِ حكمٍ شموليةٍ أذكت النعرات القومية قد خلق مُناخاً عاماً يناقـ المرغوب في هذا المجال، ولكن الصورةَ ليست مستحيلةً، إذ أن توا الإرادةِ السياسيةِ لإحداثِ التغيير في هذا المجال كفيلٌ باستئصال معظ

آثار مرحلةِ النعراتِ القوميةِ (والتي واكبها فشلٌ سياسيٌ وعسكريٌ واقتصاديٌ بلا حدودٍ أدى لبزوغ نعراتٍ أخرى أصولية زادت الطينةَ بلة).

ورغم أن برامج التعليم لن يكون بوسعها وحدها غرس وتكريس هذه القيمة الأساسية (قيمة قبول الآخر) لإنتاجِ مواطنٍ عصري قادر على خلقِ سلامٍ داخلي (مع الآخر في الداخل) وسلامٍ خارجي (مع الآخر في الخارج) إلاّ أن دورَ برامج التعليم يبقى هو الأهم في هذا المجال وإن كانت أدوارُ الإعلامِ وأجهزةِ الثقافةِ والقدوة العامة التي تجسدها القياداتُ هي أيضاً من أركانِ تحقيقِ المرادِ في هذا المجال. ويقتضي المنطقُ أن أذكر أن كتابةَ هذه الأفكار" أسهلُ بكثيرٍ من تطبيقها لا سيما في ظل مُناخٍ عامٍ قلق كادراً بشرياً من المثقفين الرسميين الذين لا يزال عددٌ كبيرٌ منهم يرمن بشعاراتِ حقبةِ إزكاءِ النعراتِ القوميةِ وما تحمله في طياتها من رفض كامل لقيم قبولِ الآخر، ولكن المنطق يجعلني أيضاً أقول أن معظم المثقفين الرسميين يسهل عليهم تغيير البوصلة عندما تتجه الإرادةُ السياسيةُ صوبَ هدفٍ آخر – والمأمول والمتوقع هنا أن يكون هذا الهدف ترسيخ وتدعيم قيم قبولِ الآخر.

- قبول النقد وتعلم النقد الذاتي:

عندما يسقط طفلٌ صغيرٌ عندنا على الأرض وتصطدم رأسه بالأرض بجسمٍ آخر، فإن المحيطين به يقومون (لتهدئته) بضربِ الأرضِ لجسمِ الذي إصطدم به.... ويكون ذلك أولَ تلقينٍ واضحٍ للطفلِ لقيمةِ

سلبيةٍ كبرى من قيم حياتنا وهي أن "شيئاً آخراً" هو دائماً المسئولُ عن كل ما يحدث لنا ولا يرضينا. وهناك عشرات بل ومئات الأمثلة لذلك، ولكنها تغرس في الوجدان أن المسئولَ عما يحدث لنا "شيءٌ آخرٌ خارجنا". وتكون تلك هي المادة الخام التي تُصنع منها جوانباً بالغة السلبية من جوانب تفكيرنا (المكتسب وليس المحتوم)... وأبرز هذه الجوانب عدم تقبل النقد، فكيف يقبل النقد من نشأ على الاعتقادِ بأن شيئاً آخراً هو المسئول دائماً عن الأخطاء والخسائر والمصائب. كذلك يتكون مناخٌ ثقافيٌ عامٌ لا يكون التعود على النقد الذاتي أحد مكوناته وأخيراً، نكون نهباً للإيمان الأعمى والمطلق بنظريةِ المؤامرة، والتي جوهرها أن ما يحدث لنا ولا يرضينا هو من صنعِ (أو تآمر) جهة ما أخرى، دون أن نضيع أي وقتٍ في النظرِ إلى احتمالاتٍ مسئوليتنا نحن عما حدث.

وتنتج هذه العوامل معاً مواطناً سلبياً يعتقد أن الدنيا تسيرُ وفق مؤامرة عليا وأن مشاكلَ المجتمعِ وعيوبه هي من ثمار هذه المؤامرة وأن مصير الفردي شبه محكوم عليه بمسارٍ محددٍ من جانبِ عواملٍ خارجيةٍ، وكأن ذلك يصنع إنساناً من الصعب تصديه لعيوبِ الواقع وعمله على تغييره فتغييرُ الواقع لا يمكن تصوره بدون "إرادة التغيير" وهي حالة لا يمكن تصورها عند من لا يقبلون النقد ولا يكون النقد الذاتي أحدَ مفرداتِ عقلهم وتفكيرهم وثقافتهم وكذلك عند من يؤمنون بأن الدنيا وأحداثها تسير وفق تفاصيلِ مؤامرة كبرى. وإذا نظرنا إلى نوعيةِ الجدلِ والحوار الذي يتم ب

ين المثقفين بصفةٍ شخصيةٍ أو على صفحاتِ الجرائدِ والكتبِ حول قضايا
ديدة لرأينا بوضوح ضآلة الاستعداد لقبول النقد وانعدام القدرة على النقد
لذاتي وهو ما يحوِّل الخصم في الحوار "في معظم الأحوال" إلى شيطان
مجرمٍ وخائن وعميل ... ويندر في ظل ذلك أن يبقى الحوارُ متركزاً حولَ
وضوعه الأول، إذ سرعان ما تتسع الدائرةُ ويصبح الرفضُ لا لفكرةٍ
رحها فلانٌ وإنما يتحول الرفضُ إلى رفض كلي لفلان هذا وعقلِه وتفكيرِه
خلاقِه وكل ما يمكن الوصول إليه من جوانبِ حياته.

وفي ظل تواري قيمةِ قبول النقدِ وعدم التدرب على النقدِ الذاتي
لإيمان بالمؤامرةِ وجد مناخٌ ثقافي قُتل فيه فرج فودة وطعن في عنقه أحد
بر أسباب فخر مصرَ وهو الأديب الفذ الأستاذ/ نجيب محفوظ وتطاول
فال (من الناحية الثقافية) على طه حسين (تلك الشمس التنويرية التي
رقت في سماء حياتنا لأكثر من نصف قرن) وصودرت كتبٌ يَشعر
نسانُ بالعار عندما يكون من بينها كتاب "النبي" لجبران خليل جبران
جلد (معنوي) لرجل اجتهد (وربما أصاب وربما أخطأ) هو
كتور/ نصر أبو زيد وأُلقيت أكوام من الحجارةِ على كاتبٍ آخر هو
ستاذ/ علي سالم لأنه كانت لديه شجاعة أن يكون مختلفاً.... إلى آخر
ثلة العديدة لقروحٍ في حياتنا الثقافية ما هي إلاَّ ثمار مباشرة لشيوع قيمٍ
يةٍ مثل عدمِ قبولِ النقدِ والتكوينِ الفكري بمعزلٍ عن قيمةِ النقدِ الذاتي
لوصول إلى "الإيمان المطلق بالمؤامرة" والذي يجعل البعض يمسك في
، الحجارة بدلاً من القلم.

٣ - ترسيخ الموضوعية:

الإنسان بطبيعته أكثر ميلاً للشخصانية عن الموضوعية أي أن ينظر للأمور من خلال شعوره وعلاقته بها أكثر من أن يكون متجرداً من ذلك وينظر للأمور من خلال معايير وضوابط تبعد كثيراً عن ذاته وتقترب أكثر مما يُظَن أنه المنطقُ والصوابُ (رغم نسبية هذه المفاهيم أيضاً). ولكن مسير التمدن الإنساني (وهي مسيرة يمكن وصفها لحدٍ بعيد أنها لا تنتمي لجنسٍ واحدٍ أو حضارةٍ واحدةٍ أو مكانٍ واحدٍ) هذه المسيرة دفعت العقل الإنسانيَ (لا سيما في المجتمعاتِ الأوفرِ نصيباً من التعليم والثقافة) إلى الاقترابِ من رصيف الموضوعية (نسبياً) والابتعاد عن رصيف الشخصانية أو الذاتية (نسبياً أيضاً). ولكن الواضحَ أن الشعوبَ التي حظت بحياةٍ ديموقراطيةٍ استقرت ونمت (ولا أقول اكتملت) كان لها نصيبٌ أوفرُ (نسبياً) من إتسام التفكير بالموضوعيةِ أما الشعوبُ التي لم تسمح لها ظروفُها بحياةٍ ديموقراطيةٍ مستقرةٍ ونامية فقد استفحل فيها البعدُ عن التفكير عن الموضوعية. واتسامُ التفكيرِ بالموضوعيةِ ليس صفةً بيولوجية لجنسٍ دون آخر وإنما هو نتيجة مكتسبة لمرانٍ وتدريبٍ وتعليمٍ وتثقيفٍ يُعطي لقيمةِ الموضوعيةِ حقَها من الإكبار والاهتمام – لا على سبيل الترف الفكري وإنما لفائدتها العملية القصوى على كل المستويات. ومن المؤكد برامج التعليم والثقافة والإعلام والمنابر المهمة الأخرى (ومنها من الناحية النظرية المنابر الدينية) بوسعها العمل على تأصيلِ درجةٍ أعلى

وضوعيةِ، وإن بقت الحقيقةُ الكبرى متمثلةً في أن نمو واستقرار واتساع أصيل الديموقراطية هو المنتج الأكبر لمناخٍ ثقافيٍ عام يمكن أن تزدهر فيه ضوعيةُ. وهنا فإنني أتحدث عن ديموقراطيةٍ حقيقيةٍ وليس "أطر موقراطية" في ظل "منظومة أوتوقراطية".

تدعيم روح الفريق:

خلال نحو عشرين سنة أمضيتها في مؤسسة دولية (متعددة نسيات) كان العاملون فيها ينتمون لأكثر من سبعين جنسية راقبت قربٍ عدم قدرة أعدادٍ كبيرةٍ من المصريين على العمل ضمن فريق. تى المتميزين منهم يجنحون للعمل منفردين، أما إذا وضعوا ضمن فريق آخرين) فسرعان ما يظهر عدمُ الانسجام والانشقاقُ وأحياناً كثيرة سحابُ من الفريق. وقد أتاحت لي هذه السنوات أن أُرجع هذا العيب ب رئيسي وأسباب أخرى فرعية. أما السببُ الرئيسي، فيتمثل في أن سانَ المصري يمضي كل سنوات التعليم وهو جالس على مقعدِ المتلقي. ك مدرسٌ ثم أستاذ يقوم بالشرحِ، أما التلميذُ أو الطالبُ فيقوم بدور ي. وقد لاحظ المصريون الذين التحقوا بجامعات غربيةٍ وبمعاهدٍ عليا يبِ أن الإنسان الغربي في هذه الجامعات والمعاهد (وقبل ذلك في سة) يعتاد على تقسيم الفصل إلى مجموعاتٍ صغيرةٍ يُعهد لكل وعةٍ منها بدراسةِ موضوعٍ أو مسألةٍ ثم يعودون بعد العمل كمجموعةٍ أحدُهم (نيابةً عن المجموعةِ) حصيلةَ الجهدِ المشترك. ويحدث ذلك

في المدرسةِ ثم في الجامعةِ أو المعهدِ ثم في كل برامج التدريب والـت
تتواصل حتى بالنسبةِ لكبار المسئولين في أيةِ مؤسسةٍ صناعيةٍ أو اقتصادي
وهنا يبرز الفارقُ الكبيرُ بين دور المتلقي الذي ينتهي بامتحان يتحمل فيـ
كلُ إنسان نتيجةَ عملِه وبين العملِ الجماعي الذي يتأصل منذ صغر الس
ويعتاد الإنسانُ عليه وعلى نتائجه (أي النجاح الجماعي أو العكس). وإ
جانب ذلك. فإن عدمَ رغبةِ الكثيرين عندنا في تحمل نتائج المسئو
أصلاً تزيدُ من رفضهم لفكرةِ العمل الجماعي، فإذا كان الإنسانُ لا يُحد
أن يُسأل عن نتيجةِ عملِه الفردي فكيف يقبل أن يُسأل عن نتيجة عم
جماعي اشترك فيه ؟؟ وإصلاحُ هذا الجانب السلبي (بدرجةٍ كبيرةٍ) مم
من خلال إدخال فكرةِ العمل الجماعي وتقسيم التلاميذ والطلاب
مجموعاتٍ صغيرةٍ تعمل معاً كفريقٍ واحدٍ كأساسٍ من أسس العمل
التعليميةِ. ومما لاشك فيه أن فقرنا الشديد للأساليب الإداريةِ الع
العصرية يُساعد على تفاقم هذا الجانب السلبي، فالرئيسُ الشرقي
العمل) والذي لا يمت بصلةٍ في معظمِ الحالاتِ لنمطِ المديرِ التنفيـ
العصري لا يمتلك القدرةَ على بثِ روحِ الفريق، بل انه في أغلبِ الحالا
يعملُ على تفريقِ العاملين وجعل اتصالاته بكل منهم مباشرة إما لـ
تكوينه تكويناً سليماً من الناحية الإدارية وإما لاعتقادِه أن ذلك يكفلُ
قدراً أكبر من السيطرةِ على التنظيم. كذلك، فإن بعدنا لسنواتِ
التواصل (في العمل والصناعةِ بالتحديد) عن العالم الخارجي جع
أعداداً كبيرة منا لا تدرك القيمةَ المُضافة للعملِ الجماعي حيث

ستفادةُ من أشكال مختلفةٍ من الذكاءِ والخبرةِ والشخصيةِ والخلفيةِ
عليم، وهو ما يُثرى العملَ بشكلٍ كبيرٍ.

غرس قيمة حب الإتقان:

عاني معظم المجتمعات التي عرفت مرحلةً طويلةً من الاقتصادِ
زي (الاشتراكي) من إنهيارٍ حادٍ في قيمةِ الإتقانِ والتي تميّز
تمعات السائرة على طريق التقدم. والاستثناء الوحيد في هذا المجال
د في جنوب شرق الصين الشعبية بسبب القرب من نماذج عملاقةٍ
تمعاتِ الإتقانِ (مثل هونج كونج وتايوان واليابان) وكذلك لسهولةِ
ول إلى روحِ الإتقانِ عند شعبٍ مجبولٍ على حبِ وتقديس العملِ
داعي. إلاّ ان الظاهرةَ تبقى واضحةً، ففي ظل النظم الاقتصاديةِ
راكية تخفت المنافسةُ وتوجد درجةٌ عاليةٌ من الحمايةِ للمنتجاتِ
ماتِ المحلية مما يقلل من الدافعِ للإتقان. ورغم أن هناك شعوب
للإتقانِ أكثر من غيرها (مثل الشعوب الجرمانية) إلاّ أنه لا يوجد
يل علمي على أن لذلك تفسير عرقي أو بيولوجي. بل ان التفسيراتِ
خيةٍ تبدو أقوى بكثير مما يجعلنا نجزم بأنها (مزايا مكتسبة)
ت (مزايا فطرية). ولا سبيل لتعميقِ الدافعِ للإتقان إلاّ بالمزاوجةِ بين
السوق (القائم على الشكل المؤسسي وليس شركاتِ الرجل الواحد)
لتعليمِ الذي يسعى (ضمن ما يسعى إليه) لتلبيةِ احتياجاتِ السوق
ليمِ والتخصصاتِ والمهاراتِ.

٦ - تأصيل الشعور بعالمية المعرفة:

سواء رفض الإنسانُ الظاهرةَ التي تسمى بالعولمةِ أو إعترفَ بها كـ
واقعٍ فإن المؤكدَ أن انتقالَ المعلوماتِ والمعارفِ والأفكارِ والاختراعاتِ
ونظمِ الإدارةِ والتسويقِ عبر حدود الدول بدون عائق سيكون من أهم مع
المستقبل. ويعني ذلك أنه لن يكون بوسعِ أحدٍ أن ينشد التقدم والنج
الاقتصادي دون أن يكون منفتحاً على كل ما لدى الآخرين من تطو
تكنولوجية وأفكار ونظم. ويستلزم ذلك أن يكون الإنسان مهيئاً من ص
سنه ومن سني تعليمه الأولى لقبول حقيقةِ عالميةِ المعرفةِ وأن الانغلاقَ
الذات سيكون ضرباً من الانتحار للمؤسساتِ والمجتمعاتِ.

ولا شك أن النظامَ التعليمي الياباني هو الرائدُ في هذا المجال،
نظامٌ تعليميٌ يُعد الإنسانَ الياباني للبحثِ عن كل أشكال المعرفةِ في
مكان وألاَّ يكون مجالُ ذلك العلوم التقنية فحسب بل كل شيء من
الإدارةِ لأفكار التسويق لصيحاتِ الموضة في الملابس إلى الفن والث
وغيرهما. فعن طريق هذا الاستعداد المغروس في الإنسان الياباني ي
دائماً قادراً على التطويرِ والتعليمِ واكتسابِ المعارفِ والتقنياتِ والخ
الحديثةِ.

والمؤكد، أن هذا الانفتاحَ على العالمِ والإيمانِ العميق (والمطبق ع
بعالميةِ المعرفةِ لم يكن على حسابِ الخصوصياتِ الثقافيةِ اليابانيةِ،
هاجس يصيب البعض عندنا بالرعبِ من فقدان الذات، وهو رعبٌ و
بل أنني أجزم أن الذين سيفقدون الذات أي سيفقدون خصوصياتهو

ين لن ينفتحوا على العالم ويقبلوا - بإيمانٍ - كل ما تعنيه عبارةُ لمية المعرفة".

إقامة التوازن بين الانتماء للماضي والحاضر والمستقبل:

يقول عملاقُ الأدب العربي عباس العقاد:

أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا
فإن فخركم بهم عارٌ عليكم مبرمُ.

وهي رسالة على الكثيرين منا أن يعوها. فثقافتنا المعاصرة تشهد خللاً بين تقديس الماضي (والصواب أن نعرف الماضي لا أن نقدسه) وبين تمام بدورنا الآتي والمستقبلي بين شعوب العالم. وهو خلل يتعاظم فيه سُ الماضي مع عدمِ اهتمامٍ مماثلٍ بالدور الذي نلعبه في الحاضر والدور ، سنلعبه في المستقبل في كل المجالاتِ (العلوم والفكر والأدب والفن اضة ... الخ). ولا شك أن الإعلامَ الحر هو القادر (مع غيره من سات) على إقامةِ هذا التوازن الضروري بين "الفخر بالماضي" (وهو عقنا) وبين الشعور بأن من مقتضياتِ المنطق أن يكون فخرُنا بدور نلعبه على مسرحِ العالمِ محلَ اهتمامنا بنفسٍ قدر اهتمامنا بالفخرِ سي.

أصيل الشعور بالمسئولية :

مرت في النقطةِ الثانيةِ من نقاطِ هذا الفصل إلى كيف استشرى في عقلنا رُ بمسئوليةِ الغيرِ دائماً عن كل ما يحدث؛ وأوضحت عواقبَ ذلك

وسلسلة النتائج التي تنجم عنه. ومن زاويةٍ مغايرةٍ تماماً أقول أن علينا نعمل من خلال تعاونٍ منظمٍ بين برامج التعليم والشباب والإعلام والثق على خلقِ شعور قويٍ عندِ الفردِ بأنه على النقيض "مسئول" بال الإيجابي والسلبي لهذه الكلمة. مسئول - إيجابياً - عن صنع نف وصياغة حياته ومسئول - سلباً - عن كل ما يحدث له في الحياةِ جراء عدم كونه تنافسياً بالقدر اللازم. وإذا كانت المبالغةُ تفيد أحيان إيصال الرسالة المقصودة، فإنني أدعو القراء لمقارنة درج الشعور بالمسئولية عند المواطن الياباني والذي يمكن أن يأخذه للانت إذا بلغ تقصيره في عمله حداً بعيداً وبين "ثقافة معلهش" التي لدينا.

إن كل برامج التعليم والشباب والإعلام والثقافة مطالبة بأن تُرس وجدان الإنسان المصري منذ سني حياته الأولى تلك الفكرة التي أث إعجابي منذ ربع قرن عندما كنت مولعاً بقراءة أعمال الفيلسوف الفرن سارتر والتي جوهرها أن الإنسان هو الذي يصنع غده.. وما أبلغ ال التي قالها كاتب وجودي آخر عندما قال (لا يوجد شيء اسمه المست فالمستقبل هو ما نصنعه اليوم في مطبخ الزمن الراهن).

وإذا كان من الطبيعي في ظل نظم الحكم الشمولية أن يتلاشى ا الإنسان بأنه مسئولٌ عن صياغةِ الحياة (لأن غيره يقوم بذلك نيابةً فإن الحياة في ظل الديموقراطية (أو في ظل السعي لاستكمال الديموقر تحتاجُ لإنسانٍ ذي شعور مختلف تماماً بالمسئولية.

ومن المهم أن يكون واضحاً أن طولَ عهودِ الناسِ بالاستبدادِ هو السببُ
ول وراء تقلص الشعور بالمسئولية، فهذا الشعور مرهون بالشعور بقدرة
نسان على التأثير في مسار الأشياء ولو قليلاً، أما عندما يعم الشعورُ
م جدوى وأثر رأي الإنسان، فإن الشعور بعدم المسئولية يستشري
حدود.

ترسيخ الإيمان بأن «التعددية» تثري الحياة:

الاختلاف في الجنس والعرق والدين والحضارة والثقافة والفكر
ادات وأساليب الحياة والتفكير هو جزء أساسي من نسيج الحياة
رية. وهو أيضاً مصدر ثراءها وخصوصيتها. وبدون ترسيخ الإيمان بذلك
قول الناشئة من الصغر وبشكل إيجابي يؤصل أن الاختلافَ لا يعني
ضل فإننا نكون بصدد عقول سيصعب عليها بعد سنواتٍ قليلةٍ أن
ل مع عالمٍ لا مجال فيه لمن لا يحترمون - بعمق - تعددية الحياة
بعنيه ذلك من قيم أخرى تناولت بعضها فى هذا الفصل مثل قبول
ر وقبول النقد والتربية على ممارسة النقد الذاتي والقدرة على التعامل
لظاهرة عالمية المعرفة والاقتصاد الطاغية في هذا العصر والتي ستستفحل
ستقبل.

الإعجاب بالعظمة بكل أشكالها:

كرت في مقال حديثٍ لي عن الدكتور/ أحمد زويل أهمية أن نغرس في
الصغار في هذا المجتمع الإعجاب بالعظمة الإنسانية (المصرية وغير

المصرية) في كل صورها وأشكالها. وقلت أن من الواجب علينا أن نص
ميادينا العامة بتماثيل النابغين وأن نغرس من الصغر (من خلال براه
التعليم) حبَ العظمةِ في النفوس، لأن الشعوبَ التي لا تفعل ذلك تف
العديد من أبناءها الموهوبين والذي لا يُكتَشَفون لأن المناخ العام لا يعم
على شحذ همم العديد من أبناءه ليقتدوا بأمثلةٍ ظاهرةٍ أمامهم للنب
والعظمة.

كانت تلك أهم القيم التي علينا أن نهتم بغرسها في العقول والنف
(ولا سيما عقول ونفوس الصغار) إذا كنا نريد أن يكون وراء براه
الإصلاح المختلفة "إنسانٌ" قادرٌ على صنعِ مكانةٍ بارزةٍ لمصرَ تحت شم
المستقبل.

٣

الثقافة.. أولاً وأخيرًا..

لا ريب أن عدة دول من دول العالم الثالث تملك كوادراً بشرية مثقفة بشكل ممتاز وثرى، ولكن المشكلة تكمنُ فى أن السوادَ الأعظم من هؤلاء من الذين احترفوا الثقافة أى جعلوها مهنتهم . فهم إلى جانب كونهم مثقفين فإنهم يعملون أيضاً بالثقافة . أما خارج دائرة هذا الكادر البشرى المثقف وأعنى دائرة المثقفين، فإن وجودَ كوادر بشريةٍ مثقفةٍ فى هذه الدول يكاد يكون أمراً نادراً . وتعنى هذه الملاحظة، أن دول العالم الثالث لديها "أهل فكر" من بين أفراد دائرة المثقفين، ولديها أيضاً "أهل فعل خارج دائرة المثقفين، والسواد الأعظم من هؤلاء لم تدخل الثقافةُ الثرية فى تكوينهم . وهو ما يعنى أنه باستثناء "أهل دائرة الثقافة" فإن أهل الفعل فى هذه المجتمعاتِ فى عشراتِ الميادين والمجالاتِ العملية والعلميةِ والصناعية والاقتصادية والخدمية لم تكن الثقافةُ من بين مكوناتهم الأساسية.

وقد دلتنى تجربةُ التعامل الوثيق مع الحضارة الغربية للتعرف على الصورةِ المعاكسةِ والموجودةِ فى البلدان الأكثر تقدماً فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وبعض بلدان شرق آسيا . ففى هذه البلدان يرى الإنسان ويلمس وجودَ المكوّن الثقافى خارج دائرة المثقفين الضيقة، بل ويجد ثراء ثقافياً مذهلاً عند قياداتِ معظم الميادين والمجالات التى ذكرتها (وأعنى المجالات العملية والعلمية والصناعية والاقتصادية والخدمية). فالعالم الواسعُ بالتاريخِ والآدابِ وعشراتِ المجالاتِ الثقافيةِ والفنية وأيضاً عشرات المجالات التى تنضوى تحت مسمى العلوم الاجتماعية – هى

العلم الواسع متوفرٌ ليس فقط لأهل دائرةِ المثقفين الضيقة بطبيعتها (لاشتمالها على الصفوة من الناحية العقلية) وإنما هو أمرٌ متوفرٌ وبثراءٍ وغزارةٍ عند العناصرِ البشريةِ القياديةِ في سائر المجالات الأخرى التي ذكرتها.

فما أكثر الذين قابلتهم وتعاملت معهم من كبار الرؤساءِ التنفيذيين في مؤسساتٍ اقتصاديةٍ وصناعيةٍ كبرى وكانوا في نفس الوقت من القمم الشاهقة في مجالاتٍ عديدةٍ من مجالاتِ الفكر والفن . ولا تزال ذكرى أحد هؤلاء ماثلة في مخيلتي، إذ كان رئيساً لواحدة من اكبر شركات البترول العالمية وكان في نفس الوقت أحدَ أكثر الناس في العالم معرفةً بتاريخ تركيا بوجهٍ عام وبتاريخها البيزنطي بوجهٍ خاص . وما أروع الكتاب الذي صدر له عن الآثار البيزنطية في تركيا . وتزال ذكرى آخر غيره ماثلة في ذهني، وهو الذي كان من علماء الجيولوجيا في شركة متعددة الجنسيات وفي نفس الوقت أكثر معرفةً بفنون الأوبرا والموسيقى السيمفونية من بعض أساتذة هذه المجالات الجامعيين الذين وهبوا حياتهم لهذا المجال . وإذا كان لابد من ضرب مثال ثالث (لمئات الحالات التي خبرتها بنفسي) فاذكر صديقاً هولندياً كان يعمل في وزارة الخارجية الهولندية ومسئول عن العلاقات الاقتصادية الهولندية بالعالم الخارجي، ومع ذلك فهو يعرف عن الشعر العربي بوجهٍ عام وشعر أبي العلاء المعري بوجهٍ خاص ما لا يخطر على بال أحد في واقعنا .. لا زلت اذكر إهتماته بكتابٍ عن قلاع وأماكن حلب في شعر المعري !!

ولا أبالغ إذ أقول أننى لم ألتقْ برجـل كبيرٍ فـي أى موقـعٍ اقتصـادى أو صناعى فى عشراتِ المؤسساتِ العالمية الكـبرى الاّ ووجـدت عنـده من العمقِ والإتساعِ الثقافى ما لا مثيل له على الإطلاق فـى واقـعِ معظم دول العالم الثالث التى ترنو للالتحاق بركبِ التقـدمِ والتمـدن، ويظـن بعضُ أبناءها (خطأً) أن ذلك سيحدث عن طريق الإصلاح الاقتصادى والإصـلاح السياسى فحسب.

ولطالما أذهلنى الفارق بين الجانبين: الجـانب الـذى يظـن أن الثقافـة مهنةٌ للبعض (ويسمى هذا البعض بـالمثقفين) بينمـا لا تعـد الثقافـة مكونـ أساسياً للآخَريـن خـارج هـذه الدائـرة الضيقـة، والجـانب الـذى يتسـ القياديون فى كل مجالاتِ الحياة فيه بالتكوين الثقـافى الخصـب والـثرى والعريض. ولطالمـا ربطت بـين هـذه الظـاهرة وبـين العديـدِ مـن الظواهـ الأخرى:

- فمـن جهـةٍ ربطـت بـين هـذه الظـاهرة ودرجـة نمـو الحيـا الديموقراطية...
- ومن جهةٍ ثانية ربطت بين هذه الظاهرة ودرجة التقدم المحـرز فـ العلـوم التطبيقيـة والاجتماعيـة والإنسـانيات بمـا فـى ذلـك سـا مجالات الإبداع المختلفة.
- ومن جهة ثالثة ربطت بين هذه الظاهرة والسلام الاجتماعى.
- ومن جهةٍ رابعة ربطت بين هذه الظاهرة ومـدى قـدرة كـل مجتمـ على التواصل مع العالم خـارج حدوده - وأعنـى بالتواصـل هذ

كل أشكال التواصل (سياسياً واقتصادياً وعلمياً وفكرياً وإبداعياً ... الخ).

وإذا كانت كلُ مسألةٍ من هذه المسائل الهامة تستحق بعضَ الإيضاح، إننى أفعلُ ذلك بإيجاز وليتناسب ذلك مع حجم وطبيعة هذا الفصل، لى أن أعود إليه مستقبلاً بشكلٍ أكثر إسهاباً :

- **فمن جهةٍ**، فإن أى طموح لتوسيع الهامش الديموقراطى فى دول العالم الثالث التى تعرف بعض هذا الهامش سوف يبقى مستحيلاً ما لم تخرج الثقافةُ من دائرةِ المثقفين الضيقة وتنتشر فى سائر دوائر المجتمع بوجهٍ عام ولدى العناصر القيادية فى كل مجال من مجالاتِ الحياة بوجهٍ خاص . وسيكون ذلك الانتشار مستحيلاً ما لم تحدث ثورةٌ فى المؤسسةِ التعليميةِ تبذر فى نفوس وعقول وضمائر أبناءِ وبناتِ هذه الأمة حبَ وتقديرَ وتقديسَ الثقافةِ والمعرفةِ وإكبارَ الأعلامِ أصحاب القامات السامقة فى كل مجالات الفكر والفن والإبداع . فما لم يحدث ذلك بجهدٍ جهيد من المؤسسة التعليمية وبمساعدة واعية قوية ومخلصة من المؤسسة الإعلامية، فإن الثقافة لن ترقى للمقامِ الذى تستحقه بين أولويات المجتمع وطرائق حكمه على أبناءه بوجهٍ عام وعلى العاملين فى الحياةِ العامةِ بوجهٍ خاص . وحدوث ذلك هو العنصر الأول والأكبر القادر على تعميق وتوسيع الهامش الديموقراطى . فالديموقراطية باختصار

شديدٍ عملية اختيار بين بدائل، وهو اختيار لا معنى له فى غيب
الوعى والمعرفة والثقافة العامة القوية والمنتشرة.

- **ومن جهةٍ ثانية**، فإن معظم دول العالم الثالث الطامحة لكان
أفضل تحت الشمس ستبقى فى مجالات العلوم التطبيقي
والاجتماعية والإنسانية وسائر مجالات الإبداع عالةً على العا
المتقدم (مع وجود استثناءات قليلة تثبت القاعدة ولا تنفيها) ما
يحدث توسيع شديد فى دوائر انتشار الثقافة، فالمناخ الثقاف
العام الخصب والثرى هو المناخ الوحيد الذى يسمح بتفتق المواهب
والقدرات فى مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات
وكل متتبع لتاريخ الحضاراتِ يعى بوضوحٍ أن "المناخ الثقاف
والفكرى العام" كان دائماً هو المطبخ الذى أفرز الطفرات فى سا
المجالات المذكورة (من علم تطبيقى إلى علوم اجتماعية إ
إنسانيات).

- **ومن جهةٍ ثالثة**، فإن السلامَ الاجتماعى وهو أهم ما تنشده دو
العالمِ الثالثِ الطامحة للتقدم والاستقرار والازدهار لا يمكن تص
حدوثه إلاَّ فى ظل مناخٍ ثقافى عام خصب وثرى. بل ان انعد
هذا المناخ يكون هو المفرخة المثلى لأفكار وتوجهاتِ المخاصم
للعصر والمهاجرين للماضى (لا عن اقتناع بل عن عجزٍ عن التعاي
مع العصرِ بأدواته). ولا أزال أكرر ما ذكرته عشراتِ المرات ف
محاضراتٍ عديدة من أنه من المستحيل وجود شخص تكوّن ثقاف
بشكلٍ جيدٍ ورحبٍ ونال من ثقافاتِ المدنياتِ المختلفة أنص

معقولة ثم يكون أصولياً أو متعصباً أو مخاصماً لمسيرة التمدن الإنسانى بأى شكلٍ من الأشكال.

- **ومن جهةٍ رابعة وأخيرة**، فإن العالمَ الثالث يقفُ فى عصبيةٍ بالغةٍ وتوترٍ شديدٍ أمام ظواهر جديدة مثل العولمة وانفتاح الحدود بين الدول مادياً ومعنوياً بشكلٍ غير مسبوق وخضوع الجميع لقواعد لعبة جديدة تقول أن التعامل مع الآخرين هو أمرٌ حتمى لن يتسنى الهروب منه، ويقف العالمُ الثالث أمام كل ذلك وهو فى حالةٍ عصبيةٍ واضحةٍ وتوترٍ شديدٍ دون أن يدرك أن الصعوبةَ الوحيدة التى يواجهها هى عدم القدرة على التواصل مع العالم خارج حدوده (وأعنى كل أشكال التواصل) بسبب فقر المناخ الثقافى العام، إذ أن مناخاً ثقافياً عاماً داخلياً قوياً وثرياً قادرٌ على إحداثِ هذا التواصل (الذى لامهرب منه) وقادرٌ ايضاً على الحفاظِ على مكوناتٍ ثقافيةٍ خاصةٍ (خصوصيات ثقافية) لايمكن حمايتها بالتقوقع والانغلاق على الذات وإنما يمكن حمايتها (كما حدث فى اليابان) بإثراءِ المناخ الثقافى العام الداخلى بما يسمح بالأمرين فى آن واحد: التواصل الحتمى مع الآخرين وحماية الخصوصيات الثقافية.

وخلاصة القول، أن العملَ الدؤوب والمخلص والمنطلق من رؤيةٍ تراتيجيةٍ واضحة بهدف إثراء المناخ الثقافى العام والعمل على جعل

الثقافة أحد أهم عناصر الشخصية الوطنية بوجهٍ عام واحد أهم عناصر الشخصيات العامة فى المجتمع بوجهٍ خاص هو جسرُ الخلاص الوحيد

من هزيمةٍ حضاريةٍ مؤكدة إذا بقت دولُ العالم الثالث مصرةً على أن الثقافة هى مهنة البعض كما أن العمل فى الضرائب والجمارك والشرطة هى مهن البعض الآخر وليس هم الجميع بدون استثناء.

٤

حواراتنا . . بين الحضارة والفاشية

يتفق الدارسون الأجانب للشئون المصرية المعاصرة على حدوثِ تدهور كبير فى لغةِ الحوار فى مصرَ لا سيما عندما توجد وجهتا نظر مختلفة حولَ شأن من الشئون الهامة . وقد استغرقنى التفكير فى هذه المسألة مرات ومرات خلال السنوات الأخيرة . وعندما حاولت تقصى موضوع "مستوى لغة الحوار" فى العشرينات من هذا القرن، فوجئت بأن اللغة المتدهورة التى كنت أظنها من منتجاتِ العقودِ الأخيرةِ كانت موجودةً فى دوائر معينة من الحياة الثقافية فى مصر . وأبسط دليل على وجود هذه اللغة مجلدات مجلة الكشكول التى غرقت فى مراجعة أعدادها التى صدرت خلال السنوات الأربع من ١٩٢٣ . فوجدتها عامرة بنفس أساليب الكتابة التى كنت أظنها لم تُوجد فى حياتنا الثقافية إلا خلال العقود الأخيرة فقط. ولكن طول التحليل للمواد العديدة المنشورة خلال عشرينات هذا القرن أوضحت لى أنه كان بحياتنا الثقافية "تيار أساسي" يشبه فى حواراته حوارات الغرب المتقدمة ولكن كان بمحاذاته (وعلى مستوى من الأسماء أقل شهرة) تيار آخر يمائل فى لغته وأساليب حواره ما نشكو منه اليوم . فعندما نشر طه حسين كتابه الشهير (الشعر الجاهلي) كانت هناك كتابات رصينة ترفضه وتنقده ولكن إلى جوارها كانت هناك كتابات هابطة لا تدخل إلا تحت مسمى "السباب" (بالفصحى) و"الردح" (بالعامية). وقد تعرّض عباس العقاد لنفس التيار عندما نشر مصطفى صادق الرافعى كتابه (على السفود) والذى ضَمّنَه أسلوباً بالغ الهبوط فى السباب والتجريح الشخصى .

وخلاصة الأمر، أن حياتنا كانت تعرف لغة متحضرة تتسم بالموضوعية والبُعد عن السباب والتجريح الشخصى ولكنها كانت أيضاً تعرف أسلوباً آخر فى الكتابة يقوم على التنابذ والسباب والتجريح.

وخلال السنوات الخمسين الأخيرة أخذ التيار الموضوعى فى الحوار ولغته يفقد تدريجياً أرضاً واسعة لصالح تيار الكتابة الغوغائية التى يترك فيها الكاتبُ "الموضوع" ويأخذ فى تمزيق وطعن وتجريح "شخص الطرف الآخر". ولا أعتقد أننى بحاجةٍ لأضرب أمثلة على شيوع هذه الظاهرة فى أجواء حياتنا الثقافية، فمعظم المساجلات تبدأ بخصوص موضوع محدد ثم تستمر الكتاباتُ بعيداً عن الموضوع الذى بدأت بسببه ولا تكون إلا اتهامات شخصية وتراشق بالحجارة وسباب متُبادل.

وإذا استعرضنا "الحملات العاصفة" لبعض صحف المعارضة لدينا، لوجدنا أنها بدأت من "موضوعٍ محددٍ" ثم تركته ووسعت جبهة الحرب مع الشخصية التى كانت علىٰ خلافٍ معها بخصوص موضوع معين وأصبحت تكيل لهذه الشخصية الاتهامات على كل الجبهات العامة والخاصة. وقد ظننتُ فى البداية أن بصدور معظمنا تراكمات هائلة من الإحباط والغضب من حقائق الحياة التى تُحيط بنا، وأن البعض يغتنم فرصة انفجار الحوار مع طرفٍ آخرٍ ليفرّغ فيه تلك الشحنة المتراكمة فى صدره وعقله من إحباط وغضب. ورغم أننى لا زلت أعتقد أن هذا العامل هو أحد العوامل المُسببة للظاهرة التى نحن بصددها، إلاّ أننى أعتقد أن

السبب الأول والأكبر يكمن فى وجود "تيار فاشي" فى الحوار العام منذ قرابة نصف القرن من الزمان .

فخلال العقود الخمسة الأخيرة، كانت الحياة العامة فى واقعنا متأثرة (أقوى تأثير) بحقيقتين كبيرتين هما أن نظام الحكم الذى أسس فى مصر سنة ١٩٥٢ كان ضيق الصدر للغاية بآراء معارضيه بل وناقديه . ولست هنا بصدد تقييم عهد برمته، ولكننى أقول فقط أن هذا العهد كان (من البداية) يتعامل مع معارضيه وناقديه بيدٍ من حديد مع إعلام موازٍ يبث على هؤلاء المعارضين والناقدين حمماً بركانيةً بما كان لا يبقى ولايذر . وفى نفس الوقت (وهذه هى الحقيقة الثانية) فإن أقوى تيار سياسى نزل لعمليات تحت الأرض كان تيار الإخوان المسلمين والذين كانوا ولا يزالون متفوقين على الجميع فى التعامل مع مُعارضيهم وناقديهم إما بيدٍ من حديد أو بسيول من الخُطب والكتابات التى لا تقل "فاشية" عن اليد الحديدية الفعلية . وهكذا كنا فوق الأرض مع أناس لا يقبلون أقل من (مسح الأرض) بمُعارضيهم وناقديهم، وكنا فى نفس الوقت تحت الأرض مع أناس يتفوقون على الجميع فى تحطيم مُعارضيهم وناقديهم مادياً ومعنوياً .

فى ظل هذه الأجواء الفاشية فى التعامل مع المُعارضين والناقدين شبت أجيالٌ وتكوّن مُناخ عام يكاد لا يعرف الحوار الخالى من التهم وتوسعة جبهة المعركة والنزول لدرك التراشق بحجارةٍ مهولةٍ من السبابِ والتجريحِ فى محاولةٍ لاستئصال الوجود المعنوى للطرف الآخر (المُعارض أو الناقد)

فى ظل مُناخ عام كهذا، يصبح الكلام عن (قبول الآخر) و(اتساع الصدور للنقد) و(تعميق النقد الذاتي) و(توسعة الهامش الموضوعي) فى التفكير والجدل وقبول (التعددية) قبولاً حقيقياً راسخاً وواسعاً . . تصبح هذه القيم نغمةً نشاذ وإستثناء بحت . ورغم أن هناك نماذج رائعة ومثالية فى هذا المجال، إلاَّ أنها للأسف أقل عدداً بشكل كبير فى مواجهة تيار عارم من الحوار والكلام والكتابة الفاشية التى نبتت ونمت وأستفحل وجودها وانتشارها فى ظلال «المناخ الثقافى الفاشى»؛ وأغلب الظن أننا سنعيش مع هذه الظاهرة لعدةِ سنواتٍ حتى تكتمل (وتنجح) عمليةُ التحول الاقتصادى الجارية حالياً وتختلف مكونات الحياة العامة اختلافاً لا يترك مجالاً لأبناء التيار الفاشى فى الفكر والخطابة والكتابة إلاَّ أن يكونوا مجرد "آثار" تُمثل مرحلة مررنا بها ولَونت العديد من أبناء مجتمعنا بلونها حتى انتهت (بسبب المتغيرات العالمية) كل أسباب بقاءهم . . وهو أمر (كما ذكرت) سيستغرق عدة سنوات .

٥

أين تلاميذ «أحمد لطفى السيد» ؟

في مستهل القرن العشرين تأسس في مصرَ حزبان سياسيان يُجسد كلٌ منهما توجهاً مختلفاً في الفكر والعمل السياسيين . ففي سنة ١٩٠٥ تأسس حزبُ الأمة كنتيجةٍ لجهود أحمد لطفي السيد، كما تأسس في سنة ١٩٠٧ الحزبُ الوطني كتتويجٍ لجهود مصطفى كامل. وكان لحزب الأمة صحيفة معروفة تعبر عن فكره وجوهر عمله السياسي وهي "الجريدة" كما كان للحزب الوطني صحيفة معروفة تعبر عن فكره وجوهر عمله السياسي وهي "اللواء" . ويمكن في عجالةٍ وصف الفكر السياسي لحزبِ الأمة بأنه كان فكراً اصلاحياً يقوم على التحديثِ والتطوير التدريجي لأحوال الشعب المصري مع بعدٍ كبير عن "المنهج الثورى" وبُعدٍ مماثل عن الخطابةِ الرنانةِ والشعاراتِ الكبيرة والدعاوى النضالية الصداميّة و بعدٍ آخر مماثل عن "مغازلة الجماهير". أما الحزبُ الوطني فكانَ على خلاف حزبِ الأمةِ يتسمُ بطابعٍ ثوريَ وتقوده قيادةٌ تعمل أساساً بالحماسةِ و الخطبِ الرنانةِ و الشعاراتِ الكبيرةِ و"مغازلةِ الجماهير".

وبطبيعةِ الأمور فى مجتمعٍ حديثِ العهدِ بالتعليم وذي حصةٍ واسعةٍ من الأمية، كانت "شعبيةُ الحزبِ الوطني" أكبرَ بكثيرٍ من "شعبيةِ حزبِ الأمة" .

ويمكن الآن (بعد مرور قرابة قرن كامل من الزمان) أن نقول بأن تيار "الحماسة" و"مغازلة الجماهير" هو الذي قُيّضَ لهُ أن يستمر "تحت مسمياتٍ مختلفةٍ" طيلة سني القرنِ العشرين . أما تيارُ "الإصلاحِ والتعقل

والبعدِ عن الحماسةِ غيرِ المحسوبةِ" فقد استمر عـدةَ سنواتٍ تحـتَ اسم "حزب الأحرار الدستوريين" ثم بقيامِ حركةِ الجيش فـي**٢٣ يوليـو ١٩٥٢** وضعـت النهايـة لهـذا التيـار. كذلـكَ يمكنُ القـولَ أن الحـزبَ الوطـني لم يستمر فقـط تحـتَ هـذا المسمى، وانمـا اسـتمرت توجهاتُـه وشعاراتُه وروحُه تحتَ أسماءٍ أُخـرى مثـل "مصرَ الفتـاة" و "الحـزب الاشـتراكي" كما أنه في مراحلٍ أخرى اشترك مع الضباط الأحرار فـي قيـادةِ الحيـاةِ العامةِ في مصرَ كما أنه في مرحلةٍ تالية اشترك مع تيار الإسلام السياسي في العمل السياسي و الإعلامي .

أما "تيارُ حزبِ الأمةِ" فأنه -كما أسلفت- قد بلغ نهايتـه مـع نجـاحِ الضباطِ الأحـرار في الاستيلاءِ على السـلطةِ فـي مصرَ منـذ ٤٨ سنة. وعندما سمحت الحياةُ السياسيةُ في مصرَ بـالعودةِ (النسـبيةِ) للتعدديـةِ السياسيةِ، فانَ تياراتٍ عديدةٍ من القياداتِ القديمةِ ظهرت على السطحِ بينما لم يكن من بينها التيـارُ الـذي وُجـد ذات يـومٍ تحـت اسـم "حـزب الأمـة" كمـا وُجـد فـي سـنوات لاحقـة تحـتَ اسـم "حـزب الأحـرار الدستوريين" . ويرجع السبب في اعتقادي لحقيقـة أن بُعـداً أسـاسياً من أبعـادِ الحركـةِ السياسـيةِ للحـزبِ الوطـني وهـو (الإرهـاب الفكـري لخصومه) كان قد أصبحَ بُعداً أساسياً في الحيـاةِ العامـةِ السياسـيةِ فـي مصرَ بعـد تدعيـمٍ متواصـلٍ مـن الحـزبِ الوطـني ومصـر الفتـاة والحـزب الاشـتراكي وتيارِ الإســـلامِ السياسي وحركةِ الضباطِ الأحرار .فكل هؤلاء عَموا فكرة الفصـل بـين (تيـار الإصـلاح المتـدرج والمتعقـل) و(الوطنيـة)

بمعنى انهُ أصبحَ من شبه المُسلمات أنَ الوطنيةَ تعنى "الحماسةُ و التوجُـه الصِدامى والخطبُ الرنانةُ والشعاراتُ الكبـيرةُ" وأنَ الحديـثَ بلغةٍ تُشبهُ حديثَ حزبِ الأمة وكتابات أحمد لطفي السيد في مستهل هـذا القرن هي من "أعراض عدم الوطنية" ومن ملامح "عدم الكرامة" .

والحقيقة، أننا عندما نتأمل اليوم فكرَ و كتاباتِ حزبِ الأمة بوجهٍ عا وفكرَ وكتاباتِ أحمد لطفي السيد بوجهٍ خاص لا نملـك إلا التَحسُر علـى أنَ هذا التيار لم يُقَيَضَ له النمو في الواقعِ المِصري، لا نملكُ إلا الشعورَ بالمرارةِ لأنهُ لو كانت الظروف قد سمحت لهذا التيار بالنمو وقيادةِ الحياةِ العامةِ في مصر لكُنَّا اليوم في وضعٍ أفضـل علـى كـل المستويات .كذلك فإننا عندما نتأملُ اليومَ حصادَ التيارِ الآخر (تيار الحماسة) فإننا لا نجـد (بعد استبعاد الكلام الكبير والصيغ الرنانة) إلا أفدح الخسائر .

ونتساءل : لماذا عادت كلُ القوى السياسية لمسرحِ الأحداثِ في مصـر مع السماحِ بالتعدديةِ باستثناءِ تيـارٍ واحـدٍ لم يعـد ولا يوجـد حتـى هـذ اللحظة من يمثله إلا أفرادٌ قليلـون يعملـونَ ويكتبـونَ ويحـاضرونَ بجـهو فرديةٍ غيَر منظمة وسط ضجيجٍ مهول تُحدِثـهُ دقـاتُ طبـول التيـار الآخـ والذي لم يعط الواقعَ المِصري(باستثناءِ دقاتِ الطبول) غيرَ قائمةٍ طويلةٍ منَ الإخفاق والفشل.؟ كذلكَ فإننا نتساءل: ما هي الوسـيلة التي بوسعه تجميع أنصار هذا التيار (المماثل لتيار حزب الأمة في مسـتهل القرن العشرين) في كيـانٍ حيـوي يعـملُ على تفعيـل أفكار "الإصلاح و"التطور التدريجي المتواصل" و"التحديث" والتعـامل مـع كـل المعضلا

ـاملاً عقلانيـاً لا يقـوم علـى أرضيـة "الحمـاس" و "الانفعـال" والمبالغـة الهستيرية) فى اعتبارات الكرامة وإنما يقوم على تحقيق المصالح برويـةٍ التواصل مع العـالم واسـتئصال بـذور "ثقافـة الكـلام الكبـير" مـن عقـول كثيرينَ من أبنـاءِ و بنـاتِ هـذا الوطـن و تأسـيس "علاقـةٍ سـلميةٍ" مـع مسيرةِ العلم الحديـث" و "ركـب التمـدن المعـاصر" والتخلـي عـن بعـض ناصر تفكير البعض منّا والمستمدة من "الإطار القبلي" قبل أي شئ آخر..

هي الوسيلة لتجميع رواد هذا التيار فى كيانٍ شـرعيٍ منظمٍ يدعـوا عقلانيةِ و التوسط والصلح مع الـذات والتـاريخ والآخـر واللحـاقِ بركـبِ حداثةِ والعلمِ والتقدمِ ؟؟؟

هذا هو السؤال الذي يبحث عن إجابةٍ هامةٍ وضروريةٍ و ملحةٍ.

٦

هل للإبداع والفكر « جنسية » ؟

في السنوات العشر من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ كنت محظوظاً إلى أبعد الحدودِ عندما وفرت لي مجموعةٌ من الظروفِ والأسبابِ والدوافعِ أن أقر (بنهمٍ وحبٍ عميقين) معظمَ كلاسيكيات الأدب العالمي. ففي هذه الفتر طالعتُ روائعَ الأدب الروسي ولا سيما الأعمال الفذة لكتابِ وشعراءِ روسي العظام أمثال بوشكين وجوجول وترجينيف وديستويفسكي وتولستوي وتشيكوف ومايا كوفسكي وغيرهم. كذلك غطت الرحلةُ أعلامَ الأدب الألماني (والأدب الذي يُكتب بالألمانية) منذ جوته وشيللر إلى ديرنمات مروراً بأدباءِ وشعراءِ عظام مثل هاينى وتوماس مان وكافكا وبريخت وكذلك أعلام الأدب الإيطالي منذ دانتي إلى بيرادنللو وعشرات الأعلا الأفذاذ من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية مث شكسبير وراسين وفلوبير وديكينز وبرناردشو واناتول فرانس ولوركـ والبيركامو وسارتر وفوكنر وهيمنجواى واليوت وتنيسى وليامز وآرثر ميلل وناتالي ساروت وصمويل بيكيت ويونيسكو .. وعشرات غيرهم إلى جان أعلامٍ من بلدان أخرى مثل هنريك ابسن عبقري النرويج .وساهم فى إتاح هذه الفرصة لأمثالي ممن خُلقوا وفي دمائهم حبُ الإبداعِ وجودُ حركةٍ نقد عارمةٍ فى تلك الأيام مع حركةِ ترجمةٍ موازيةٍ كانت تتخذ من لبنان رأ حربة لها . وبسبب الحركة النقدية عرفنا ما الذي علينا أن نقرأه م كلاسيكيات الآداب العالمية ومن حركة الترجمة التى كانت تشع ب بيروت تابعنا – عن كثب – إبداعاتِ البشريةِ دون عائقٍ من عوائق اللـ (قبل أن يكون بوسعنا أن نطل على تراث البشرية من نوافذ لغات أورو كنا وقتئذٍ نملك القليل من مكنها) .

وكان النقادُ الكبار وقتئذٍ أمثال محمد مندور ولويس عوض ومن ورائهما
دكتور عبد القادر القط والناقد الشاب اللامع رجاء النقّاش هم السلة التى
ا نقطف منها الدليل والبوصلة تجاه ما ينبغي أن يُقرأ من ثمار العبقريةِ
دبيةِ العالميةِ، كما كان بعضُهم يقودنا أيضاً لعالمٍ وعرٍ آخر هو عالم
لسفة الغربية وعددٍ كبيرٍ من العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاقتصاد
سياسي وعلم النفس والاجتماع وغيرها. ولعل الدكتور عبد الرحمن بدوي
الدكتور يوسف مراد ثم الدكتور زكي نجيب محمود ثم الدكتور مراد
به كانوا بمثابةِ الأضواءِ الكاشفةِ والهاديةِ لساحاتِ تلك الأوديةِ من
ية الفكر الإنساني.

وخلال تلك السنوات لم تكن عند كاتبِ هذه السطور أيةُ فكرةٍ عن
شقاق الذى سيميز حياته بعد ذلك عندما تنقسم إلى نهرين :نهر العمل
مجالَ اقتصادى هام هو مجال البترول وبالتحديد فى مجال الإدارة
يا فى صناعة البترول) ونهر الهواية (والذى سيظل محتفظاً بنفسِ
ع بالأدبِ والفلسفةِ وفنونِ الموسيقى والفنونِ التشكيلية).

خلال تلك السنوات (١٩٦٠ – ١٩٧٠) لم يدر بخلدى قط (كما لم يدر
. كل أقرانى ممن أحبوا المعرفة والثقافة وشغفوا بهما ذلك الشغف
فاني) أن نتساءل عن جنسيةِ ما نقرأ. فقد كنا نحب نجيب محفوظ
ـف إدريس وبدر شاكر السياب ونزار قبانى وأحمد عبدالمعطى
زى وصلاح عبد الصبور و سهيل إدريس ومحمد ديب ويحيى حقي
نا نحب عشرات الأسماء غير العربية (والتي ضربت أمثلة فى

مستهل هذا الفصل) دون أن نشعر بأن يوسف إدريس مصرى وسهيل إدريس لبنانى ومحمد ديب جزائرى ويوجين يونيسكو رومانى وجراهام جرين بريطانى والبير كامو فرنسي والبرتو مورافيا ايطالى وابسن نرويجى ويوجين يونيل أمريكى .. لم نكن نشعر بذلك ولم يكن يعنينا ذلك، لأن كنا قد نشأنا فى ظل مُناخٍ ثقافيٍ عامٍ كان يُقدم لنا الإبداعَ بصفته ظاهرة عبقرية إنسانية دون أدنى لمسة شوفينية ودون أى خوفٍ من التعبير المريض الذي بدأنا نسمعه لأول مرةٍ فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات وهو تعبير "الغزو الثقافى" .

وللأسف الشديد فقد واكب استعمال البعض لهذا المصطلح الردىء (الغزو الثقافي) نمو تيار سلفى لم يكن له أى تأثير على المثقفين فى عقد الستينات .ومع وجودِ هذا المفهوم الجديد وشيوع أفكار سلفيةٍ مخاصمة للعصر والحضارة ورافضة لفكرةِ أن مسيرةَ التمدن الإنسانى قد إستقت عناصرَها من عناصرِ وحضَاراتٍ وثقافاتٍ شتى، أصبح عدد الذين يؤمنون بكابوس الغزو الثقافى أكثرَ وأكبرَ .

ثم جاء التراجعُ القوى فى الحركةِ التعليميةِ وفى الحركةِ الثقافية خلال السنوات التى تلت منتصف السبعينات، ليساهما فى استفحال الرعب (الوهمي) من الغزو الثقافى، مع ما صاحب ذلك من تقسيم معيبٍ للحضارةِ الغربيةِ إلى شقين :شق مادى يتمثل فى الآلات والعلم التطبيقية والتكنولوجيا وشق معنوى هو كل الفكر والثقافة والفن التى أنتجتها تلك الحضارةُ. وهنا بدأ البعضُ (ممن يؤمنون بخرافةِ الغزو الثقافي) يروّجون لفكرةِ أن علينا أن نأخذ من الغربِ بضاعته المادية

(أى العلم التطبيقى والآلات والتكنولوجيا) وأن نتجاهل كل ما عدا ذلك (من فلسفةٍ وأدبٍ وفكرٍ وفنونٍ) . وقد غاب عن هؤلاء أمران كبيران :

الأول: أن الشق المادى فى الحضارة الغربية هو ثمرةٌ طبيعيةٌ للشق غير المادى (أى الثقافى) لهذه الحضارة. فقد بدأت الحضارةُ التى يسميها البعضُ اليوم بالحضارةِ الغربيةِ بالفكرِ والفنونِ والآدابِ وعندما خلقت مُناخاً عاماً إيجابياً وخلاقاً يسمح بتفتق الإبداع أنطلق "العلمُ التطبيقي" فى إبداعاته المتوالية .

والثاني: أن ما يسمى بالحضارةِ الغربيةِ ليس غربياً بشكل كلىٍّ. فالحضارةُ الغربية تتكون من مادتين، الأولى مادة إنسانية وليست غربية، وأعنى بذلك خلاصة تراكمات الحضارات والثقافات الإنسانية الأخرى. أما الثاني فغربي محض . وهذا أمرٌ منطقي، فالحضارةُ الغربية لها بعدها الإنسانى (أى كونها ثمرة حركة التمدن الإنسانى بوجه عام) كما أن لها بعدها الغربى (والمتصل أساساً بتاريخ أوروبا الغربية منذ نهاية لقرون الوسطى وبدايات عصر النهضة) .

وما يجب علينا أن نبذل قصارى الجهد لغرسه الآن وفى المستقبل فى ذهانِ وعقولِ وضمائرِ الناشئة فى مصرَ أن الإبداعَ لا جنسية لهَ وأن لفكرَ كذلك بلا هويةَ وأن اشتراكنا مع الإنسانية فى التعرف على ثمار لإبداع والعبقرية والعقول الإنسانية لا يمثل هجوماً على خصوصياتنا، أننا بوسعنا أن نكون مثل جيل لطفى السيد وطه حسين وأحمد أمين العقاد وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ مصريين إلى أبعدِ حدٍ وعلى معرفةٍ

بإبداعاتِ الإنسانيةِ الفذةِ دون أن يجنى ذلك على خصوصياتنا أو أن ينتقص من هويتنا الثقافية، فقد كان طه حُسين من أكثر المصريين معرفةً وحباً لآداب اليونانيين القدماء وللأدب الفرنسى دن أن ينقص ذلك من معرفته الواسعةِ والعميقةِ بآدابنا وتاريخِنا العقلى .

أن مصرَ وهى تقفُ على أعتابِ القرنِ الحادى والعشرين بحاجةٍ لصلحٍ ثقافى بين ما هو "إنسانى" وما هو "خصوصى" - وستجد أن ذلك الصلح ممكن وسهل وفعّال ومُجدى وقادر على التعامل مع معطياتِ وتحدياتِ العصر أكثر من قدرة أولئك الذين وصفتهم فى كتاب حديث لي بأنهم (محليون للنخاع).

٧

ضرورة الفهم الثقافى للسياسات العالمية

منذ قرابة ثمان سنوات كان أحد أبرز الشخصيات العامة المصرية يسعى للوصول لمنصب دولي رفيع للغاية. وكان هذا الشخص (صاحب المحصول الأكاديمي النادر في ثراءه واتساعه) على يقين من موقف الحكومة الفرنسية والذي مؤداه التأييد القوي والكامل لترشيحه لهذ المنصب الرفيع. كذلك كان على درجة عالية من التأكد من مناصرة بلدان أخرى ذات وزن كبير له مثل روسيا وألمانيا والصين والعديد من الدول النتمية للمجموعة الأفريقية ودول العالم الثالث. ولكنه كان بالغ القلق تجاه موقفين هامين هما الموقف البريطاني والأمريكي (أي الموقف الأنجلوسكسوني). ونظراً لوجود معرفة شخصية بيننا، ونظراً لأنني كنت – وقتئذٍ – أشغل موقعاً إدارياً متقدماً في مؤسسة اقتصادية انجلوسكسونية يصح وصفها بأنها كانت عندئذ أكبر مؤسسة اقتصادية أوروبية وبريطانية وأحد أكبر ثلاث مؤسسات اقتصادية في العالم. نظراً لذلك، فقد تفضل الأستاذ الجليل بدعوتي للحوار معه حول الموقفين البريطاني والأمريكي وللحديث تفصيلاً عن إمكانيات تأثير المؤسسات الاقتصادية العملاقة على آليات (أو مطابخ) صنع القرار في بريطانيا والولايات المتحدة. وأدت هذه الدعوة للحوار إلى العديد من الاتصالات واللقاءات التي كانت تحاول المساهمة المتواضعة في إنجاح جهود شخصية مصرية مرموقة وبالغة التميز للوصول لموقع دولي رفيع للغاية (وإن كان نجاحه في النهاية في الوصول لهذا الموقع الرفيع قد جاء كنتيجةٍ طبيعيةٍ لصفاته ومزاياه النادرة وليس كنتيجةٍ لأي دور بُذل في مساندةِ ترشيحه) .

وقد لمست خلال تلك اللقاءات والاتصالات وما صاحبها من تعمقي في دراسة السيرة الذاتية بالغة الثراء لصاحبها وكذلك مطالعتي للعديد من أعماله الأكاديمية والفكرية، لمست أن هذه الشخصية الفريدة (مثل كل شخصية إنسانية) لها جوانب قوة عديدة وبعض جوانب الضعف. فقد لمست عمق وقوة واتساع وثراء تكوينه العلمي وبمحاذاة ذلك تكوينٌ ثقافي مماثل في عمقه وقوته واتساعه وثراءه .. ولكنني لمست أيضاً أن تكوينه جاء ثمرةً لتيارين ثقافيين هما التيار اللاتيني بوجه عام (والفرنسي بوجه خاص) والتيار العربي/المصري (بحكم انتماءاته وجذوره). ولكنني لمست في المقابل أنه يعامل الحضارة الغربية ككل ثقافي واحدٍ .. وهو ما كانت تجربتي الثقافية والعملية قد قادتني لعكسه تماماً. فالأستاذ الذي كانت الثقافة اللاتينية هي المكوّن الأساسي في بناءه الفكري والثقافي لم يدر منه خلال العديد من اللقاءات والاتصالات ما يدل على وضوح حقيقة كبيرة أمامه وهي أن العقل البريطاني والأمريكي أي العقل الأنجلوسكسوني يختلف اختلافاً كبيراً عن العقل اللاتيني. وأن فهم كل منهما للأمور ينبع من نقاط مختلفة ويتجه إلى غايات مختلفة. وقد تعني وقوفي على تلك الملاحظة إلى توجيه رأي متواضع ينصحه بعدم بذل أي جهود من أجل تغيير الموقف البريطاني .. لأن ذلك ببساطة لن يحدث. فالموقف البريطاني لا يُؤسس على أرضية كتلك التي يُؤسس عليها الرأي الفرنسي. ومن الناحية الواقعية، كان الرأي البريطاني قد حُسم بالفعل، وحسب معرفتي وتعاملاتي الطويلة مع العقل البريطاني،

فإنه من شبه المستحيلات أن يغيّر العقل البريطاني اختياراته التي كونها بالفعل في "مطبخ المصالح" لا في مطابخ الثقافة والعلم والحجة والمنطق . وفي نفس الوقت ذكرت أن العقل الأمريكي وإن كان رافداً من روافد العقل الانجلوسكسوني إلاّ إنه أقل "انجلوسكسونية" من العقل البريطاني، كما أن الواقع يساعدنا لأن الإدارة الأمريكية لم تعلن بعد موقفها وهو ما يسمح بقدر معقول من حريةِ الحركةِ . وأذكر أنني كررت للأستاذ الذي يدور هذا الحديثُ حوله أنه من الضروري تذكر تاريخ وجذور الانجلوسكسون وحقيقة إنحدارهم من أصول معينة من أقصى الشمال الأوروبي للتيقن من أنهم مختلفون لحدٍ بعيدٍ جدًا عن أحفاد اليونانيين والرومان أي الشعوب اللاتينية ، والتي تولي اهتماماً للمنطق إلى جوار المصلحة .

وفي يومٍ من أيام شهر ديسمبر ١٩٩١ تقلد الأستاذ المنصب الدولى الرفيع وشعر ملايين المصريين بفخرٍ واعتزاز شديدين يماثلان شعورهما قبل ثلاث سنوات (أي في ١٩٨٨) عندما أعلن عن منح جائزة نوبل للأدب للروائي المصري العبقري الأستاذ نجيب محفوظ .

ولم يكد العام الأول من ولاية الأستاذ يمر حتى بدأنا نقرأ مقالات كبار كتاب أبرز الصحف والمجلات السياسية الأمريكية والتي تحمل النقد للأستاذ ولأسلوبه في العمل والإدارة . ومع مرور الوقت تأكدت أن "المدرسة الانجلوسكسونية" سائرةٌ في طريق الصدام مع الأستاذ وكانت المقالاتُ التي تُنشر والأحاديثُ التي تُذاع وما يرد

دبلوماسيو بريطانيا والولايات المتحدة يؤكد لي أن الصدام قادمٌ لا محالة – فقد كانت سنوات تعاملي الوثيق مع العقل الانجلوسكسوني قد كشفت لي الطرق التي يبدأ بها الخلاف والتعبيرات التي تعبر عنه وتمهد للصدام في شكل تصاعدي يندر ألاً يكمل رحلته للنهاية . وعندما اقتربت ولايةُ الأستاذ من عامها الخامس والأخير – كانت الأمورُ واضحةً أمام عينيّ بشكلٍ لا يعتريه أي غموض : فالمطبخ السياسي الأمريكي (والبريطاني) والذي هو أعلى مراتب العقل الانجلوسكسوني لن يسمح إلاً بإنهاء باتر لولاية الأستاذ – وكنت على يقين أن احتمالات "إصلاح ذات البين" معدومةٌ تماماً – لأن العقل الانجلوسكسوني لا يفهم معنى "إصلاح ذات البين" ولكنه يفهم معنى "المصالح" و"القوة" وكما يقول لمثل البريطاني "تكلم بلطف وأمسك في يدك عصاً غليظة" . وجاءت حداث سنة ١٩٩٦ لتثبت لي أن الجانبين "الأستاذ والانجلوسكسون لذين يحكمون العالم المعاصر بما فيه الصرح الذي كان الأستاذ يقوده -أو يحاول أن يقوده – لمدة خمس سنوات" أقول جاءت أحداثُ تلك سنة لتثبت لي أن الجانبين ينتميان لمناهج تكوين عقلي وثقافي مختلفة ختلاف الليل عن النهار . وأن الرفضَ الانجلوسكسوني لم يكن منبعُه أن أستاذ عربيٌ أو مصريٌ أو إفريقيٌ وإنما كان منبعه الأول والأخير أن أستاذ يفكر ويتصرف ويدير مؤسساته بشكل لايفهمه (ولن يفهمه) العقل نجلوسكسوني. كذلك غاب عن البعض أنً المحصول التعليمي الرائع لتكوين الثقافي الثري والتراث الأكاديمي النادر للأستاذ هي أمور لن

تشفع له عند العقل الذي يرى في ذلك مجرد أدوات (ولا شئ إلاّ أدوات) لتدعيم المصالح والقوة . وعندما انتهيتُ منذ أيام من مطالعة الكتاب الذي وضعه الأستاذ في نيف وأربعمائة صفحة عن سنواته الخمس في ذلك الموقع الرفيع - إنتابني شعورٌ قويٌ بالأسى وأنا أتابع في كل صفحةٍ دليلاً جديداً على أن الصدامَ كان حتمياً وأنه لم يكن له من سبب إلاّ تصوري الأول والذي فحواه أن صدام الأستاذ (بسبب تكوينه الفذ خارج المطبخ الانجلوسكسوني) ورأس القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم كان أمراً لا يمكن تجنبه .

ورغم إعجابي العميق بتفرد الأستاذ وبحر علمه المتلاطم ودنيا ثقافته الرحبة ، فإن ذلك لا يمنعني من أن أقول أن تجربتي الخاصة للغاية مع العقل الانجلوسكسوني (والمنحدر من الفايكنج الغزاة شاربي الدماء) قد دلتني بوضوحٍ تامٍ أن التعامل مع القوى الانجلوسكسونية لا يمكن أن يخرج عن واحدةٍ من الحالاتِ أو الأنماطِ الثلاثِ التالية :

- الصدام والمواجهة معها ؛ وينتهي هذا النمط عادة بنهايات تشبه ما حدث للاتحاد السوفيتي وصدام حسين ورئيس الدولة الأمريكية الوسطى الذي ألقت القوات الأمريكية القبض عليه وهو في عاصمة دولته ولا يزال مودعاً أحد سجون أمريكا وكذلك الرئيس اليوغوسلافي ميلوسوفيتش - وهناك عشرات الأمثلة الأخرى التي لا يكاد يجهلها أحدٌ .

- أن يعرض الإنسان أو تعرض مؤسسه أو دولة خدماتها وهي مستسلمة بالكامل لإرادة القوى الانجلوسكسونية - وهنا فإن السيد الانجلوسكسوني المنحدر من أصول ذات أثر بالغ القوة على تكوينه وأنماط تفكيره لا يقبل إلاّ إعطاء الفتات لمن عرض "دور الخادم" . وهناك أمثلة لا حصر لها لدول ومؤسسات وأشخاص قاموا بدور "الخادم" للسادة الانجلوسكسون ولم يكن مقابل ذلك إلاّ "أجر محسوب بدقة" وغالباً ما يكون أجراً متواضعاً .

- أن يخلق الطرفُ غير الانجلوسكسوني لدى الطرفِ الانجلوسكسوني احتياجاً كبيراً للطرف الأول ثم يجيد (بمهارة وببعد كامل عن اعتبارات الصداقة والود والعاطفة التي لا يعرف العقلُ الانجلوسكسوني أقلَ القليل عنها) تسويق دوره والذي يكون محققاً لمصالحه هو بقدر لا يقل أهمية عن توافقه مع مصالح (أو بعض مصالح) الطرف الانجلوسكسوني .

كانت تلك بعض الشجون التي آثارها في عقلي ونفسي كتابُ الأستاذ جليل عن سنواته الخمس في منظمة دولية خُيل له (بحكم تكوينه العقلي فلسفي والتاريخي اللاتيني والعربي الرائع) أنها بالفعل منظمة دولية لك الكل أنصبةً متساويةً فيها ، وغاب عنه أن هذه المنظمة يقوم مقرها ئيسي على تراب أكبر مدينة انجلوسكسونية في العالم ، وأن القوة التي ير الدولة التي تتبعها هذه المدينة مكّونة عقلياً وثقافياً تكويناً لا يسمح

لها بأن ترى إلاّ أن هذه المنظمة مجرد "ذراع" لوزارة الخارجية الخاص بهذه الدولة . كما أن رجال (ونساء) إدارة هذه الدولة لا يفهمون كيف يتكلم أحد الناس دون أن تكون وراءه "قوة" تناسب "حجم ما يقول" .

ويبقى سؤالٌ هامٌ هو .. لماذا كُتب هذا المقال ؟ .. أكتب للتعليق ع تجربة الأستاذ الجليل وكتابه الأخير ؟ .. الجواب : قطعاً "لا" . فما لهذا قصدت وإنما لأُسلط الضوء – في هذه المرحلة الخاصة من مراح تطورنا – على الأنماط الثلاثة المتاحة للتعامل مع القوة الانجلوسكسونية (والتي تحكم عالم اليوم) وعواقب كل نمطٍ منها وأن أُحذر من مغب النمط الثاني بنفس القدر الذي أُحذر به من مغبة وسوء عاقبة النمط الأول

٨

هوامش ثقافية
على موضوع العولمة

كثرت في واقعنا خلال السنوات القليلة الماضية الكتاباتُ والمحاضراتُ والأحاديثُ التي تنصبُ على العولمة . وللأسف الشديد فإنه باستثناء عددٍ قليل للغاية من الآراء التي جاءت صائبةً وواقعيةً ، فإن معظم ما نُشر وقيلَ جاء متسماً بعيوبٍ فكريةٍ بالغة الخطورة . فالعولمةُ - في الحقيقة - تعني أن الحضارة الغربية، والتي تجلس الآن وحدها على مقعد السائق بالنسبة للطور الحالي من أطوار المسيرة البشرية عازمةٌ على أن تقنن العديد من القواعد التي تنظم أكثر من مجال من مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية . فالحضارةُ الغربية المنتصرة ، والجالسة على مقعد القيادة (مرة أخُرى: وحدها) عازمةٌ على أن تسير المعاملات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعديدُ من المسائل والشئون السياسية والقانونية والثقافية (ومن بينها حقوق المؤلف بالمعنى الواسع) وفق القواعد التي ترسخت في ظل الحضارة الغربية التي تبوأت مقعد القيادة على مستوى العالم خلال القرون الأربعة الأخيرة - وإن كانت قيادةُ هذ الحضارة قد إنتقلت من شرق المحيط الأطلسي إلى غربه خلال العقو الخمسة الأخيرة.

فإذا كان ذلك كذلك ، فإنه يكون من العبث حديث البعض (وممن يمارسوا في الحياة إلا القراءة والكتابة) عن العولمة، وكأنها فكرةٌ مطروحة للنقاش والجدل. فالواقعُ، أن العولمة ليست "فكرةً" مطروحة للنقاش والجدل، وإنما هي "أمرٌ واقع" تحاول الجهاتُ التي تتبوأ قيادة العا الغربي، والتي تتبوأ في نفس الوقت مقعد السائق الوحيد-كما ذكرت-عل مستوى المسيرة البشرية العالمية ، أمر واقع تعمل هذه الجهات (وأوله

الولايات المتحدة الأمريكية) على فرضه وتعميمه بجوانبه الاقتصادية وبجوانبه الأخرى العديدة ومن أهمها الشق الثقافي والفكري .

وهكذا ، فإن العولمةُ أبعد ما تكون عن فكرةٍ مطروحةٍ للنقاش، وإنما أشبه ما تكون بظاهرةٍ طبيعيةٍ كالزلازل أو البراكين التي من العبث أن نناقش هل هي أشياء جيدة أم سيئة ، والصواب أن نعمل على التعامل معها أفضل وأنجح تعامل ؛ لأن البشر يختلفون في مواجهة وكيفية لتعامل مع الواقع ، ولكن المصيبة تكون كاملةً وشاملةً عندما يحاولون مناقشة أيقبلون أم يرفضون الزلازل والأعاصير والبراكين ، لأنهم من جهةٍ لا يملكون معطيات تغيير الواقع كما أن تركيزهم على محاولة التغيير لمستحيلة تجعلهم لا يعملون في المجال الوحيد المتاح وهو التعامل الذكي والأمثل والأكثر مردودية وفائدة مع الواقع ومحاولة خلق هامش جيدٍ لقيمتهم المضافة في ظل هذا الواقع ، والذي لم ولن يسألهم أحدٌ (ممن يملكون المقادير) عن رأيهم فيه .

ولعل أبلغ ما كتب في هذا المجال هو ما كتبه أستاذٌ مرموقٌ للعلوم لسياسية هو الدكتور/عليّ الدين هلال عندما قال: أن العولمة تشبه قطاراً تحرك بالفعل بينما لا يزال البعضُ يتساءل هل وجود وحركة هذا القطار شرعية أم لا ؟ بينما لا يوجد من سألهم عن شرعية وجود وحركة القطار كما أن سؤالهم (وكل قدراتهم) لا تملك أن تمنع وجود وحركة القطار بأي شكلٍ من الأشكال .

ومما يزيد الطينة بلة في هذا الصدد أن عدداً كبيراً من مثقفي العالم العربي من أصحاب الخلفية اليسارية ، وهو ما يملي على الكثيرين منهم

أن يخلطوا بين (ما هو كائن) (وما ينبغي في عالم مثالي أن يكون) . وهي سمة من سمات الفكر اليساري لها نبلها وبعدها الإنساني والاجتماعي غير المنكور ، ولكنها سمة تضرب في عالم المستحيل والخيال بقدر ما تبعد عن عالم الواقع المحكوم بالحقائق والصراع . كذلك يزيد من تعقد الظاهرة التي يتناولها هذا المقال أن العقل العربي المعاصر يرى أن (القول) نوع من (الفعل) – والحقيقة على خلاف ذلك ؛ فالقول مجرد قول والفعل أمر آخر . إلا أن الواقع المؤسف يؤكد أن ثقافتنا المعاصرة أصبحت تُضفي قدراً كبيراً من التقدير والاعتراف بالنبل على (القول) ناسيةً أن ما ينتظر في بعض المجالات هو (الفعل) ولا شئ سواه .

وباختصار شديدٍ، فإن العولمة قد تكون شراً وقد تكون حقاً ممزوجاً بالباطل والإغراض، وقد تكون امتداداً للهيمنة والسيطرة والنفوذ، ولكنها في النهاية واقعٌ لا يجدي الجدل معه، ومن غير المنطق والعقل مناقشته، وإنما العمل الجاد والكفء والدؤوب والمنطلق من معرفةٍ ورؤيةٍ صائبة على التعامل المفيد مع هذا الواقع لأن مواصلة الشجب والرفض ستجعلنا نكرر مواقفنا الشهيرة وآخرها شجب الهجوم الأمريكي الأخير على العراق - وكأننا سُئلنا أو كأننا بشجبنا نملك ذرةً من القدرة على تغيير الواقع، مثل الموقف الياباني من الولايات المتحدة، ومثل الموقف الأوروبي أيضاً من الولايات المتحدة، وهي مواقف لا تقوم على "الأقوال" وإنما "الأفعال والأفعال المتسقة مع قواعد اللعبة وليس الأفعال الحمائية الخائبة.

ومن المؤكد أن كل النظم الحمائية التي عرفناها خلال العقود الخمس الأخيرة في الحياة الاقتصادية سوف تُزال واحدةً بعد الأخرى وستكون

قواعدُ اللعبة مختلفةً ، ولن يكون هناك شئ مفيد إلا نظام فعّال للتعامل مع الواقع الجديد – نظام من (الأفعال) ، وليس من (الأقوال) ومفردات الشجب والعويل ولطم الخدود والبكاء على اللبن المسكوب . ومن المؤكد ايضاً أن سدود وحوائط الحماية الثقافية سوف تخترق (شجب البعضُ العولمة أو لم يشجبوها) ولن يكون هناك وضع صحي وقوي إلا لأولئك الذين ركزوا جهودهم لا على رفض الظاهرة بل على التعامل الفعّال والمجدي والأكثر فائدة ومردودية معها .

وإذا نظرنا للأمور من جهةٍ هامةٍ أخرى هي جهة "الإدارة" والتي هي مفتاح النجاح الوحيد للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية التي تنتج سلعاً أو خدمات ، فإن المؤكد أن نموذج المدير الذي يرفض (بفكره أو بمفردات تكوينه الإداري) حقائق العولمة ، هذا النموذج لن يكون بوسعه الصمود أمام أمواج الواقع الجديد والتي ستكنسه كنساً وتلقي به في مكان (ومكانةٍ) بالغيّ التأخر . أما النموذج الذي سينجح في تكوين قيمة مضافة لمشروعاته فهو النموذج الذي اعترف بالواقع وتمكن من مفرداته الإدارية بما يكفل لمؤسساته المنافسة وتحقيق عوائد معقولة دون أن تكنسه أمواج الواقع . وقد تبدو هذه الجزئية – للبعض – ذات أهمية متواضعة ؛ ولكن كاتب هذه السطور ومن خلال تجربة طويلة في عالم الإدارة في واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية في العالم يعتقد أنها جزئيةٌ ذات أهمية وفائدة عملية قصوى بالنسبة للاقتصاد المصري في طوره الحالي . فكل الخبرات القيادات الإدارية التي تفتقر للبعد الدولي بوجه عام ولا تستوعب بوضوح جوهر العولمة (كظاهرة يمكن التعامل معها ولكن يستحيل رفضها

وإلغاؤها) هذه الخبرات والقيادات ستكون غير قادرة على قيادة مؤسساتها صوب النجاح المنشود والنمو المستهدف .

وإذا ابتعدنا قليلاً عن المجال الاقتصادي والمجال الإداري ، فإن نفس المنطق سوف ينطبق على مجالاتٍ أخرى عديدة كالتعليم والثقافة والإعلام . فقيادات هذه القطاعات أمامها طريقان : طريق يتبنى فلسفة "شجب العولمة" والوقوف أمامها وكأنها "فكرة رديئة مطروحة للجدل" وطريق آخر لا ينشغل باستحسان أو باستهجان "العولمة" لإيمان أصحاب هذه الطريق بأن العولمة (في كل الأحوال) واقع حادث وما يهم أصحاب هذه الطريق هو أن يكون لهم منهجهم في التعامل مع هذا الواقع وبأفضل السبل وأكثرها فائدةً ونفعاً . ولا شك أن سلوك الطريق الأولى سيأخذ المجتمع (فكرياً وثقافياً) إلى عزلة عن العالم وسيقيم بين عقول أبناء المجتمع والعالم الخارجي سدوداً عالية تحول دون التعامل مع هذا العالم الخارجي وتجعل لغة الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي معدومة الوجود . أما الطريق الثانية فستقود المجتمع إلى نفس محطات التقدم والاستقرار والازدهار التي عرفتها المجتمعاتُ التي لم تغريها لغة التحدي (المستحيل) وبريق الكبرياء (الذي لا يمكن أن يتحقق بالكلمات والشعارات والمواقف الانفعالية).

٩

التعليم..
وصناعة المستقبل

لا شك أن مصرَ: قيادةً وحكومةً وشعباً (ولا سيما الطوائف ذات النصيب الأوفر من التعليم والثقافة) مشغولون (ومنشغلون) بالعمل على أن يكون مستقبلُ هذا الوطن أكثر رخاءً ورفاهيةً واستقراراً واتساماً بالسلا الاجتماعي. ومعنى ذلك أن مصر (قيادةً وحكومةً وشعباً) منشغلة بم يمكن أن نسميه "صناعة المستقبل". ولا يساورني شك أن معظم أفرا القيادة والحكومة والشعب يعنيهم مستقبل هذا الوطن وأن يكون مستقب متسماً بما ذكرناه من ملامحٍ وصفاتٍ ؛ حتى لو كان الاختلافُ بينهم بال الاتساع وعميق الهوة فيما يتعلق بسبل ومناهج وطرق بلوغ ذلك الهدف الذي لا نظن أن هناك خلاف بشأنه (ولا أستثني من ذلك إلاّ الطوائف التي قررت أن تتبنى طروحات تخاصم العصر والعلم وثمار التمد الإنساني – وهي طوائف تزدهرُ في ظروف المعاناة والتأخر والفقر والظل كما أنها تندثرُ في ظروف الازدهار والاستقرار والسلام الاجتماعي). ولكنني رغم تسليمي بحسن نوايا معظم الأطراف المعنية، أرى أن هنا ما يمكن أن يوصف بأنه خللٌ في الاهتمام والموازنة بين أدوات صنـ المستقبل المنشود لهذا الوطن والذي تتضافر فيه عناصرُ الازدهار الاقتصاد والعدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والسلام المجتمعي تضافراً ينت عنه مجتمعٌ صحيٌ تسمح ظروفُه بنوعية حياةٍ أفضل للغالبية العظمى م أبنائه .ففي اعتقادي أن صنع مستقبلٍ أفضل لوطننا يعتمدُ على ثلاث محاور رئيسيةٍ: محور اقتصادي ومحورٍ سياسيٍ ومحور فكري (تعليم وثقافي).

أما المحورُ الاقتصادي فيعني أن نتمكن من حل المشكلات العويصة التي اتسمت بها الحياةُ الاقتصادية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية كنتيجةٍ حتميةٍ لسياساتٍ اقتصاديةٍ خاطئةٍ وضعت وطبقت في الخمسينات والستينات، وهي التي أوصلتنا لما بلغناه من ضعفٍ شديدٍ في الإنتاجية وانهيار مروعٍ في نوعية الإدارة والعمالة معاً مع انهيار آخر كبيرٍ في العلاقة التوازنية الحتمية بين (الحقوق) و (الواجبات). ومنذ سنة ١٩٩١ بدأت مرحلةُ مواجهةٍ كبيرةٍ مع أسباب ضعف الاقتصاد المصري. ولا شك أن الكثير قد أُنجز على مستوى الإصلاح المالي، وأن قدراً غير قليل قد أُنجز أيضاً على مستوى الإصلاح الاقتصادي. ولا يزال الجهدُ متواصلاً (ويجب أن يتواصل) لاستكمال عملية الإصلاح الاقتصادي. ولا شك أيضاً أن الإصلاح الإداري سيكون أحد أكبر التحديات المستقبلية، فليس من الممكن أن يحدث التطويرُ الاقتصادي المنشود تحت قيادة العناصر التي كُونت إدارياً في ظل عهودٍ سابقةٍ، فمديرو الأمس لم يكونوا في الحقيقة "مديرين" وإنما كانوا (رؤساء عمل) فقط - وبديهي أن هناك فارق هائل بين (الرئيس في العمل) و(المدير). ومن المحتم حالياً تقديم ثورة موازية في العناصر البشرية التي يُعهد إليها بالمواقع القيادية، على أن يكون واضحاً لغاية أنه لا يوجد (مفهوم شرقي) للإدارة في مواجهة (مفهوم غربي) لها، لا يوجد (مفهوم عربي) للإدارة في مواجهة (مفهوم أوروبي أو أمريكي) آخر.. إذ أن الإدارة الفعّالة والخلاّقة لا جنسية لها، وكل ما هناك هو "إدارة فعّالة" و"إدارة غير فعّالة". ومن الضروري أن نلمح هنا إلى احتياج

المؤسسات الخاصة لتطوير نفسها إدارياً بنفس القدر، فالافتقارُ لنظم وهياكل وتقنيات ورجال الإدارة العصرية الفعّالة أمرٌ شائعٌ في مصر في القطاعين العام والخاص على السواء - وإن كان الإنصافُ يقتضي الإشارة لوجود عددٍ قليل من المؤسسات الخاصة بدأت منذ سنوات في التحول من مؤسساتٍ يديرها أصحابُها إلى هياكل إداريةٍ عصريةٍ وراقيةٍ وتقوم على وجود نظمٍ وآلياتٍ وسياساتٍ وقواعدٍ هي من أسس النجاح الإداري والاقتصادي لأية مؤسسةٍ خاصةٍ تستهدفُ النمو والتفوق والجودة والمنافسة (لا سيما في مجالات التصدير). وأما المحورُ السياسي، فيعني التوسع في التجربة الديموقراطية مع ما يعنيه ويقتضيه ذلك من تعديلاتٍ وتغييرات تساعد على توسعة وتعميق الحياة الديموقراطية والتي لا شك أنها كانت مفقودةً تماماً في الستينات وأنها كانت هزيلةً للغاية في أوائل الثمانينات وأنها الآن أكثر اتساعاً مما كانت عليه منذ عشرين سنة- وإن كانت المسافةُ بين (المتوفر) و(المأمول) لا تزال غير قليلةٍ. ورغم إيمان كاتب هذ السطور العميق بأنه لا مستقبل زاهر ومستقر لمصر بدون تواصل النمو في عملية الإصلاح الاقتصادي وعملية تعميق وتوسيع الهامش الديموقراطي إلا أنني أعتقد أنهما (رغم أهميتهما القصوى) غيرُ قادرين وحدهما على صنع المستقبل الذي نبتغيه متسماً بالرخاء والرفاهية والاستقرار والسلا الاجتماعي (وأضيف أيضاً: والتواصل الإيجابي والبناء مع مسيرة التمد الإنساني). بل وأجزم أننا لو افترضنا حدوث نجاح اقتصادي هائ وتوسعة عظيمة في التجربة الديموقراطية، فإن ذلك المستقبل المنشو

سيبقى غير متحقق لو لم تسر بمحاذاة (القاطرة الاقتصادية) و(القاطرة لسياسية) قاطرةٌ ثالثةٌ هي قاطرة إصلاح وتحديث التعليم وفي نفس الوقت ناطرة النهوض بالمستويات الثقافية لشتى طبقات وفئات المجتمع.

أما التعليم، فان أية عملية تقييم لمؤسستنا التعليمية لا يمكن أن كون علمية وموضوعية إلاُ إذا سبقتها إجابات عن الأسئلة التالية :-

- ما هي الأهداف أو الوظائف الإستراتيجية للعملية التعليمية ؟
- ما هو وضع المؤسسة التعليمية المصرية الراهن من وجهة نظر الأهداف الإستراتيجية للعملية التعليمية ؟
- إذا كانت المؤسسة التعليمية المصرية بوضعها الراهن لا تحقق الأهداف الإستراتيجية لعملية التعليم - فما هي آلية حل هذه المعضلة الكبيرة ؟

أما الأهداف الإستراتيجية للعملية التعليمية، فقد استقرت تجربة لدول العريقة في التعليم على أن لأية مؤسسة تعليمية في أية دولة عصرية دفان أو وظيفتان إستراتيجيتان، أولهما: (وظيفة تعليمية بحت) ثانيهما: (وظيفة تربوية). أما الوظيفة التعليمية البحت فتعنى باختصار قديم مفاتيح و أسس العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية المعاصرة شكل يسمح بالبناء القوى على تلك الأسس في المراحل العليا للعملية تعليمية. وأما الوظيفة التربوية فتعنى غرس و تأصيل و تنمية و تثبيت جموعة من القيم يمكن القول بأنها تنقسم بدورها إلي مجموعتين أولهما

مجموعة القيم العامة أو الحياتية والتي تستهدف تكوين مواطن صالح. أما المجموعة الثانية فيمكن تسميتها بمجموعة قيم العمل في المجتمعات العصرية، وهي مجموعة كبيرة من القيم تأتي في مقدمتها قيمة العمل في فريق و قيمة تقديس الوقت وقيمة استهداف الإجادة و توخي الكمال و قيمة المنافسة بمعنى تخريج مواطن تنافسي يساهم في جعل المجتمع بأسره مجتمعاً تنافسياً، و هذه المجموعة الثانية من القيم على أعلى درجة من الأهمية لأنها بمثابة الجسر بين التعليم والحياة . فإذا كانت تلك هي القواعد التي على أساس منها نقوم بتقييم المؤسسة التعليمية المصرية (بوضعها الراهن) واقتراح سبل تطويرها، فإن نظرة متفحصة لأداء مؤسستنا التعليمية اليوم تقودنا لنتيجة مؤلمة فحواها أن التعليم السائد الآن لدينا غيرُ قادر على إفراز النوعية البشرية المطلوبة لمواجهة تحديات العصر المختلفة بشكل إيجابّي وفعّال . وذلك لوجود خلل كبير في الوظيفتين الإستراتيجيتين للعملية التعليمية.

فإذا نظرنا للوظيفة التعليمية البحت والتي تستهدف إعطاء مفاتيح العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية، وجدنا أن كل ما قُدم من سبل للعلاج خلال السنوات القليلة الماضية كان ضعيف الأثر لأنه كان يهتم بالأعراض ويتجنب مواجهة أسس الأمراض . فالوظيفة التعليمية البحت تشوبها اليوم الكثير من العيوب، لعل أهمها ما يلي:

- غلبة (الكم) بشكل جارفٍ على (الكيف).

- الإغراق في المحلية والضعف الشديد في الكونية أو العالمية التي تجعل الإنسان أكثر قدرة على معرفة العالم الخارجي ثم التعامل معه.

- فساد الذوق بشكل عام في المسائل المتعلقة بالأدب والشعر والفن والرواية والقصة.

- قيام المؤسسة التعليمية على أساس (الحشو) و(حشر المعلومات والمعارف) في رؤوس التلاميذ - وهو أمر لا قيمة له على الإطلاق.

- وجود جوانب رجعية (محافظة) عديدة تشجع على أن يصير التلاميذ مادة خام لاستقبال الأفكار المخاصمة للعصر والحضارة والمدنية (وإن كان الإنصاف يحتم الإعتراف بحدوث بعض التقدم في التعامل مع هذا الورم الخبيث في جسد المؤسسة التعليمية)..

أما الوظيفة التربوية والتي تستهدف غايتين على أعلى درجات همية هما غرس مجموعة أساسية من القيم العامة أو الحياتية بهدف إز مواطن صالح وغرس مجموعة هامة من قيم العمل في المجتمعات صرية بهدف إفراز مواطن فعّال وإيجابي وخلاق ومتقن للعمل وقادر ي المنافسة . أما هذه الوظيفة، فإن مؤسستنا التعليمية تقوم بالقليل اً من شقها الأول (القيم العامة أو الحياتية) مع غياب ظاهر لمجموعة عامة أو حياتية أساسية مثل قبول الآخر والقبول الموضوعي للنقد دم التعصب والاحترام العميق للخلافات العرقية والدينية والسياسية كرية والثقافية وكذلك ترسيخ ثقافة السلام (عوضاً عن ترسيخ ثقافة حتقان) . أما الشق الثاني من الوظيفة التربوية والذي يستهدف غرس

قيم العمل في المجتمعات العصرية ، فإن برامجنا التعليمية خالية تمام
من أي برامج تستهدف بذر وتثبيت القيم التي تفرز إنساناً يصلح بشكل
مناسب للعمل العصري . بل وأكاد أزعم أن معظم القائمين على أمو
التعليم لا يعرفون أي شيء عن هذه المجموعة من القيم وبالتالي والمنطق
فإن اهتمامهم بها منعدم.

ورغم أن أعداداً كبيرة من المصريين اليوم يميلون ميلاً جارفاً للتهوي
من حجم المشكلات بوجه عام والمعضلة التعليمية بوجه خاص ويميلو
بالتالي للحلول الترميمية ، فإن ذلك لم ولن يمنعنا من أن نكرر في العدي
من المناسبات أن مؤسستنا التعليمية لا تحتاج للترميم وإنما لاعا
الصياغة من الألف إلى الياء – وأن كل ما يجري حالياً من عمليات ترمي
في المؤسسة التعليمية بوجهٍ عامٍ وفي البرامج الدراسية بوجهٍ خاص ل
يكون بوسعه أن يقدم لمصر "العناصر البشرية" المطلوبة للسير بالمجتم
بالشكل الذي نتوخاه في ظل الظروف العالمية المعاصرة والمستقبلية.

أما عن المنهج المطلوب لإصلاح التعليم إصلاحاً يسمح بتخريج الإنسا
العصري الذي تحتاجه مصر للتعامل مع حقائق وتحديات المرحلة الحا
والمراحل القادمة ، فمن الضروري أن نبرز أن الإصلاح الكامل الشا
للمؤسسة التعليمية المصرية يقتضي إصلاح ثلاثة جوانب رئيسية
جوانب المؤسسة التعليمية وهي:

– البرامج والمقررات المدرسية.

- أحوال المدرس المصري (سواء المتعلقة منها بتكوينه وتدريبه أو المتعلقة منها بأجره وظروفه الحياتية).

- الأبنية المدرسية (والتي يفترض أن تكون مشتملة على كل الوسائل العلمية والمعملية والرياضية المنتظر توفرها في أية مدرسة عصرية.

أما إصلاح البرامج والمقررات فهو البعد الوحيد القابل للتنفيذ الفوري شريطة توفر الرؤية والنظرة الفلسفية العصرية المطلوبة في واضعي إستراتيجيات التعليم (أي أن يكونوا من المنتمين للحاضر والمستقبل - وليس للماضي).

أما إصلاح أحوال المدرس المصري والأبنية المدرسية المصرية فإنها عملية مركبة وذات كلفة بالغة الارتفاع، لذلك فمن المنطقي أن تكون لنا سياسة إصلاحية في هذا الصدد على المدى القصير وسياسة موازية طويلة الأمد. أما الإصلاح على المدى القصير فيتطلب عدم الانشغال بالإصلاح الكلي والشامل للمؤسسات التعليمية كلها في وقت واحد، وإنما انتقاء مجموعة من المدارس على مستوى الجمهورية قد تمثل ما لا يزيد عن١٠٪ من عدد المدارس الكلي، ووضع برنامج محدد للرقي بهذه المجموعة المنتقاة على كافة المستويات، وبالتحديد مستوى المعلمين (المدرسين) ومستوى البرامج التعليمية ومستوى الأبنية التعليمية وما يتبعها من تجهيزات كالمعامل والمكتبات والملاعب الرياضية ومعامل اللغات الأجنبية وأجهزة الكمبيوتر. وتكون هذه المدارس (والتي قد لا تتجاوز ١٠٪ من عدد المدارس الكلي) هي نموذج التطوير المنشود. (مراكز تميّز تكون قدوة لباقي

المدارس). والهدف من الاكتفاء بعدد لا يتجاوز العُشر (١٠٪) هو أن ما لا يدرك كله لا يترك كله، بمعنى أن الاصلاح الشامل لكل المدارس في ذات الوقت هي مهمةٌ بالغة الصعوبة والكلفة.

وللتدليل على صواب هذا المنهج المتدرج وعلى استحالة الإصلاح الفوري الكلي لكل المدارس المصرية، فأنني اكتفي بملاحظتين:

- العدد الإجمالي للمدرسين في مصر اليوم يبلغ تسعمائة ألف مدرس. فإذا تخيلنا زيادة مرتب المدرس (في المتوسط) بما يعادل ثلاثة آلاف جنيهاً في السنة لتحسين ظروفه المعيشية تحسيناً طفيفاً، فإن تكلفة ذلك (إذا تم بالنسبة للجميع في وقت واحد) سوف تكون في حدود ثلاثة آلاف مليون جنيهاً (هي تكلفة الزيادة في المرتبات فقط وليس تكلفة المرتبات الإجمالية).
- أن التطوير الشامل والكامل للأبنية المدرسية على مستوى الجمهورية ولكل المدارس في نفس الوقت يحتاج لميزانية لا تقل عن خمسين ألف مليون جنيهاً (أي ما يعادل نصف الميزانية الإجمالية للدولة في سنة بأكملها).

وهكذا يتضح أن الحديث عن الإصلاح الكامل والشامل لكل المدارس والمؤسسات التعليمية في وقت واحد هو من ضروب المستحيل، وكل من يطالب بذلك بشكل فوري وحال فإنه ينطبق عليه المثل المصري بأن من يده في الماء ليس كمن يده في النار. كذلك يدعم المنهج المقترح أنه طبق في العديد من الدول. ففي بريطانيا مثلاً توجد العديد من المدارس

لعادية، وهي ذات مستوى متوسط وأحياناً أقل من المتوسط. ولكن إلى جانبها توجد مراكز التعليم المتميز وهو ما يشبه ما عرفناه في مرحلة ما تحت مسمى مدارس المتفوقين. حيث توجد مدارس هي بمثابة مراكز لمتميّز (Centers of Excellence) على مستوى المدرس والتلميذ والمباني لتعليمية والمكتبات والمعامل والتسهيلات الرياضية والبرامج التعليمية.

أما البرنامج الإصلاحي الشامل لكامل المؤسسة التعليمية. والذي هو طبيعته برنامج طويل المدى ويستحيل أن ينجز بالكامل على المدى لزمني القصير أو المتوسط، فإنه يحتاج بداية لوضع ورقة استراتيجية حدد ما الذي نطلبه من المؤسسة التعليمية (لاسيما قبل الجامعية) ما هي الأهداف التي نبغي الوصول إليها. وهنا، فإن أكبر مشكلة ستواجهنا هي إن معظم برامج التعليم (قبل الجامعي) عندنا اليوم هي رامج إما ضعيفة الصلة أو أحياناً معدومة الصلة بالاحتياجات المجتمعية في مقدمتها احتياجات المجتمع الاقتصادي. فالتعليم يستهدف تقديم ايسمى بالتعليم الحر (Libral Education) أي القائم على التعرف على ناطق عديدة من مناطق المعرفة الإنسانية (دون أن يستغرقنا التخصص) كن هناك هدف آخر لا يقل أهمية وهو إعداد موارد بشرية ذات إصفات خاصة تتطلبها الحياة الاقتصادية أي قطاعات العمل الإنتاجي لخدمي. ولا شك عندي أن مؤسستنا التعليمية (وتحت ظروف ستينات والتي كانت مضادة لهذه الأهداف والتي كانت أيضاً تعمل على خريج "موظفين عموميين" وهم كادر بشري اضمحلت الحاجة اليوم لهم،

ناهيك عن افتقار مؤسستنا التعليمية منذ ذلك العهد لروح التعليم الحر الذي يخلط التعليم بالتثقيف بالاستنارة بغرس قيم الحضارة الحديثة وقيم العمل في ظروف الحياة الاقتصادية المعاصرة) . وسوف نكتشف أننا ونحن نضع هذا التصور الاستراتيجي لهدف أو أهداف العملية التعليمية في حاجة لتخليص المؤسسة التعليمية (وبرامج التعليم) من روح الحشر التي تتسم بها ومن روح التلقين واختبار القدرة على تخزين المعارف، وهي صفات غير ذات قيمة عالية بالنسبة للإنسان العصري الذي تحتاجا ظروفُ الحياة الاقتصادية المعاصرة.

كذلك سنكتشف أن معظم برامجنا الدراسية التي كان من المفروض أن تستهدف تحبيب التلاميذ في العديد من جوانب الإبداع الأدبي والفني قد نجحت في تبغيض التلاميذ في معظم ما يُقدم لهم في هذه المجالات نظرا للذوق السقيم الذي اتُصف به من عُهد إليهم باختيار البرامج والنصوص - فهم خلطة ما بين "الموظف العام الخالي من الموهبة والتذوق والإبداع و"الإنسان المحافظ" كنتيجة طبيعية لظروف تكوينه التعليمي والثقافي والفكري والاجتماعي (فمن الأسهل أن يكون الإنسان محافظاً عن أ يكون تقدمياً وعصرياً ومتحرراً - فالاتجاه الثاني يتطلب قدراً كبيراً م المعرفة والثقافة وأحياناً الذكاء).

١٠

حـــوار . .
حول إصلاح التعليم

أثار مقالي المنشور بالأهرام يوم ٢٤ مايو تحت عنوان(التعليم .. وصناع
المستقبل) ردود فعل عديدة بعضها عقلانيٌ صرف والآخر انفعاليٌ يمتط
جواد الدفاع عن النفس والانفعال الشديد ويقومُ (عوضاً عن الحوار) بإلق
الأحجار. ومن بين ردود الفعل الساخنة والغاضبة والمتوترة ردان نُش
بالأهرام بتاريخي ٣١ مايو و١٢ يوليو ١٩٩٩. ونظراً لأنني غير مع
ولامهتم بتبادل قذف الأحجار وانما بتأصيل الحوار بموضوعيةٍ وفي محا
للبعد عن العيوب الفكرية التي وصفتها في آخر مؤلفاتي (نقد العق
العربي- من عيوب تفكيرنا المعاصر) فإنني أعلق هنا علي ما ج
بردود الفعل هذه من أفكار وأترك جانباً ما سميته بإلقاء الأحجار:

أولاً : كرر المعلقون علي مقالي (التعليم وصناعة المستقبل) مر
ومرات أنني أنادي بتعليمٍ متميز للصفوة وأضافوا من عندهم أنني أق
الصفوة الاجتماعية. وهذا الزعم لم يساورني لحظة لا في مقالي (التعلي
وصناعة المستقبل) ولا في أي كتابٍ من كتبي التي تناولت مشكلة التع
في مصر وهي كتب صدرت منذ سنة ١٩٧٨ وطُبعت عدة مرات بالعر
والإنجليزية والفرنسية ولا توجد في كتابٍ واحدٍ منها فقرة تدعو لأن ي
التعليم المتميز للصفوة الاجتماعية. وما دعوت إليه في مقالي (التعلي
وصناعة المستقبل) هو أنه إذا كان من المتعذر البدء بإصلاح كامل وش
لكل المدارس المصرية فلنبدأ بـ ٥٪ أو ١٠٪ من المدارس ولتكن
المدارس من ناحيةٍ مراكز للتفوق والتميز ومن ناحيةٍ أخرى تجربة ر
تدعو للتقليد والتكرار. وأنا هنا أتكلم عن المدارس الحكومية والتميز

ستوى المدرس والمنهج والبناء المدرسي والتلميذ ولا توجد كلمة واحدة في اباتي تتحدث عن التعليم المتميز للصفوة الاجتماعية بل تشهد عشرات حاضرات التي ألقيتها في مصر والخارج عن التعليم بقولي أن المدارس اصة ذات الكلفة العالية والتي يذهب إليها أبناء الصفوة الاجتماعية ت قادرة علي علاج مشكلة التعليم في مصر لأن هذه المدارس لو كانت ولاً مائياً صغيراً فإن المدارس الحكومية هي المحيط العارم وإصلاح حيط هو القادر علي إحداث التغيير وليس التركيز علي الجداول غيرة.

ثانياً: كرر الكثيرون ممن علقوا علي مقالي (التعليم وصناعة المستقبل) أدعو لتسخير التعليم لخدمة الاقتصاد وهو تصورٌ آخر خاطئ بشكل ن. فأنا أدعو لأن يكون العلم ولأن تكون الدراسة في خدمة الحياة في خدمة المجتمع الاقتصادي. وقد يحتاج الذين كتبوا بتوتر شديد ب واضح عن هذه الجزئية بأن أذكرهم بأن الأب الروحي لعلم إدارة دة Quality Management وهو البروفيسور Deming قد أعلن كثر من عشرين سنة أن أي علم أو دراسة أو بحث لا يكون وثيق ة بالحياة وبتجويد الحياة وبتحسينها هو من مفردات الماضي المندثر. لاقة بين العلم والحياة والاقتصاد والسلام الاجتماعي لا تنفصل وليس عيب أن يكون من أهداف التعليم خدمة الحياة بوجه عام وخدمة ة الاقتصادية بوجه خاص.

ثالثاً : زعم البعض بأن مقالي نقل خطوطه العامة من كتاب الدكتو
حسين كامل بهاء الدين عن التعليم وغاب عنهم أن خمس مقالات لي ق
نُشرت عام ١٩٨٧ بجريدة الأخبار تحت عنوان (مأساة التعليم والثقافة ف
مصر) وقد تضمنت هذه المقالات الخمس نفس الفكر الذي لخصه مقا
(التعليم .. وصناعة المستقبل) علماً بأن سلسلة مقالات (مأساة التعلي
والثقافة في مصر) قد نُشرت بجريدة الأخبار القاهرية اعتبارا م
١٩٨٧/٨/٣١ أي قبل نحو عشر سنوات من تاريخ صدور كتاب الدكت
حسين كامل بهاء الدين كما أن نفس المقالات الخمس قد تُرجمت ونُشر
بالإنجليزية خارج مصر في عام ١٩٨٨ . ومع ذلك فإن تقسيم المشـ
التعليمية إلى ثلاثة عناصر وهي البرامج التعليمية والمدرس والأبنيـ
التعليمية ليست من ابتكاري كما أنها ليست من ابتكار الدكتور حس
كامل بهاء الدين وانما هي من مسلمات أدبيات التعليم والتربية وج
ذكرها في عشرات الكتب والمقالات لمفكرين تربويين في عشرات الدول.

رابعاً: ذكر أحد الذين نشروا تعليقاً علي مقالي (التعليم .. وصنا
المستقبل) بأنني من هواة الأدب ولست محترفاً . وهو تعبير غريب
أحمد أمين صاحب أكبر موسوعة في تاريخ الفكر العربي كان قاضياً ش
وكان أحمد شوقي أمير الشعراء محامياً وموظفاً كبيراً بالقصر الخدي
وكان يوسف إدريس طبيباً فما معني أديب محترف ؟ وهل الكتب الأ
عشر التي أصدرها كاتبِ هذه السطور وعضويته في مجلس إدارة أكثر
عشرين جامعة بجانب عضويته بأحد لجان المجلس الأعلى للث

ومجلس إدارة جمعية النهضة بالتعليم لا تسمح له بأن يدلي بدلوه في موضوع التعليم بينما يجوز ذلك لرئيس بإحدى محاكم الاستئناف؟! الحقيقة أن وصول الحوار لهذا الدرك ضارٌ للغاية بالرأي العام ويزيد من وجات الشخصانية أي عدم الموضوعية في حياتنا العامة.

خامساً: هاجم معظم الذين علقوا علي مقالي (التعليم .. وصناعة لستقبل) ما أوردته عن الإغراق في المحلية والبعد عن الكونية وأيضاً عدم جود سياسة تعليمية واضحة تبذر في النفوس والعقول قبول الآخر التسليم بأن التعددية هي العمود الفقري للحياة الإنسانية - ولا يساورني لك أن السواد الأعظم من المصريين أصحاب الخبرة الدولية يشاركونني رأي في أن هذه المناطق تحتاج إلى تناول جديد ومختلف لأن برامجنا تعليمية بالفعل لا تعمل علي تدعيم هذه القيم الإنسانية التي بدونها نكون في عزلةٍ عن العالم.

سادساً: هاجمني البعضُ لأنني قلت أن برامج التعليم لدينا لا تساعد ي الرقي بالذوق الأدبي بل تعمل أحياناً علي تنفير التلاميذ من الأدب لشعر والعديد من مناطق الإبداع- وأنا هنا أحتكم لكبار النقاد والأدباء شعراء ليدلوا بدلوهم في هذا الأمر وقد سمعت بأذني من جلهم أكثر ثير مما ذكرته في مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) بل أن معظمهم ى أن التدهور الذي أصاب هذه المنطقة من مناطق التعليم هو كارثة كاملة الأركان ولا أدل علي ذلك من أن جل الشخصيات العامة في مصر تجيد الكلام لثلاث دقائق بلغةٍ عربيةٍ سليمة (وأحيل أحد الذين

هاجموا مقالي عن التعليم وصناعة المستقبل لمقال للأستاذ ثروت أباظة نُشر في نفس عدد الأهرام الذي كال لي فيه الهجوم ومقال الأستاذ ثروت أباظة بعنوان "حوار في العربية").

سابعاً: أنني أقدّر حرص بعض الذين كتبوا علي إرضاء وزير التربية والتعليم وأشهد لهم بأنهم أجادوا أداء المهمة ؛ ولكنني أود أن أوضح لهم أن الآراء التي ذكرتها في مقالي الذي آثار غضبهم وفى العديد من مؤلفاتي وفي أكثر من مائة محاضرة بعشرات الجامعات في مصر وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لم تكن نقداً للوزير ولم تكن هجوماً عليه وانما كانت نقداً موضوعياً لمؤسسة تعليمية تقول كل التقارير الرصينة أن بقائها علي ما هي عليه سيبقي حجر عثرة وحائل عظيم بيننا وبين الطفرة الاقتصادية التي ننشدها مع ما يواكبها من طفرة علمية وبحثية وأهم من ذلك السلام الاجتماعي الذي نتوخاه لهذا الوطن.

وأترك جانباً كل الحجارة التي تبارى البعض في إلقائها ؛ فأنا أعلم منابع ودوافع ذلك وهو ليس مرتبط ببعض الذين كتبوا فقط وانما هو داء عياء في مناخنا الثقافي العام وصفته في كتابٍ أفردته بالكامل لهذا الموضوع وجلب لي أيضاً من الحجارة ما يكفي للوقوف فوقه لتأمل ودراسة حال الذين يتحاورون بكيل التهم والتجريح وغير ذلك من أدوات العراك لا الحوار.

١١

الثقافة الإدارية المنشودة

عندما ننظر للعالم من حولنا اليوم نجد أن السنوات الخمس وعشري
الأخيرة قد شهدت العديد من تجارب الإصلاح الاقتصادي . وقد حققـ
بعض هذه التجارب نجاحاً هائلاً، كما أخفقت العديدُ من التجارب
وإلى جانب الذين نجحوا والذين أخفقوا مجموعة ثالثة من الدول التـ
حققت في البداية تقدماً كبيراً، ثم تراجع النجاح بنسبة أو بأخرى . و
اعتقادي أن التجارب التي نجحت وحافظت على توالي النجاح هـ
التجارب التي لم تنظر لعملية الإصلاح من منظور اقتصادي بحـ
فالحقيقة أن أية أفكار ونظم وهياكل وآليات اقتصادية (يضعها في الغالـ
اقتصاديون معظمهم من الأكاديميين) لا تقدر على تحقيق نجاح ثابـ
ومطرد ومتوالي . وفي اعتقادي أن للاقتصاديين دورهم الهام للغاية والـ
بدونه لا تبدأ عملية الإصلاح . فهم الذين يرسمون إطار الإصلاح المالي
الإصلاح الاقتصادي . ولكن ذلك لا يمثل إلا مرحلة أولى لا أكثر . وهـ
المرحلة تشبه من يقيم ملاعباً عصرية ممتازة ومجهزة بكل وسائل الألعا
الرياضية الحديثة . ولكن أيكفي ذلك لوجود سجل رياضي حافل
النجاح؟ هل تكفي عملية إنشاء الملاعب لإنجاز هذا السجل الحافل
الإنجازات الرياضية؟ . . قطعاً " لا " . فبعد إنشاء الملاعب العصـ
وتجهيزها بكل الأدوات والآلات والنظم والأجهزة العصرية المطلوبة يبـ
الدور الأهم للمدربين والإداريين واللاعبين . وبالمثل، فإن عملية الإصـ
المالي والاقتصادي (وبقدر ما هي مهمة ومصيرية) فأنها ليست إلا مر
أولى . أما المرحلة التالية، فهي مرحلة يتأخر فيها الاقتصاديون ليـ
رجال الإدارة العليا العصرية مكان القيادة بدلاً منهم . فبعد تجهيز الإ

وهي مهمة صعبة وعلمية ومعقدة وبالغة الأهمية) ينحسر دور
قتصاديين ويبرز دور القيادات الإدارية التنفيذية والذي يماثل دور
دربين والإداريين واللاعبين في المثال الرياضي الذي ضربته.

والملاحظ، أن التجارب التي أخفقت منذ البداية ولم تحقق سجلاً
افلاً من النجاح هي التجارب التي أبقت " عجلة القيادة " في يد
قتصاديين (الأكاديميين) لفترة أطول مما كان يلزم. أما التجارب التي
قت نجاحاً كبيراً ومتواصلاً ومتوالياً فهي التجارب التي سلّم فيها
قتصاديون عملية القيادة لكادر بشري ممتاز موهوب ومؤهل من
يادين الإداريين التنفيذيين. وأما البلاد التي حققت قدراً من النجاح
اعترت مسيرة نجاحها عثرات وكبوات فهي البلاد التي اختلطت
ا الأدوار (أدوار الاقتصاديين المطلوبة بشكل حتمي في البداية وأدوار
بادات الإدارية التنفيذية) وبقي الاختلاط قائماً بعد مرحلة الانطلاق،
و ما أحدث تلك الكبوات التي يبالغ البعض عندنا في تصويرها،
كبوة التي اعترت مسيرة النمور الآسيوية كانت كبيرة ولكنها لم تكن
ة. كما أن معظم النمور الآسيوية سوف تكون قد تجاوزت الأزمة قبل
ية العام القادم (سنة ٢٠٠٠) ... وقبل ذلك تجاوزت المكسيك (بشكل
م) كبوتها عن طريق الكادر البشري الممتاز من المديرين التنفيذيين.

وجوهر الفكرة التي أدعو لها هي أن إطالة مرحلة الإصلاح المالي
قتصادي والتي يقود فيها العربة الاقتصاديون (الأكاديميون في معظمهم)
ما يسبب كثيراً العثرات والكبوات. فالأمر هو انتقال الاهتمام (بعد

المرحلة الأولى) من الهيكلة المالية والاقتصادية إلى الاهتمام (في المرحلة التالية) بالإدارة ونظم الإدارة الحديثة ونظم التسويق وبالعناصر البشرية وأهمها العناصر القيادية (في مجال العمل الإداري التنفيذي بما في ذلك مجال التسويق والذي هو أهم مجالات العمل الاقتصادي الحديث). ولاشك أن " نقل الاهتمام " من الجانب الأول (جانب النظم المالية والاقتصادية) إلى الجانب الثاني (جانب الإدارة والموارد البشرية ونظم التسويق واكتشاف المواهب القيادية في هذه الدوائر) هو عملية صعبة للغاية لأنها تتضمن مواجهة (وربما صراعاً) بين طوائف بشرية تنتمي لمدارس مختلفة، مدرسة الماضي التي كانت لا تميز بين " الرئيس في العمل " وبين " المدير التنفيذي "، فليس كل " رئيس في العمل " مديراً تنفيذياً قادرا . بل أنه عملية انتقال تتضمن صراعاً بين رجال يحتلون بالفعل معظم المواقع القيادية ورجال لا يملكون أدوات قوة مماثلة (لكونهم لا يزالون خارج المنظومة) . ولاشك أن سرعة حسم هذا الصراع لصالح المدرسة الحديثة هو أحد أهم مفاتيح النجاح الاقتصادي المطرد والأقل عرضة للهزات والعثرات والكبوات.

فإذا انتقلنا للواقع المصري، وتساءلنا أين نحن من ذلك التنظير؟ كان جوابنا كالتالي:

- شهدت السنوات الثمان الأخيرة جهداً عظيماً في مجال الإصلاح المالي حقق الكثير من التصويبات ووضع الأمور على الطريق السليمة.

- كذلك شهدت نفس السنوات جهداً عظيماً في مجال الإصلاح الاقتصادي. ولكنه جهد لا يزال في حاجة للاستكمال. وأهم ما تبقى هو إعادة النظر في " دور الدولة " في الحياة الاقتصادية بحيث يصبح دوراً هاماً للغاية في مجال الرؤية والسياسات مع انسحاب كبير من معظم الأنشطة الاقتصادية كما يلزم القيام بعملية جراحية لاستئصال ورم السلطة البيروقراطية الهائلة التي لا تزال الحكومة تمارسها. فهذا الورم هو السبب الأكبر لعدم تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية (بالشكل المطلوب).

- أصبح من الحتمي الآن الاهتمام بالجوانب المتعلقة بنظم الإدارة العصرية واختيار القيادات الإدارية التنفيذية والاهتمام الموازي بالموارد البشرية والتدريب ونقل التكنولوجيا ونقل المهارات واهتمام ثالث موازي بعلوم التسويق والقيادات التنفيذية في هذا المجال الذي بدونه تكون كل الجهود في المجالات الصناعية والخدمية "مهدرة". ويقتضي هذا " التحول الهام " الانتقال من مرحلة الاقتصاديين الأكاديميين إلى مرحلة الإداريين التنفيذيين العصريين. فهؤلاء هم الذين سيشاركون في إكمال المسيرة بتحويل كل ما تم من جهود عظيمة في مجالي الإصلاح المالي والاقتصادي إلى نتائج ملموسة في شكل تعاظم الإنتاج (في مجال المنتجات أوالخدمات على السواء). وفي هذا المجال، فإنه من الضروري

الحديث عن الثورة الإدارية في ثلاث مجالات وليس في مجال واحد . فالحاجة ملحة لثورة إدارية في كل الإدارات الحكومية التي يتعامل معها المواطنون، بحيث تعالج البيروقراطية العقيمة وتختصر الإجراءات المعذبة للمواطنين ويقوم الموظف الحكومي بخدمة المواطن وكأنه عامل في القطاع الخاص يخدم "زبوناً" لاب من تقديم الخدمة له بشكل مرضٍ ووفق أعلى مستويات الخدمة وهناك ثانياً الحاجة الملحة لثورة إدارية في قطاع الأعمال العامة أي في كل الوحدات الاقتصادية التي لا تزال الدولة تديرها . وهنا فإننا بحاجة لاستعارة كل نظم وسياسات وروح الإدارة العصرية م المؤسسة الخاصة المتقدمة مع نقل مركز ثقل الاهتمام من (دائ الإنتاج) إلى (دائرة التسويق)؛ فليست هناك أية قيمة لإنتا لا يسوّق . وأخيراً، فإن القطاع الخاص المصري (باستثناء مؤسسا معدودة) يدار بطريقة "مؤسسة الرجل الواحد" أو بتعبير آخ بعقلية "التجار" لا بعقلية "المديرين التنفيذيين العصريين" . وهنا فإن الواجب أن أقول، أنه وإن كان من الحقوق المشروعة للقط الخاص أن يحقق أرباحاً، فإن المجتمع ينتظر منه في نفس الوق أن يحول شركاته إلى "مؤسسات حقيقية" وأن تتسع هذه المؤسس وتخلق فرص عمل جديدة لأبناء وبنات المجتمع . وهنا فق سيكون المجتمع مؤمناً بالخصخصة والقطاع الخاص . فالمجتمع

يؤمن بالقطاع الخاص لأنه يحقق أرباحاً لأصحابه. وإنما لأنه مفيد للمجتمع وبالذات في مسألة خلق فرص عمل لأبناء وبنات المجتمع؛ وهي المهمة التي بدونها يستحيل استتباب السلام الاجتماعي والقبول بين من (يملكون القليل) و(من يملكون الكثير). كذلك، فإن تحويل القطاع الخاص من أسلوب التجار وشركة الرجل الواحد الحالي إلى الشكل المؤسسي سيؤدي إلى الرقي بمستوى طبقة رجال الأعمال كما حدث في الغرب وهو رقي إداري واجتماعي وثقافي في آنٍ واحد. وبدون هذا الرقي سيظل مجتمعنا يعاني أشد المعاناة من صورة عديدة تتكرر يومياً من الظلم الغاشم للثروة التي لم يواكبها تطور اجتماعي وثقافي مماثل فأصبحت تستعذب تعاليها على القانون والصور الصارخة لخرقه له وتكبرها عليه (هي وأبناءها من الأولاد والبنات الذين شبوا على قيم أهمها أن المال يخلق القوة وأن القوة تنشئ المزايا وتحميها - سواء كانت هذه المزايا قانونية أو غير قانونية).

وتقتضي عملية توضيح الصورة أن أبرز أن النظم الاقتصادية التي نقت نجحاً كبيراً ومتوالياً ومطرداً قد آمنت بدور القطاع الخاص حوري والأكبر كما آمنت بأهمية أخذ وجهات نظر" طبقة رجال عمال " في الاعتبار، ولكنها لا تشركهم في وضع السياسات. نظراً لطورة الداهمة التي ينطوي عليها ذلك . فمصالح رجال الأعمال

بطبيعتها قصيرة الأجل أو على الأكثر متوسطة المدى، أما مصلح
المجتمع فطويلة الأجل. وذلك ما يحتم وجود كادر بشري آخر يقي
التوازن بين مصالح الأجل القصير ومصالح المدى الطويل، فهؤلاء ه
رجال السياسة العصريين الذين قد يكون من بينهم مديرين تنفيذيي
كبار ولكن من غير المقبول أن يكون من بينهم رجال أعمال.

١٢

التطرف..
بين « الفكر » و « الظروف »

يعتقد البعضُ في الدول التي إستشرى فيها "التطرفُ" الذي يستمد شعاراته من الدين الإسلامي أن "فكراً معيناً" هو الذي يولّد هذا التيار، وأن الظروفَ المعيشيةِ ليست هي منبع هذا التيار. ويعتقد هؤلاء أنهم على حقٍ عندما يضربون الأمثال بمجتمعاتٍ فقيرةٍ إلاّ أن "تيارَ التطرفِ" (والذي يسمي نفسه بالإسلامي) لم يتعاظم فيها. وفي المقابل، فإن البعض يعتقد أن الظروفَ المعيشيةِ هي "المفرخةُ" الأساسية لفكرِ وتيار وحركة التطرفِ. ويعتقد أصحابُ هذه النظرة أن الظروفَ الاقتصاديةِ والاجتماعية هي المسئولُ الأول عن المناخِ الذي يُنبت تيار التطرف.

وعادةً ما تكون حكوماتُ العالمِ الثالثِ (حيث يوجد التيار الأصولي المسمى بالحركة الإسلامية) من أنصار وجهةِ النظرِ التي ترى أن "التطرفَ" فكرةٌ خبيثةٌ يروج لها البعضُ بدوافعٍ ولأغراضٍ سياسيةٍ وأنه لم تنتج عن الظروفِ المعيشية. وعادةً ما يكون المثقفون بوجهٍ عام وأولئك الذين يعطون العناصر الاجتماعية الوزن الأكبر من أنصار وجهةِ النظر التي ترجع التطرفَ للظروفِ المعيشيةِ.

وإذا كنت قد أوليت موضوع الأصوليةِ الإسلامية آلاف الساعات من وقتي وقراءاتي ومتابعتي بما في ذلك المتابعةِ التي يصح أن توصف بأنها "متابعةٌ ميدانيةٌ" – فإنني أعطي نفسي الحقَ في الاجتهادِ في هذه المسألة وأقول أن الحركةَ الأصوليةِ الإسلامية نتجت وإستشرت بفعل العاملين الذين يعتقد فريقٌ من المحللين أن أحدهما هو المسئول الأوحد بينما يعتقد فريقٌ آخر أن ثانيهما هو المسئول الأوحد. فالحقيقة – في اعتقادي

أننا يجب أن نميِّز بين "وجود فكر الأصولية الإسلامية" وبين "انتشار تيار الأصولية الإسلامية" إنتشاراً واسعاً في مجتمعٍ من المجتمعاتِ.

أما "وجود فكر الأصولية الإسلامية" فيرجع لوجودِ المفكرين الذين يؤمنون بالمرجعيةِ الدينية (الإسلامية في هذه الحالة) كأساس لتنظيم المجتمع بكل ما تعنيه عبارةُ "تنظيم المجتمع" من معانٍ ودلالاتٍ. ومما لا شك فيه أنه من الطبيعي أن يوجد في أي مجتمعٍ توجد به أغلبيةٌ سكانيةٌ مسلمة "فكرٌ" يرى أن إصلاحَ حال المجتمع وتنظيم شئونه ينبغي أن يكون على أساس من المرجعية الدينية. ولكن من الطبيعي أيضاً أن يكون هذا الفكرُ مجردَ "تيار واحدٍ" ضمن تياراتٍ فكريةٍ أخرى في المجتمع ومن الطبيعي أيضاً أن يكون تياراً محدوداً إلى جوار التياراتِ الأخرى التي تنتمي للحاضر والمستقبل. أما "انتشار تيار الأصولية الإسلامية" بين أعدادٍ كبيرةٍ من أبناءِ وبناتِ مجتمعٍ معين فأمرٌ لا يرجع إلاّ للظروف المعيشية أي للعوامل الاقتصاديةِ / الاجتماعيةِ والتي يكون تخلفُها داعياً لأصحابِ الفكرِ المسمى بالإسلامي لكي يروجوا نظريتهم بصفتها "المنقذ" من براثنِ الواقعِ بما يتسم به من ظروفٍ معيشيةٍ متردية.

وفي إعتقادي أنه من الطبيعي أن تُكرر حكوماتٌ عديدةٌ في دول العالم الثالثِ أن التطرفَ ليس إلا ورماً فكرياً خبيثاً وأنه لا يرجع للظروفِ المعيشيةِ، لأنها ليست بوسعها إلا أن تقول ذلك، لأن إعترافها بأن الظروفَ المعيشيةِ هي التي ولدت وأنتجت ودعمت انتشار هذا التيار

سوف يجعلها تعترف في نفس الوقت بفشلها في إدارة المجتمع ذلك الفشل المتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذى فى ظله أمكن لفكر الأصولية (المحدود والمتواضع على المستوى النظري والفكري) أن يقيض له الذيوع والشيوع بين أعدادٍ كبيرةٍ من أبناء وبنات المجتمع.

وفي إعتقادي، أن وجودَ الفكر الأصولي في حد ذاته ليس بذي خطر كبير. فالفكرُ الأصولي الإسلامي يفتقد لأية قدرةٍ على الانتشار وجذب الأتباع والمؤمنين به بمعزل عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه (بكل المعايير) فكر بسيط تجاوزه الزمنُ والعلمْ. وأنا لا أقصد هنا "الدين" وإنما "فكر الأصوليين" وهو عمل بشري لا قدسية له ولا يملك أصحابُه أن يقولوا أنه هو "الدين ذاته" وإنما هو "فهمهم الخاص للدين".

وفي إعتقادي أن الخطورة تكمن كلها في الظروف المعيشية. ففي ظل ظروفٍ معيشيةٍ متردية تخلفت فيها الدولة عن تقديم أساسياتِ الحياةِ من الرعايةِ الصحيةِ والتعليم وسلسلةِ الخدماتِ الأساسيةِ لوجودِ حياةٍ كريمةٍ. في ظل ظروفٍ من هذا النوع يتقدم الأصوليون بسلسلةٍ من الخدماتِ في هذه المجالات ومعها "فكرهم الأصولي" وكأن ما يقدمونه من خدماتٍ هو جزءٌ لا يتجزأ من فكرهم الأصولي - والحقيقة أنه لا توجد أية صلة بين ما يقدمونه من خدمات طبية وتعليمية ومجتمعية وبين فكرهم الأصولي - وإنما هي مكيافيلية سياسية في المقام الأول تلك التي جعلتهم ينتهزون

فرصة تردي الظروف المعيشية ويقدمون سلسلة من الخدمات مع تقديم موازي لفكرهم الأصولي.

وفي إعتقادي أن مواجهة حركاتِ التطرفِ بالأدواتِ والوسائل الأمنيةِ (رغم ضروريتها وأهميتها) لا تقدم أيَ حل للمشكلةِ من أساسها. فالوسائل الأمنية هنا تشبه من يقطع فروعَ الشجرةِ مع بقاءِ الجذعِ والجذور. وقد يكون قطعُ الفروعِ في أوقاتٍ ومراحل معينةٍ ضرورياً لأبعدِ الحدودِ حتى لا يفقد المجتمعُ ذاته ويسقط في يد الأصوليين الذين لا فرصة معهم لإقامةِ مجتمعٍ مدني أو عصري أو متقدم من أية وجهةِ نظرٍ ناهيك عن فقدان الأمل نهائياً في الحرية والديموقراطية وحقوق الآخرين.

ولكن من المؤكد أن التعامل بالوسائل الأمنيةِ فقط يسمح بنكساتٍ لا يمكن تجنبها بشكل مطلقٍ . وأعتقدُ اعتقاداً جازماً أن وضعَ الدولةِ لخطةٍ محكمةٍ لكي تقوم بكل الخدماتِ التي ينتظرها أبناءُ وبناتُ المجتمعِ منها هو الوسيلةُ الوحيدةُ لحصر تيار الأصوليةِ في حدود الاهتماماتِ الفكريةِ (المتواضعة للغاية) لعددٍ قليل من أبناء المجتمع. وأعني هنا أن سحبَ البساطِ من تحت أقدامِ الأصوليين عن طريق قيامِ الدولةِ بما يقدمه الأصوليون من خدمات يجعل ثمانية أو تسعة من كل عشرةِ أشخاص ممن كان من المحتمل انجذابهم لدعوةِ تيار الأصوليين ينصرفون عن هذا التيار وشعاراته الجذابة والتي لا تستند على أي فكرٍ عميقٍ أو تجاربٍ ناجحةٍ. وسيبقى واحدٌ أو اثنان تنطلي عليهما تلك الأفكارُ البسيطة والتي لا أساس لها من المنطق أو التجربة. وهو أمر

طبيعي، فالخطورة في جذب الأعداد الكبيرة (بفعل الظروف المعيشية) وليس في وجود جيوب صغيرة من المؤمنين بفكر لا يملك بدون الظروف المعيشية المتردية أن يجذب إلا أعداداً صغيرة من أصحاب الاستعداد الشخصي للميل لأفكار انفعاليةٍ تميل للشطط دون أن يكون لها حظ من العلم أو المنطق أو التجربة الناجحة

١٣

درسٌ فى العظمة

منذ قرابة العام قام العالم العبقري أحمد زويل بزيارة لمصر شهدت تيارين من الشعور ورد الفعل تجاهه . فعددٌ كبيرٌ إحتفى به وكرّمه وشعر بالفخر لكون أحد المصريين قد أنجز ما أنجزه الدكتور زويل وكان (قبيل حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء لسنة ١٩٩٩) قد حصل على حشدٍ من الجوائز العالميةِ ذات القيمةِ التي لا تُجحد . ولكن إلى جوار أولئك الذين إحتفوا به وكرّموه وشعروا أنه شئٌ رائعٌ، فقد وُجد آخرون إشتعل في صدورهم ذلك المرضُ الذي أنتشر في مصرَ خلال السنواتِ الأربعين الأخيرة وهو الحقد على النابغين وإنكار تميز المتميزين وإلقاءِ حجارةِ النكران عليهم والتشكيك في عظمتهم ونبوغهم وتميزهم ونجاحهم . وكان أشهر هؤلاء كاتب صاحب عمود يومي في أحد الصحف القاهرية شبّه أحمد زويل برجل جاء إلى مجموعةٍ من البسطاء وخدعهم وجمع (حسب كلماته) "النقوط" منهم ثم مضى . ورغم أن الذين ينتمون للمجموعةِ الثانيةِ (مجموعة إلقاء الحجارة على المتميزين وهم أنفسهم من أكبر مادحي المسئولين) لاشك يشعرون اليوم (وبعد حصول العالم العبقري أحمد زويل) على جائزة نوبل في الكيمياء (وليس في الكلام) لاشك أنهم يشعرون بأنهم مغمورون بطبقاتٍ كثيفة من طين الخزى والعار وأن ما كان يعتمل في صدورهم من براكين الحقد على المتميزين قد أصبح مكشوفاً أمام الناس عارياً أمام عيون الكافة.

ولاشك أن المجموعة الأولى. هي التي تمثل الطبيعةَ السوية كما أنها تمثل طبيعتنا التي عُرفت عنا لسنواتٍ طوال قبل أن تعتريها المتغيرات

التي إعترتها خلال العقود الأخيرة فغيرت من نفوس الكثيرين وجعلتهم لا يطيقون تميزَ المتميزين ونبوغَ النابغين .

وجوهرُ الأمر في إعتقادي . أن الناسَ عندما يكونون على علم بالجهد والتمييز والتفوق الحقيقي للنابغين وأصحاب المكاناتِ العاليةِ وكذلك البارزين في سائر المجالاتِ العامة والسياسيةِ والاقتصاديةِ والفكريةِ . فإنهم يقبلون ثمارَ النجاح ويعطون الناجحين حقهم من التقدير والعرفان . ولكن إذا غامت الصورةُ . ولم يعرف الناسُ لماذا أصبح البعضُ كباراً في سائر المجالات . عندئذٍ تشيع بينهم روحُ الإنكار والشكِ في حقيقةِ النجاح وتشيع بينهم قصصٌ قد تكون حقيقيةً وقد تكون مُلفقةً عن أسبابٍ غير كريمةٍ لنجاح وشهرةٍ وثروةٍ وتألق البعض . حتى تأتي قصةُ نجاحٍ لا يمكن الشك فيها . كقصةِ نجاحِ أحمد زويل . فتجعل الأمورَ واضحةً . والأكثرية تتبع المجموعة الأولى التي تسعد وتفخر بالنجاح كما تجعل المجموعة الثانية تتآكل وينزوي أفرادها مختفين من هول فضيحة مشاعرهم .

وقد ذكّرتني قصةُ نجاحِ العالمِ العبقري أحمد زويل بما نشأتُ عليه من تقديس لوجهة نظر كان عبقري الأدب العربي عباس العقاد يرددها كثيراً . وهي أن الأممَ التي تسير على درب التقدم والازدهار والتألق هي الأمم التي تشيع بين أفرادها روحَ الإعجاب بالناجحين وتقدير (وربما تقديس) العظمة الإنسانية في كل صورها وكافة أشكالها . وإن العكس

صحيحٌ، فالشعوبُ التي لا تحتفي بأبنائها المتميزين ولا تُقدر العظمة الإنسانية (أياً كان شكلها أو مجالها) هي شعوبٌ في طريق الأفول .

وقد أذهلتني منذ أيام ملاحظةً سمعتها من مستشرق هولندي كان في زيارةٍ لمصرَ عندما قال لي : أليس من الغريب أن الميادين العامة في القاهرة وفي سائر المدن الأساسية في مصرَ لا تضم تماثيلاً لأسماءٍ مصريةٍ مثل محمد علي وإسماعيل وجمال عبد الناصر والسادات ومصطفى مشرفة وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم وطه حسين وأحمد أمين والعقاد ويحيى حقي وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف إدريس ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم (وأضيف أنا "أحمد زويل") ؟؟ وشعرت بهول الملاحظةِ . . وتساءلت : أيصعب على وزارةِ الثقافة أن تتبنى مشروعاً لعمل ثلاثين أو أربعين أو خمسين تمثالاً لمجموعة من كبار أبناء هذا الوطن وتتعدد نسخهم بحيث تمتلئ بها ميادين القاهرة وعواصم المحافظات كشهادةٍ لنا جميعاً (أو لمعظمنا) بأننا من أفرادِ المجموعةِ الأولى التي تحتفي بالمتميزين من أبناءِ مصرَ وتكرمهم وتشعر بالفخرِ لكونهم من أبناء نفس الوطن . وكلي يقين أن الحياة الفنية في مصرَ تذخر بمثّالين مبدعين يملكون القدرةَ الفنية الكاملة على إتحافِ الوطن بهذا العددِ من التماثيل لبعض أبناءِهِ العظماء بما يدفع تهمةً يرددها البعضُ عنّا وهي أننا (أو أن بعضنا) أصبح لا يطيق نجاح الناجحين وتميزَ المتميزين وتألق النوابغ المبدعين، كما أن مشروعاً كهذا سيكون مساهمةً فعّالةً في تربيةِ الأجيال الجديدةِ على حبِ وتقديرِ وتقديسِ العظمةِ الإنسانيةِ والتي هي محرّكَ

قطار التقدم. فبدون المتميزين وبسيادة العاديين يسير المجتمعُ في طريق لا نحبها لوطننا ولا نرضى أن تكون هي المكونة للمناخ العام للأجيال الجديدة .

إن فوزَ العالم العبقري أحمد زويل فرصةٌ طيبةٌ لأجهزة الثقافة في مصرَ لإحياء الشعور العام بحب وتقدير وإكبار وإجلال وتقديس العظمة بكل أشكالها وألوانها. كما أنها فرصةٌ لمؤسسة التعليم للإهتمام بهذه القيمة العظيمة وإعطاءها ما تستحقه من الأهتمام في بعض برامج التعليم حيث نغرس في نفوس الأجيال الجديدة القدرة على قبول واحترام وتقدير التمَيز بعد أن عانينا طويلاً من التلاميذ الشياطين لمدرسة أعداء النجاح في واقعنا خلال عقود لا تقل عن أربعة نشر فيها هؤلاءُ التلاميذ النجباء (لروح مدرستهم) في جو حياتنا العامة سموماً عديدة تمثلت في مبادرة العديدين بإلقاء الطين على كل من يخالف أنماط العاديين من الناس دون أن ينتبهوا لأن مجتمعاً لا يضم إلاَّ العاديين هو مجتمعٌ لا قدرة له على تحقيق أى غدٍ أفضل.

١٤

التقدم التكنولوجى..
بين «الإمكانيات» و «الإدارة»

بقدر ما أثار فوزُ العالم المصري الفذ أحمد زويل بجائزة نوبل من فرح غامر في كل ربوع مصر بقدر ما أثار من تساؤلاتٍ عن البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في مصرَ. ورغم أن الكثيرَ قد قيل في هذا المجال، إلا أن الظروفَ قد سمحت لي بأن أستمع إلى وجهتي نظرٍ في يومٍ واحدٍ في هذا الشأن أعتقد أنهما يلخصان كل الآراء التي يمكن أن تقال في هذا المجال، كما أنني (مع كل التقدير والاحترام لأصحاب هاتين النظريتين) أعتقد أن أحدهما "خطأ مطلق" والثاني "صواب بحت". أما الرأي الأول فيقولُ أصحابُه أن كل ما ينقصنا لكي نكون في المقدمة -عالمياً- في مجالات البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية التالية على مرحلة البحث وبهدف إقامة همزة الوصل بين (عالم الأبحاث) و(عالم التطبيقات) يكمن في أمر واحد هو "الإمكانيات". أما وجهة النظر الأخرى فقد قال صاحبُها أن المشكلة لدينا تكمن في مناخ (أو بيئة) البحث العلمي وافتقارها لروح عمل الفريق وغياب الإطار المؤسسي الذي يخدم ويدعم أدوار الباحثين.

وفي اعتقادي، ومن خلال تجربة طويلة في عالم الإدارة، فإن التحجج بنقص الإمكانيات هو أمر يندفع البعض إليه بسبب الشعور العاطفي (لمفهوم وإن كان غير صحيح) بأن ذلك السبب ينفي عنَّا مسئولية وضعنا الحالي في مجال البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية.

ورغم أن هناك عشرات الأمثلة التي تستقى من الواقع تؤكد أن هنا بلدان أقل منا في متوسط دخل الفرد وذات مشاكل اقتصادية عارم

إلاَّ أنها سبقتنا في مجال البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، إلاَّ أنني سأكتفي بمثال واحد هو "الهند" وما أحرزته من تقدم علمي رائع في مجالين محددين هما البحوث الذرية (وهو التقدم الذي قاد الهند لكي تصبح إحدى القوى النووية في العالم) ثم في مجال الحاسبات الآلية وبالتحديد تصنيع مبرمجات الكمبيوتر وهو الذي أصبحت الهند ثالث أكبر دولة مصدرة فيه وينتظر أن تصبح الدولة الثانية في العالم (وراء الولايات المتحدة) في نهاية السنة الحالية.

نحن هنا أمام دولة تعاني من تدني مستوى دخل الفرد ومن جبال من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن نقص هائل في الإمكانيات المالية. ومع ذلك فإنها تحقق نجاحاً لا ينكر في مجالين محددين يقوما على تقدم البحث العلمي وهما مجال الذرة ومجال مبرمجات الكمبيوتر.

ولا شك أن هذا المثال وحده (وإن كانت هناك أمثلة أخرى مشابهة عديدة) ينسف حجة القائلين بأن كل ما ينقصنا لكي تكون لدينا قاعدة بحث علمي متقدم وفعَّال هى الإمكانيات.

والحقيقة أن القول بأن نقص الإمكانيات هو السبب في تخلفنا عن إيجاد قاعدة بحث علمي متقدم ليس فقط "خطأ" في التحليل وإنما انسياق مع "ثقافة التبرير" وعدم الرغبة في ممارسة القدر اللازم من النقد الذاتي. فالحقيقة أن ما ينقصنا هو وجود نظم عمل عصرية في مجالات البحث العلمي في ظل نظم إدارة حديثة توفر ما يلزم من عناصر النجاح وفي مقدمتها احتضان أصحاب القدرات العالية وتنمية روح العمل في فريق

واستئصال شأفة محاربة الموهوبين وتفريغ دنيا البحوث العلمية من قيم الوظيفة العمومية التى سادت فيها خلال العقود الأخيرة.

نحن إذن بصدد "مشكلة إدارة" قبل أن نكون بصدد "مشكلة إمكانيات". وسوف يكون من اللازم أن نحلل "عناصر المشكلة الإدارية" التي قادتنا لما نحن عليه الآن من تأخرٍ في مجالات البحث العلمي، وأن تكون لدينا شجاعة الاعتراف بأنه بدون تشخيص العلل وتغيير المناخ العام السائد في مجالات البحث العلمي، فإنه سيكون من المستحيل تجاوز الأوضاع الحالية. ولا بد هنا أن نعهد لعيون خارجيةٍ (وإن كانت مصرية) بعملية تشخيص العلل ووصف سبل العلاج، إذ أن المنغمسين في واقع بيئة البحث العلمي المحلي سيكون من العسير عليهم وصف المشاكل وطرح الحلول لما يمكن أن يجلبه ذلك لهم من حرج لكونهم مرؤوسين (إداريا) لمن سيكون النقد موجهاً لهم بشكل أو بآخر. ولا يعني ذلك أن علماء الداخل غير قادرين على وصف المشكلة وأسبابها وسبل علاجها، وإنما أعني فقط أن الحرج بالنسبة للعلماء المصريين بالخارج سيكون أقل - وهو أمر لا يمكن تجاهله.

١٥

تأملات « ثقافية » ..
فى جنازة الملك الحسين

إتفقت الآراءُ علي "الذهول" من حجم إهتمام العالم بوجهٍ عـامٍ والعـالم الغربي بوجهٍ خـاص بالأيـام الأخـيرة للملـك حسـين ثـم موتـه وجنازتـه الفريدة. ولكن في المقابل، اختلفت الآراءُ في تفسير هـذه الظـاهرة وتبـاينت وجهاتُ النظر إلي أبعد حدود التبـاين. فـالبعضُ أرجـع تلـك الظـاهرة إلي إهتمام العالم بالدور الأردني في الشرق الأوسط، وهو أضعف الآراء قاطبـة، لأن الـوزن الإسـتراتيجي للـدور الأردنـي اقـلُ -بكثـير- مـن الـوزن الإستراتيجي لأدوار كـل مـن مصـر وإسرائيل وسـوريا. ولا يعـني ذلـك "انعدام" أهمية الدور الأردني، وإنما يعني أن هذا الدور أصغرُ بكثـيرٍ مـن حجـم الاهتمـام العـالمي والـدولي (والغربـي بوجـه خـاص) بمـرض ومـوت وجنازة الملك حسين. وهناك من قال بأن الملك حسين كان حليف الغرب، وأن ذلك التحالف هو الذي أغرى بتلك الحفاوة البالغة من الغرب بمـرض وموت وجنازة الملك حسين. وهذا الرأي (وإن كانت له وجاهته ومسـاهمته في الظاهرة التي يتناولها في هذا المقال) هو رأي غير سليم بشكل تـام، لأن العديد من الحكام حلفاء الغرب قد مـاتوا دون أن يحظـوا باهتمـام مماثـل للاهتمام الذي حظي به الملك حسين بـن طـلال في مرضـه الأخـير وموتـه وجنازته التي شغلت أكثر محطات التليفزيون العالمية لعشـرات السـاعات المتتالية بل ولدرجة أن قناة تليفزيونية بشهرة وعالمية قنـاة "سـي – إن إن" استمرت في تقديم جنازة الملك حسين لأكثر من ١٢ سـاعة دون انقطـاع وهو ما لم يسبق حدوثه حتى بالنسبة لوقائع وأحداث على أعلى درجـات الأهمية.

فما هو التفسير الحقيقي لهذا الاهتمام المذهل وغير المسبوق ؟

يعتقد كاتبُ هذه السطور (وعلى أساس تجربة عمرها أكثر من عشرين سنة من الحياة والتعامل مع العقل الغربي من خلال عمله في واحدة من كبر المؤسسات متعددة الجنسية) أن الكلمة التي أدلى به أحد الساسة لأمريكيين المعروفين وهو في نفس الوقت منظر استراتيجي عالمي معروف هذه الكلمة التي أدلى بها عقب جنازة الملك حسين تحمل في طيّاتها فتاح هذا اللغز. فقد قال هذا السياسي والمنظر الاستراتيجي العالمي عروف : «أن الملك حسين ربما يكون السياسي العربي الوحيد الذي كان ى المتحدث)يشعر أنه يفهم حديثه وكلامه وآراءه فهماً كاملاً وبوضوح.» غم أن بالعبارة المذكورة قدر غير خفي من المبالغة ؛ فإن المعنى يبقى ضحاً.

لقد ذكرتني هذه العبارة ذات المعنى العميق للغاية بمئات الاجتماعات ي كنت أشارك فيها (ضمن آخرين من الإدارة العليا لإحدى المؤسسات قتصادية الغربية) مع مسئولين كبار في أكثر من بلد عربي، وكيف كان طرفٍ يعتقد أنه يفهم الطرف الثاني، ولكن ما أن تنتهي الاجتماعات دأ مرحلة المتابعة والتنفيذ حتى يتضح أن الفهم المزعوم لم يكن سراباً محضاً، وأن كل طرفٍ قد فهم شيئاً مختلفاً. ومع مرور الأعوام، بحت أدرك النقاط التي يبدأ فيها فهمُ كل طرفٍ في الانشقاق والابتعاد الفهم الذي يتكون في عقل ومخيلة الطرف الآخر. وأصبحتُ – بمرور ن – أقدر على إيقاف الحوار وطرح أسئلة على الطرفين تظهر بوضوح

- من خلال الإجابات - أن الفهم متباين وأن ما يحسبه الطرفان "تفاهماً هو أمر وهمي ليس لـه أيّ وجـودٍ حقيقـي. وربمـا مـن خـلال إتقـان هـذ الجزئية أصبح بوسع كاتب هذه السطور أن يقوم بمهمةٍ كبيرةٍ لقرابة عشـ سنوات تقوم في الأساس على معرفـة الاحتياجـات الاسـتراتيجية والممكـ وغير الممكن لطرفي المشروعات العملاقة التي كانت محور هذه العلاقات.

إستعادت الذاكرةُ عشرات الصور التي كان فيها "العقل الغربي" يفـ - من نفس الحـوار والمناقشـة - شـيئاً مختلفاً تمامـاً عمـا يفهمـه "العقـ العربي". وقد استغرقتني - بعد ذلك - محاولـةٌ فـهم جـذور هـذا التبـا لسنوات. وخلصت لحقيقة أن استعمال اللغـة بـين العقـل الغربـي والعقـ العربي مختلف إلى أبعد الحدود. كذلك فإن اختلاف مكونات الثقافة (مـ تاريخ إلى دين إلى عشـرات المنـاطق الأخـرى) يُسـاهم بقـوةٍ في خلـق هـ الظاهرة: ظاهرة عـدم الفـهم المشـترك لنفس الكـلام والمواقـف والآراء بـ العقـل الغربـي والعقـل العربـي. وقـد درجـت علـى تسـمية هـذه الظـا بالفجوة الثقافية بين العقلين: الغربي والعربي. فالظاهرة في أساسها ظـا ثقافية (بالمعنى الواسع للثقافة).

ولا شك عندي أن الموضوع الساخن الذي أثير ثقافياً منذ سنوات قلي عن "صدام الحضارات" هو موضوع بالغ الاتصال بـهذه الظـاهرة - ظـا الفجوة الثقافيـة بـين العقلـين: الغربـي والعربـي. وكمـا قلـت في محـا دعـاني لهـا معـهدُ العلاقـات الخارجيـة الألمـاني (في مـايو ١٩٩٨) فـ التساؤل عن مستقبل العلاقة بين "الحضـارة الغربيـة" والحضـارة العر

و الإسلامية هو في أساسه سؤال عـن هـذه الفجـوة الثقافيـة. فـإذا عملـت بشريةٌ على تفهم مكونـات الاختـلاف. كـانت النتيجـةُ تقلص (وليـس ختفاء) الفجـوة الثقافيـة. وبـالعكس. فـإذا ظلـت البشـريةُ مهملـةً لهـذه ظاهرة، فإن الفجوة الثقافية سـوف تـزداد اتسـاعاً. وحسـب السـيناريو أول، فإن التعايش بين الحضارات سوف يسود، بينما سيؤدي السيناريو ثاني لصدام مؤكد بين الحضارات. وهنـا. فـإن مـن الواجـب تذكـر أنـه سب فهم الفيلسـوف الفرنسـي الشـهير سـارتر - لا يوجـد شـئ أسمـه ستقبل؛ المستقبل هو نتيجة ما نصنعه الآن.

تذكرت كـل ذلـك وأنـا أتـأمل ظـاهرة جنـازة الملـك حسـين، لكونـها تجسيد الحقيقي لحالةٍ نادرة لم تكن هناك فيها فجوة بين العقل العربي ممثلاً في الملك حسين) والعقل الغربي (ممثلاً فيمن تعاملوا معه عبر عقـود مان) من الغربيين الذين وجدوا في تعاملهم معه دفئاً ثقافياً منبعـه عـدم جود تلك الفجوة الثقافية - والفضل الأول والأخير هنـا للتكويـن العقلـي ثقافي للملك حسين.

ولا شـك عنـدي أن الكثـير مـن حـالات ومواقـف التـأزم في العلاقـات سياسية والاقتصادية بيننا وبين العديد من الجهات الأمريكية والأوروبية ا يتصل اتصالاً وثيقا بظاهرة الفجوة الثقافية الـتي أشـرت إليـها آنفـاً. أن الكثير من التعاطف والتقارب السائد بين إسرائيل وتلـك الجـهات ا يرجع لعدم وجود هذه الفجوة الثقافية. ولا شك أيضاً عندي أن شكل ادات السياسية والاقتصادية والإدارية الـتي سـتقود حياتنـا العامـة في

المستقبل سوف يحدد نصيبها من النجاح قدر تمكنها من معرفة وفهم ثقافة (ومنهج تفكير) الحضارة المتربعة حالياً على عرش قيادة العالم. وسيكون من العبث المحض أن يفهم البعض أنني أدعو للإيمان ما يؤمن به الغربيون وإلى اعتناق وجهات نظرهم في العديد من الأمور، فذلك لا ولا يمكن أن يكون جوهر ما أقصد إليه. فقصدي يتعلق بفهم مكونات العقل الغربي، وهي مسألة قائمة بذاتها ومستقلة عن تبني وجهات نظر الغرب، لا سيما وأن تعبير "وجهات نظر الغرب" هو تعبير غير علمي. فلا توجد وجهة نظر واحدة للغرب في أية مسألة من المسائل، ولكنني أتحدث عن معرفة عميقة بنشأة وتكوين العقل الغربي ومناهجه في الوصول إلى الآراء. وأكرر أن المفيد هنا (وهو المتوفر لمعظم الشخصيات الإسرائيلية هو المعرفة العميقة بنشأة وتكوين وآلية عمل العقل الغربي ومناهجه في التفكير والتحليل والتبرير – وليس المهم هو الانصياع لنتائج كل ذلك وللآراء ووجهات النظر المنبثقة عن كل ذلك.

١٦

هل فهم هذا مستحيل.. ؟ ؟

كان اختياري أن يخلو هذا الكتاب من مقالاتي التي دعت لحتمية الوصول لتسويات سريعة للصراع العربي الإسرائيلي حتى نتفرغ لبناء الداخل الذي يعاني من مشكلات عديدة ترجع أسبابها لسنوات طويلة مضت. وذلك لأنني لا أستطيع أن أنشر كتاباتي في هذا الموضوع دون أن أنشر الكتابات التي رد البعضُ بها. وإذا فعلتُ ذلك فسأكون (بنشري للمقالات التي ظن أصحابُها أنهم يردون على كتاباتي) أساهم في تدهور أسرع للتحضر والعقلانية في حواراتنا وأقدم ملفاً إضافياً للمكتبة الغوغائية في حياتنا الثقافية المعاصرة. لذلك فإنني أكتفي بنشر مجموعة من النقاط الرئيسية بنفس نصها الذي نُشرت به في جريدة الأهرام كخاتمةٍ لحوار كنتُ أقول فيه أشياء ويرد «الآخر» على أشياءٍ لم أقلها.

وفيما يلي هذه النقاط:

أولاً: أن الحق العربي في الصراع العربي الإسرائيلي هو الحق القوي الثابت والذي كان من الممكن لعقلاءٍ أن يدافعوا عنه بأساليبٍ حضاريةٍ وبلغةٍ يفهمها العالمُ المتقدمُ، إلا أن القضيةَ العادلةَ والحقَ الساطعَ لم يجدا (لسنوات طويلة) إلا أشد المحامين خيبةً لتمثيل هذا الحق أمام العالم حتى جاء أنور السادات وأخذ العرب من "درب الصراخ" إلى "درب العقلانية". وقد واصلت مصرُ السير على هذا الدرب.

ثانياً: أن إيماني بأن التاريخ لا تحكمه مؤامرةٌ شاملةٌ وكاملة تحكم كل الأحداث لا يعني أنني أرفض وجود مؤامرات في التاريخ. ولكنني أؤمن أيضاً بأن ما يجب أن يُسمى (صراعاً) يسميه الكثيرون (مؤامرة

وخلاصة وجهة نظري هنا أن مسار التاريخ لا تحركه مؤامرة متكاملة لأطراف وإن وُجدت مؤامرات عديدة في الحياة إلا أن الصراع (وليس لمؤامرة) هو من طبائع الأشياء ولن تخلو منه الحياة في أي يوم من الأيام.

ثالثاً: أن الإيمان المطلق بوجود مؤامرةٍ متكاملةٍ تحرك التاريخ ينتهي المؤمنين بذلك لدرجةٍ عاليةٍ من السلبية. أما المؤمنون بالصراع، فإن وسعهم أن يتعلموا مفردات وقواعد الصراع بل ولغة الصراع. وأكبر دليل لى ذلك اليابان التي لعبت لعبة الصراع بمفرداتها فأجادت وتفوقت. يقال نفس الشيء على دول جنوب شرق آسيا، فقد قادها الصراع منذ سنتين إلى نكسةٍ كبيرةٍ إلا أنها اليوم وبعد عامين فقط قد تجاوزت أو كادت أن تتجاوز النكسة» لأنها أدركت أنه صراعٌ فلعبت بمفردات صراع وتجاوزت المرحلة الحرجة من النكسة بفضل تملكها في المقام الأول دواتِ خوض الصراع (وهي أدوات تندرج تحت الأفعال المنبثقة عن فكر رؤيةٍ وليس الأقوال المنبثقة عن غضبٍ وانفعال).

رابعاً: أن الصراع العربي الإسرائيلي من أكبر وأهم أشكال الصراع حضارية في الزمن الراهن. وأنه صراعٌ يربح فيه من يملك مُكن وأدوات فردات الصراعات الحديثة لا من يملك الحناجر المدوّية. وهنا فإن إحراز إنجاز في هذا الصراع مرهونٌ بوجودِ مجتمعٍ قوي في الداخل قبل أي أخر.

خامساً: أن "قوة الداخل" لا يمكن تصورها إلا في ظل توفر ثلاثة أمور سية هي: "تنمية اقتصادية" حقيقية وواسعة تكونُ هي أساس تنمية

اجتماعية وسلام اجتماعي ووجود طبقة وسطى عصرية وقوية وواسعة
وثانياً حياة ديمقراطية متأصلة تؤدي إلى حالة «حراك اجتماعي» تدف
بأفضل أبناء وبنات المجتمع إلى المواقع الرئيسية التي تساهم في صن
الواقع والمستقبل. وثالثاً جو ثقافي عام ونظام تعليمي تكون "الحداثة" هـ
محوره الأساسي، بما يضمن الإتصال الوثيق اللازم بالحركة العلمي
وبمسيرة التمدن الإنسانية.

سادساً: عند توفر الشروط الثلاثة (التنمية الاقتصادية والحي
الديمقراطية والجو الثقافي والتعليمي المرتبط بالحداثة) فإن ذلك يؤد
لوجود طبقة وسطى عصرية وواسعة وقوية هي التي تفرز العناصر البشري
التي تتعامل مع الصراعات الخارجية تعاملات يمكن أن تكون ناجحة.

سابعاً: أن أي تركيز على النجاح في صراعات مع "الخارج" سو
يقود إلى "فشل كامل" (كما حدث أكثر من مرة في الماضي) طالما
"الداخل" لم يصل (عن طريق التنمية والديمقراطية والحداثة) للقوة الـ
تسمح بالنجاح في صراعات مع الخارج.

ثامناً: أن الذين لن يكون بوسعهم ممارسة عملية نقدٍ ذاتي للكيف
التي تعامل بها "العرب" مع الصراع العربي الإسرائيلي لن يكون بوس
إلا تكرار "نكبات ونكسات" الماضي. فإذا لم نقم بهذه العملية (الـ
الذاتي) فسنكرر المنهج بما يكفل تكرار النتائج (نكبات ونكسات).

تاسعاً: أن مهمة المثقفين في مجتمع كمجتمعنا أن يعمقوا الرغبـ
الاتجاه بخصومات الماضي صوب نفس الاتجاه الذي سار الأل

الفرنسيون تجاهه بعد سنة ١٩٤٥، دون أن يعني ذلك "الانبطاح" ر "محو التاريخ"، وإنما يعني وجود إرادة حقيقية وقوية لأن تكون شاغل المستقبل متعلقة بالبناء لا بالحرب والدم.

عاشراً: أن من أهم مهام المثقفين أن يواجهوا النزعات الداخلية التي رمي للنظر للعالم الخارجي وكأنه صفوف متراصة من الذئاب التي توشك ، تنقض علينا ، فهذا من جهة "غير صحيح" ومن جهة ثانية فإنه أمر ن شأنه أن يأخذنا لعزلة حضارية قد تناسب بعض الأصوليين ولكنها يمكن أن تناسب معظم الفرق الأخرى من المثقفين المصريين (وفي دمتهم اليساريون)..

١٧

هويتنا..
بين البقاء والزوال...

عندما نخر سوسُ الفشل في بنيان الهيكل الإشتراكي الذي كان يعرف بالكتلة الشرقية بزعامةِ ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتي وهوى الهيكل مرةً واحدةً مخلفاً الدنيا من بعد ذلك غير الدنيا قبل "السقوط الكبير" وجد الناسُ أنفسَهم في عالمٍ جديدٍ. وفي هذا العالم الجديد لم تعد هنا قوتان عظميان ولم يعد هناك منهجان في كل شئ كما كان الأمرُ من قبل ومن رحم هذا الواقع الجديد (واقع إنتهاء الحرب الباردة بسببِ مو أحد اللاعبين بالسكتةِ المخيةِ المفاجئةِ) بدأنا نسمع عباراتٍ مثـ (النظام العالمي الجديد) و (العولمة) إلى جانب مصطلحات أخرى مثـ الجات (وإن كان المصطلح في حد ذاته قديماً إلا أن الواقعَ الجديد بعثـ بعثاً جديداً).

وخلاصةُ القول، أن قادةَ العالم الجديد الذين وجدوا أنفسَهم بلامناف بدأوا محاولة تنظيم العالم وفق قواعدٍ يرونها سليمةً. ومن هذه القواعـ فتح الأسواق إلى أبعد الحدود أمام السلع والمنتجات والخدمات من مكانٍ لأي مكانٍ دون "الحمائية القديمة" التي عاشت في ظلها الدنـ سنواتٍ طويلة. ومع الرغبةِ في الوصول بالمنافسةِ الاقتصاديةِ إلى أب الحدود وإزالةِ الحواجز بدأ الحديثُ عن (العولمةِ الثقافيةِ). فكما "التعاملات" ستكون بلا حواجز من الناحية الاقتصادية، فإن الثقاف ستتعامل مع بعضها البعض أيضاً بشكلٍ مفتوحٍ لم يسبق له مثيل (أو ه يظن البعضُ).

وعلى الفور وجد من يرى في ذلك كل الخطر على وجودِ مجتمعاته الإقتصادية ،وهو خطر حقيقي لا يمكن إنكاره ولكن (للأسف) لا يمكن أيضاً إلغاؤه وإنما يمكن التعامل معه إما بكفاءةٍ وهو ما يؤدي للنجاحِ أوالتعامل معه بكسل(مع الإكتفاء بالشكوى والعويل) وهو ما يؤدي لعواقبٍ وخيمةٍ للغاية. وليس الجانب الإقتصادي من هذا الوضع العالمي لجديد هو ما يهمنا في هذا الصدد، فما أكثر ما كتبنا عنه في غير هذا لموضع. وإنما يهمنا البعد أو الجانب الثقافي لهذا الوضع الذي بدأ يسود و ينتشر في العالم بأسرهِ منذ بداية عقد التسعينات وهو ما واكب سقوط نهاية الكتلة الشرقية (الإشتراكية). ففي واقعنا المصري كثيرون يسيطر عليهم خوف مهول من أثر التعاملات الواسعة مع العالم الخارجي على خصوصياتنا الثقافية والتي في مجملها تتكون "هويتنا ". وهذا ما أريد أن سلط الضوء على جوانبه في هذا الفصل :

عالم ومصادر خصوصياتنا الثقافية:

من الأمور التي كان ينبغي أن تكون واضحةً وضوح الشمس في كبد سماء في يوم صافي أننا عربٌ (إلي درجةٍ بعيدةٍ ولكن ليس بشكل مطلق) ننا من أبناءِ شرق البحر المتوسط (لدرجةٍ بعيدةٍ ولكن ليس بشكلٍ مطلق) ننا جزءٌ من الحضارةِ الإسلاميةِ (لدرجةٍ بعيدةٍ ولكن ليس بشكلٍ مطلق) ننا إلي جانبِ ذلك قد دخل في تكويننا بشكل لا ينكر (بعدٌ مصري يم) و(بعدٌ قبطي)... وأن نتاج كل ذلك أن "البعد العربى" بعدٌ أصيل

من أبعاد هويتنا، فأدبنا كله عربي. ولكن الأمر لايصل إلي أن نكون (عرب فقط)... ولا أدل على ذلك من البون الشاسع بين (المصري) و (القطري على سبيل المثال. وبالمثل، فإننا تأثرنا بشدة بموقعنا الجغرافي في شرق البحر المتوسط، دون أن يؤدي ذلك لأن نكون صورة كربونية من الآخرين الذين يعيشون أيضاً في شرق البحر المتوسط أما تأثرنا بالحضارة الإسلامية فمن العبث إنكاره. ولكن من العبث أيضاً القول بأننا - من حيث الهوية - مجردُ "مسلمين" ولا شئ آخر. فإن المكون الإسلامي - على أهميته ووضوحه - مجرد بعد أساسي من أبعادٍ أخرى. فالمصريُ ليس صورةً من الإيراني والباكستاني لمجرد الاشتراك في البعد الإسلامي ولاشك أن المكوناتِ الأساسية للشخصيةِ المصريةِ قد تأثرت بمصرَ القديمة (إذ أنه من غير العلمي والمنطقي إنكار أثر ثلاثين قرناً من التاريخ المصري القديم) كما أن هذه المكونات قد تأثرت بالحقبةِ المسيحية. إذ أنه من المستحيل إنكار أثر ستة أو سبعة قرون من "مصرَ المسيحية" وهكذا، فـ هويتنا هي "هويةٌ مصريةٌ" تدخل الأبعادُ العربية والبحر متوسطية والإسلامية والمصرية القديمة والمسيحية في صناعةِ وصياغةِ مادتها الأساسية بما يعني الإتفاق (إلي حدٍ ما) مع المشتركين في تلك الأبعاد دون أن نصل لحد (الذوبان) في تيار واحدٍ من هذه التيارات. وليس في ذلك أي عيبٍ أو خطأٍ لأن ذلك هو محصولُ وثمرةُ التاريخ والجغرافيا وهو محصول حتمي وثمرة من غير المنطق إنكارها.

خصوصيات الثقافية أقوى من أن تذروها رياح التعامل مع آخرين:

وإذا كان ذلك كذلك، فإن "هويتنا" ليست نتاج عوامل مؤقتة أو عابرة سطحية، وإنما هي نتاج جذور طويلة وبعيدة وضاربة في الزمان والمكان. التالي، فإن من يتصوّر أن تلك الهوية أو بتعبير آخر "الخصوصية" "الخصوصيات الثقافية" يمكن أن تزال أوتمحى أوتطمس بفعل متجدات هي من طبائع الزمن والتجديد يكون واهماً للغاية. فإن الفهم سائب لبنية وتكوين "الهوية المصرية" يجعل المرء يدرك قدر "التركيب" ثافة الطبقات المكونة لهذه الهوية ومدى إتصال كل ذلك بالزمان سيرة التاريخية) والمكان (حقائق الجغرافيا). وهو ما يجعل القول كانية أن تقف التعاملات الحديثة المفتوحة مع العالم الخارجي بكنس لم خصوصياتنا الثقافية المكونة لهويتنا يبدو كمزاح سخيف لا أساس من العلم والمنطق. وباختصار، فإن كل مصري يحمل من "الطبقات" ونة لهويته آلاف الوقائع التي تنتسب لكل الأبعاد المذكورة: العربية حر أوسطية والإسلامية والمصرية القديمة والمسيحية. وأن إختلاف جات وجود كل نوع من هذه الوقائع لا ينفي قدر "التركيبية" في الهوية رية.

صوصيات الثقافية ذات طبيعة ديناميكية أي غير إستاتيكية:

ورغم ما ذكرت. فإن الإعتقاد بثبات أو إستاتيكية الخصوصيات افية هو أمرٌ على أعلى درجات الخطأ والاختلاف مع طبيعة مكونات

ورقائق الخصوصية الثقافية. فرغم قولي بأن هـذه المكونـات والرقـائق ذات جـذور بعيـدةٍ في الزمـان (التـاريخ) والمكـان (الجغرافيـا) فـإن خصوصيتنـ الثقافية كانت ولا تزال في عمليةِ تغييرٍ بطيئـةٍ مسـتمرةٍ يحدثـها واقـعُ أن الزمان (ومحتواه) يتغيران، ولكنها عمليةٌ بطيئةٌ وتسـتغرق أزمنـةً طويلـةً ومعنى هذا الكلام أننا وإن كـانت لنـا (خصوصيـات ثقافيـة) هـي أسـاس هويتنا إلا أن الواقعَ يؤكـد أن شـكلَ وطبيعـة وملامـح هـذه الخصوصيـات اليوم في مستهل القرن الحادي والعشرين تختلف عنـها في مسـتهل القر التاسع عشر، وهي وتلك يختلفان عن شكل وطبيعة وملامـح خصوصياتـ الثقافية في مستهل القرن السادس عشر ... وهكذا دواليك.

ورغم معرفتي أن الجو الثقافي العـام في مصـر قـد أصبـح أسـيرَ (البعـ الواحدِ) في أمـور عدةٍ، إلا أنـني أجاسـر وأقـول أن خصوصياتنـا الثقافيـ تعـرف في آن واحـد طبيعتـين... طبيعـة الثبـات أو مـا يشـبه الثبـات . وطبيعة التغيّر الكمي البطئ الذي يؤدي إلى طريق التراكم لتغيّر كيفي بط أيضاً. فهناك ثبات (أو شبه ثبات) مع تغيير (أو شبه تغيير) في آنٍ واحـ

الخصوصيات الثقافية بعضها إيجابي وبعضها سلبي:

كذلك من غير العلمي أو المنطقـي أن نعتقـد أن خصوصياتنـا الثقافيـ كلها إيجابية. فهناك العديد من مفردات خصوصياتنا الثقافيـة "إيجـابي وهنـاك العديـد مـن مفـردات خصوصياتنـا الثقافيـة "سـلبي". وإذا كـان الأمثال الشعبية مرآة (من مرايا عديدة) للخصوصيـات الثقافيـة والهويـ فإن مراجعة مئات الأمثال الشعبية يؤكد وجود معالم إيجابية وإلى جوار

معالمٌ سلبية وهذا أمر منطقي في ظل التجربةِ المصريةِ التاريخيةِ وماعتراها من مراحلٍ كان من الحتمي أن تنتجَ السلبي إلى جوار الإيجابي.

درس التجارب الآسيوية والخصوصيات الثقافية:

تمتلئ عقول وصدور الكثيرين من أبناء هذا الوطن برعبٍ من آثار التعاملِ الواسع مع العالم الخارجي والذي يرون أنه أصبح كالطوفان الذي يصعب إيقافه، فهو من طبائع ومعالم وثمار المرحلة التاريخية الحالية. وجوهرُ هذا الرعب هو الخوف من ضياع الخصوصيات الثقافية لنا وبالتالي ضياع الهوية أمام خصوصيات ثقافية أخرى وافدة من العالم الأكثر تقدماً وقوة وثراء. ورغم يقيني بأن خصوصياتنا الثقافية هي أمور أعمقُ من أن تكنسها التعاملاتُ مع الخارج وأن جذورها عميقةٌ وضاربةٌ في تربةِ الزمان والمكان وأن "تعقدَ التركيبة" التي من مجملها تتكون خصوصياتُنا الثقافية يجعل القول بإمكانيةِ ضياعِ خصوصياتنا الثقافية "مزحة سخيفة" كماقلت آنفاً، فإنني أود أن أدعو هؤلاء "المرعوبين" لدراسة أحوال اليابان وعددٍ من دول شرق آسيا التي تعاملت على أوسعِ نطاقٍ مع الحضارةِ الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي وأخذت العديد من أنماطِ العمل الصناعي والخدمي والتجاري من هذه الحضارةِ الغربيةِ ودخلت في تبادلاتٍ هائلةٍ معها، ومع ذلك فإن الخصوصيات الثقافية الآسيوية بقت محتفظة بذاتها بل وتم توظيف عددٍ كبيرٍ من هذه الخصوصيات الإيجابية لتصبح أداةَ تميّزٍ وتفوقٍ في تلك المعاملات والمبادلات الواسعة بين الآسيويين والأوروبيين والأمريكيين. بل إن تجربتي الواسعة في التعامل مع جنوب

شرق آسيا تجعلني أجزم بأن أثرَ هذا التعامل الواسع مع الآخرين لا يعدو أن يكون مجرد واحدٍ على ألفٍ من الخصوصيات الثقافية لتلك البلدان (رقيقة واحدة واندة إلى جوار ألف رقيقة من الرقائق الأصلية). وأذكر أنني في رحلة بالقطار ذات يوم من طوكيو إلى إحدى المدن اليابانية القديمة بدات أشعر بعد دقائق أنني أدخل بلداً مختلفاً، فالآثارُ المعدودة والمحدودة للتعاملات اليابانية الواسعة مع العالم الغربي أخذت تتلاشى وفي المقابل أخذت تبرز بوضوح معالمُ المكان الأصلية والتي تنطق كلها بثباتِ الخصوصياتِ الثقافيةِ اليابانية أمام المؤثرات الخارجية. وإن كان ذلك لا ينفي أن هناك في المؤثرات الخارجية ما هو إيجابي وأفضل ومن الحكمة تبنيه.

هل بوسع الموجة الأمريكية محو خصوصياتنا الثقافية ؟:

وإذا كان "رعبُ" الخائفين على خصوصياتنا الثقافية من الزوال والإنكسار أمام الخصوصيات الثقافية الوافدة يتمحوَر خوفه أساساً من "أمركة" هويتنا. فإن الواجبَ يحتم أن نقف أمام هذه الجزئية ملياً ونتساءل: هل حقاً أن بوسع " الثقافة الأمريكية " أن تستأصل خصوصياتنا الثقافية وتحل محلها ؟ سؤال قد يخيف البعض، أما أولئك الذين يعرفون أمريكا وتاريخها وخصوصياتها الثقافية فلا يملكون إلا السخرية من هذا الإحتمال الوهمي. فإذا كانت ثقافةُ بريطانيا العتيدة لم تمح خصوصيات الهند الثقافية رغم وجود بريطانيا قابعة على صدر الهند أربعة قرون، مع ما لبريطانيا من ثراءٍ في الخصوصياتِ الثقافية.

فهل تستطيع أمريكا التي لا تملك جزءاً على ألفِ جزءٍ من المحصول الثقافي البريطاني أن تمحو خصوصيات غير الثقافية وتحل محلها الخصوصيات الثقافية الأمريكية ؟! وهل يمكن أن يكون التخوف من ثقافة الهامبرجر والكوكاكولا والبيتزا تخوفاً جاداً يستند إلى أسبابٍ قويةٍ ؟ أم انه أيضاً مزاحٌ سخيفٌ ؟! إن أمريكا (وإسرائيل أيضاً في هذا الشأن) دول تحتاج إلى قرونٍ قبل أن تكون لها هي نفسها خصوصيات ثقافية قوية يمكن لها أن تؤثر في الخصوصياتِ الثقافيةِ للآخرين.

هل بوسع الثقافة العبرانية إبتلاع خصوصياتنا الثقافية ؟:

وإذا كان من المستحيل في نظرنا ان تبتلع أمريكا الآخرين ثقافياً (لأنها لا تملك مؤهلات هذا الإبتلاع ولأن الأمرَ أكثرُ تركيباً وتعقيداً من هذا التصور الساذج والبسيط والذي يتجاهل حقائق "تركيبة"الخصوصية الثقافية المصرية) فإن نفسَ الأمرِ يُقال عن المرعوبين من إبتلاع الثقافة العبرية (أو العبرانية) لخصوصياتنا الثقافية. فالخصوصياتُ الثقافية المصرية نتيجة تواصل تاريخي وجغرافي لخمسين قرناً من الزمان. أما الخصوصياتُ الثقافية العبرية فهي من جهة محدودة الحجم للغاية (بحكم ضآلة أعداد اليهود في العالم) كما أنها تعرضت لإنقطاعات وتوقفات زمنية لا يمكن إنكار أثرها. ويكفي ما حدث للغة العبرية من ذبول وضمور ثم بعثٍ جديدٍ لايمكن ان يكون بوسعه إخفاء أثر مراحل الذبول الطويلة. وإن المرء العارف بحقائق الأمور ليتساءل عن حجم (الأدب) و(الشعر) و(الفن) اليهودي والذي يظن البعض أنه قادر على

إبتلاع خصوصياتنا الثقافية. إننا هنا بصدد "تل صغير" أمام "جبل هائل عملاق". وأغلب الظن أن أكثر ما يخشاه العبرانيون على أنفسهم هو أن يؤدي حدوثُ سلامٍ في المنطقةِ لإكتساحِ الثقافاتِ الأخرى المحيطة بهم لخصوصياتهم الثقافية التي لا يقل نصفها عن خصوصيات متعلقة بثقافةِ الجيتو... فإذا زال الجيتو زالت معه نصفُ الخصوصيات الثقافية العبرانية.

العواقب الوخيمة للتقوقع على الذات على الخصوصيات الثقافية:

من سخرياتِ الأمور أن يعتقد الذين يظنون أنهم حراسُ هويتنا وخصوصياتنا الثقافية أن الحدَ من الإنفتاحِ على العالمِ الخارجي والحد من دخول لعبةِ الأممِ الجديدةِ المسماةِ بالعولمة هي أمور من شأنها المحافظة على خصوصياتنا الثقافية (أي هويتنا) وحمايتها من الإندثار وإعادة التشكل وفق معطياتِ الخصوصياتِ الثقافيةِ للآخرين بوجهٍ عام ولأمريكا بوجهٍ خاص. ولا أعتقد أن هناك خطأ فكري أفدح من ذلك فالذين سيحاولون أن يفعلوا ذلك هم أول المرشحين لفقدان خصوصياتهم الثقافية، إذ أن العزلةَ الكلية أو الجزئية التي يتوهمون أنها ممكنةٌ ستقود لوهن إقتصادي كامل الأبعادِ وهو ما سيقود لمشكلاتٍ ومعضلاتٍ إجتماعيةٍ ستكونُ هي السبب الأساسي لتعاظم الخصوصيات الثقافية السلبية وإندثار الخصوصيات الثقافية الإيجابية. وبنفس القدر فإنني أؤمن إيماناً قوياً أن التعامل الحر والمفتوح مع الآخرين وعلى أوسع مدى هو القمين بتزويد

الخصوصيات الثقافية لنا بعناصر جديدة لتعظيم الإيجابي منها و تنقيح السلبي.

كل هذا ولم نقل شيئاً بعد عن الإستحالة المادية المطلقة لتحقيق العزلة الكلية أو النسبية التي يتصور البعضُ أنها ممكنة. فعالمية العلم وثورة الإتصالات والتقدم المذهل في وسائل الإعلام المخترقة لكل الحدود وجيوش القواعد الجديدة التي ستمنع " الحمائية الإقتصادية " كل ذلك من شأنه أن يجعل (الحلم بالعزلة الكلية أو النسبية) حلماً مستحيلَ التحقيق.

مصادر هذا « الفزع » من ضياع الخصوصية الثقافية:

" الإنسان عدو ما يجهل " مقولة صحيحة وصائبة إلى أبعد الحدود، وتنطبق هنا على الذين تمتلئ عقولُهم وقلوبُهم بالفزع الأسطوري من إندثار هويتنا وضياع خصوصياتنا الثقافية إذا ما إنخرطنا في تعاملاتٍ واسعةٍ مع العالم الخارجي (تعاملات إقتصادية وتجارية وثقافية). فلو كان "المذعورون" من عواقب التعامل الواسع مع العالم الخارجي والذين يعيشون أسرى فكرة ان (الغزو الثقافي) يتربص بنا الدوائر وأن ثقافة الذئب تقف على أبوابنا لتنهش لحم هويتنا وثقافتنا وخصوصياتنا الثقافية، لو كان هؤلاء الذين يغلب عليهم الذعرُ والفزعُ من مغبةِ ذلك الإنفتاح الثقافي على العالم على درايةٍ واسعةٍ بمفرداتِ كل خلفيةٍ من خلفياتنا الثقافية وعلى علمٍ واسعٍ بثقافاتِ الآخرين لما تكون لديهم شعورٌ بالدونية يجعلهم يتوهمون أنهم عرضةٌ لضياع الهوية ونسف الآخرين لمفرداتِ خصوصياتهم الثقافية. إن الجهل يولد الشعور بالدونية (وقد يكون

مظهر ذلك شعور زائف بالتميّز يُعبر عنه ليل نهار بمدح الذات) والشعور بالدونية يخلق تلك المخاوف الوهمية والهلوسات بأن الذئب (الآخر) يقف على حدودنا بنيةٍ مبيتةٍ لطمس هويتنا ونسف خصوصياتنا الثقافية وإحلال خصوصيات ثقافية أخرى محلها عن طريق إطعامنا الهامبرجر وجعلنا نشرب الكوكاكولا ... ولا أظن بأن هناك شعوراً بالدونية ممزوجاً بالسطحية وتبسيط الأمور مثل ذلك المجسد في هذه الحالة من الهلع والجزع والفزع بلا أساس وبشكل يهين ذاتنا الحضارية والثقافية إذ تكون نتيجة تصوراتهم الوهمية أن هذه الذات الحضارية والثقافية ضحلة ومهترئة وضعيفة لدرجة أنها قابلة للسحق والضياع عند أول تعاملاتٍ واسعةٍ مع الآخرين، وأنه لا سبيل للمحافظة عليها وصيانتها إلا بإقامة السدود والحدود بيننا وبين الثقافات الأخرى لأننا معرضون للضياع عند فتح أول نافذة !! ولا شك أنها حالةٌ تختلط فيها الهلوسة بالجهل بالشعور بالدونية بشكل ينبغي أن نلفظه وبقوة.

كتب للمؤلف

١ – أفكار ماركسية في الميزان. (١٩٧٨)

٢ – الشيوعية والأديان. (١٩٨٠)

٣ – تجربتي مع الماركسية. (١٩٨٣)

٤ – ما العمل ؟ (١٩٨٦)

٥ – الأصنام الأربعة. (١٩٨٨)

٦ – ثالوث الدمار. (١٩٩٠)

٧ – مصرَ بين زلزالين. (١٩٩١)

٨ – التحول المصيري. (١٩٩٣)

٩ – نظرات في الواقع المصري. (١٩٩٥)

١٠– نقد العقل العربي. (١٩٩٨)

١١– الثقافة أولاً وأخيرًا. (٢٠٠٠)

12-L'inéluctable Transformation. (1991)

13-On Management and Petroleum Industry. (1991)

14- Egypt's Contemporary Problems. (1992)

15- Critique of Marxism. (1992)

* **يوجد ٥٢ فصل من فصول كتب المؤلف على موقع بشبكة الإنترنت (http://www.heggy.org) منها ٢٦ فصلا باللغة الإنجليزية و٢٦ فصلاً باللغة العربية.**

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
١ – مشروع ثقافي لمصر المستقبل	٩
٢ – نحن وقيم التقدم	٢٩
٣ – الثقافة أولاً وأخيراً	٤٥
٤ – حواراتنا بين الحضارة والفاشية	٥٣
٥ – أين تلاميذ "أحمد لطفي السيد"؟	٥٩
٦ – هل للإبداع والفكر "جنسية"؟	٦٥
٧ – ضرورة الفهم الثقافي للسياسات العالمية	٧١
٨ – هوامش ثقافية على موضوع العولمة	٧٩
٩ – التعليم وصناعة المستقبل	٨٥
١٠– حوار حول إصلاح التعليم	٩٧
١١– الثقافة الإدارية المنشودة	١٠٣
١٢– التطرف بين «الفكر» و«الظروف»	١١١

الموضوع	الصفحة

١٣- درس في العظمة ١١٧
١٤- التقدم التكنولوجي بين الإمكانيات والإدارة ١٢٣
١٥- تأملات ثقافية في جنازة الملك حسين ١٢٧
١٦- هل فهم هدا مستحيل ؟ ١٣٣
١٧- هويتنا بين البقاء والزوال ١٣٩
مؤلفات طارق حجّي ١٥١

فى المكتبات

تطلب من جميع مكتبات دار المعارف
بالقاهرة وجميع المحافظات

صدر فى سلسلة اقرأ

المصريون فى المرآة	رجب البنا
قنديل أم هاشم	يحيى حقى
القصر المسحور	د . طه حسين و توفيق الحكيم
أمين الخولى	
والأبعاد الفلسفية للتجديد	د . يمنى طريف الخولى
المثقف العربى.. والآخر	د . ميلاد حنا

العدد القادم

الإسلام وحملات التشكيك

د . محمودحمدى زقزوق

إشترك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًا

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

و بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

رقم الإيداع	٢٠٠٠/٥٦٤١
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-5996-9

١/٢٠٠٠/٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

إن إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادى هى واحدة من ثلاثة تحديات تواجهها مصر اليوم.. وهى:

١- تحقيق الوفرة الاقتصادية التي لن تتحقق إلاّ بأن تصبح مصر خلية اقتصادية نشطة.

٢- تطوير الحياة السياسية بما يسمح بحدوث عملية تحرك اجتماعى نشط وفعّال.

٣- انتصار الحداثة بما يحقق انتصار العلم والتقدم والانفتاح على الإنسانية. ولا يعنى ذلك أى موقف سلبى من الدين، وإنما من فكر الكهنوت الثيوقراطى.

وهذا الكتاب يتضمن فصولاً تتعلق بالتحدى الثالث.

دار المعارف

٤٠٧١٢١/٠١